

التقرير السنوي

٢٠١٦


KHALEEJI
COMMERCIAL
BANK | المصرف
الخليجي
التجاري



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء المفدى



رؤيتنا ان نصبح أحد
ركائز الاقتصاد المحلي
والصيرفة الإسلامية
في المنطقة



المحتويات

٤	تقرير رئيس مجلس الإدارة
٧	أعضاء مجلس الإدارة
٨	مؤشرات مالية
١٠	تقرير الإدارة التنفيذية
١٤	فريق الإدارة
١٥	هيئة الرقابة الشرعية
١٦	الإطار العام للحوكمة
١٨	إدارة المخاطر
٢٣	تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى حضرات السادة المساهمين
٢٤	تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين
٢٥	البيانات المالية الموحدة
٣٤	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٨١	إفصاحات إدارة المخاطر

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

برج المرفأ الشرقي

مرفأ البحرين المالي

ص.ب. ١٠٠٢

المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +٩٧٣ ١٧ ٥٠ ٥٠ ٥٠

فاكس: +٩٧٣ ١٧ ١٠٠ ١٧

بريد إلكتروني: info@khcbonline.com

www.khcbonline.com

تقرير رئيس مجلس الإدارة

بسبب حالة عدم الإستقرار التي يمر بها الإقتصاد الإقليمي والعالمي، وهو الأمر الذي يعكس نجاحنا في تنفيذ استراتيجيتنا بشكل متقن ووفق خطط مدروسة وأهداف واضحة وضعناها بناء على قراءتنا المتأنية لأوضاع السوق والمراجعة المستمرة لأدائنا، وتتمثل أولوياتنا في هذه المرحلة في مواصلة تطوير أعمالنا لتعزيز مكانتنا الرائدة في صفوف المصارف الإسلامية في المملكة، وذلك عبر تعزيز شبكة خدماتنا وطرح مجموعة من المنتجات المبتكرة والرائدة والتي تتناسب مع إحتياجات عملائنا الكرام.

الأداء العام للمصرف

إستطاع المصرف وبفضل من الله، ثم بجهود القائمين عليه، وبدعم وثقة من مساهميه الكرام، ومن خلال تركيز الجهود وإتباع سياسات وخطط عملية فاعلة من تحقيق نتائج طيبة خلال عام ٢٠١٦، حيث ركز المصرف على تنوع وتوسيع نطاق أعماله، مع الاحتفاظ بنسبتي سيولة وملاءة مالية عاليتين.

ومن المؤشرات الإيجابية لأداء المصرف لهذا العام نمو إجمالي الموجودات من ٦٥٤ مليون دينار بحريني في ٢٠١٥ إلى ٧٦٥ مليون دينار بحريني في ٢٠١٦، أي بنسبة نمو بلغت ١٧٪ صافي الإيرادات التي تم تحقيقه ٥٣ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٨ مليون دينار بحريني تم تحقيقها في العام ٢٠١٥، وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم

من قيام المصرف بتخفيض متوسط نسبة الأرباح الموزعة على أصحاب الودائع، إلا أن النتائج تشير إلى نمو تلك الودائع بنسبة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

حضرات السادة المساهمين الكرام،

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لحضراتكم البيانات المالية الختامية للمصرف الخليجي التجاري «المصرف» وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وهي سنة كانت حافلة بالعديد من الأحداث والتطورات التي كان لها تأثيرات ذات أبعاد إقتصادية على أسواق العالم والمنطقة، وعلى معدلات النمو بشكل عام. فقد دخلت منطقة الخليج العربي بشكل رسمي عصر التقشف الذي كانت أبرز سماته هي خفض الإنفاق العام، وفرض الضرائب، وتقليص الأجور، وذلك بسبب إستمرار انخفاض أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤، كما جائت نتائج الإنتخابات الرئاسية الأمريكية ومن قبلها الإعلان عن قانون جاستا الأمريكي لتزيد من مخاوف الأسواق العالمية. في حين أعتبر قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كأهم حدث إقتصادي عالمي في ٢٠١٦، وأخيراً، يعتبر إتفاق الأوبك على تجميد إنتاج النفط الذي حدث بنهاية العام من التطورات المهمة التي شهدها سوق النفط. لقد كانت هذه أبرز الأحداث الإقتصادية لعام ٢٠١٦، والتي سوف تمتد تداعياتها لعام ٢٠١٧.

لقد حقق المصرف خلال عام ٢٠١٦ بفضل الله تعالى نتائج طيبة جاءت على الرغم من الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي



الدكتور أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

”إستطاع المصرف وبفضل من الله، ثم بجهود القائمين عليه، وبدعم وثقة من مساهميه الكرام، ومن خلال تركيز الجهود وإتباع سياسات وخطط عملية فاعلة من تحقيق نتائج طيبة خلال عام ٢٠١٦. حيث ركز المصرف على تنويع وتوسيع نطاق أعماله، مع الاحتفاظ بنسبتي سيولة وملاءة مالية عاليتين“.

مدفوعاً بتحسّن مقاييس الربحية التي حققها المصرف وميزانيته العمومية المستقرة مدعومة بكفاية رأس المال ومستويات سيولة صحية ساهمت في تقوية ودعم الأداء المالي للمصرف، وهو الأمر الذي قوى الجانب الإئتماني للمصرف على المدى البعيد. كما يضعه هذا التصنيف الدولي الهام في مواقع متقدمة في صفوف المصارف بمملكة البحرين.

وخلال عام ٢٠١٦ قامت شركة شعاع كابيتال، مؤسسة الخدمات المالية الرائدة بدولة الإمارات العربية المتحدة، بإتمام صفقة لتملك حصة بنسبة ١٤٪ بعدد إجمالي (١٤٧١٠٦٨٤٩ سهم) في المصرف. حيث إنه من المؤمل أن تنعكس هذه الصفقة بنتائج إيجابية على المصرف من خلال الدعم الذي سوف تقدمه شركة شعاع كابيتال له، وبالنظر إلي السمعة الرائدة التي يتمتع بها المساهم الجديد.

نظرة مستقبلية

يرى مجلس الإدارة بأن الأحداث والتطورات الاقتصادية الكبيرة التي حدثت خلال عام ٢٠١٦ سيتمت تأثيرها للسنة الجديدة، ومن المنتظر أن يشهد العام ٢٠١٧ على تداعيات بعض الأحداث التاريخية الضخمة التي عاشها العالم في السنة الماضية، ولسنى بمنأى عن هذه التداعيات، ومع ذلك، يتوقع مجلس الإدارة أن تتوفر العديد من فرص النمو لأعمال المصرف في نطاق الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، إتخذ المصرف

لمنظومة العمل في المستقبل وستهيأ الطريق لتحقيق نتائج مالية أفضل بإذن الله تعالى خلال السنوات القادمة. والجدير بالذكر، أن المصرف حافظ على معدل أصول سائلة قوي بلغ ٢٧,٢٪ ومعدل ملاءة رأس مال بلغ ١٨,٤٪ مقارنة بالنسبة القانونية المطلوبة التي تصل إلى ١٢,٥٪ وهما نسبتان تفوقان المتطلبات القانونية.

ويسير المصرف بخطى ثابتة لتعزيز مكانته الريادية بين المصارف الإسلامية في مملكة البحرين. ويؤكد ذلك حصده للعديد من الجوائز المرموقة خلال عام ٢٠١٦، ومنها جائزة «أسرع المصارف نمواً في مملكة البحرين»، كما فاز الرئيس التنفيذي للمصرف بجائزة أفضل ٤ رؤساء تنفيذيين بمنطقة الشرق الأوسط والأول على مستوى مملكة البحرين وذلك ضمن القائمة التي تضمنت أفضل ١٠٠ مدير ورئيس تنفيذي بدول مجلس التعاون الخليجي العربي والدول العربية والتي أعلنت عنها مجلة تريندز بالتعاون مع انسيد بزنز سكول، وتأتي هذه الجوائز نظراً للنتائج المالية الممتازة والنمو الراسخ الذي حققه المصرف خلال الفترة السابقة، بما في ذلك صافي الدخل، الموجودات والالتزامات، الإيرادات، والعائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول، حيث تم مقارنة نتائج المصرف مع نتائج نظرائه في مملكة البحرين.

لقد كان عام ٢٠١٦ عاماً زاخراً بالإنجازات، فقد قامت وكالة «موديز»، وهي مؤسسة عالمية للتصنيف الإئتماني، بتأكيد تصنيفها للمصرف للمدى البعيد لمخاطر الإئتمان بمعدل (Cr) «Ba2»، حيث جاء هذا التصنيف

١٩,٧٪ من ٤٨٥,٤ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٥ إلى ٥٨١,١ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٦، الأمر الذي يؤكد ولاء عملاء المصرف وثقتهم في منتجاته وخدماته. كما زادت موجودات التمويلات بنسبة ١٦,٢٪ مقارنة بالعام ٢٠١٥، لتبلغ ٤٥٠,٨ مليون دينار بحريني، مع زيادة في محفظة تمويل المستهلك بلغت ١٢٣,٤ مليون دينار بحريني، وبمعدل ٥٦٪ مقارنة بالعام ٢٠١٥. وتمثل إيرادات الخدمات المصرفية التجارية ما نسبته ٧٢,٩٪ من إجمالي الإيرادات، وذلك بفضل الزيادة المؤثرة في إيرادات أنشطة تمويل المستهلك.

ومع مواصلة المصرف لتنفيذ خطته الإستراتيجية، وإستجابة للأوضاع الإقتصادية المتقلبة للأسواق المحلية والعالمية، فقد قام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمراجعة وتقييم موجودات المصرف، للتأكد من أنها تعكس القيمة العادلة التي يمكن تحقيقها. وبناءً على نتائج المراجعة، فإن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قررا تخصيص مبلغ ٨,٩ مليون دينار كمخصصات احترازية عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وذلك لمواجهة أي تداعيات سلبية مستقبلية، وتأتي هذه الخطوة تنفيذاً لإستراتيجية عملنا الواعية والمتحفظة التي يتبناها المصرف منذ سنوات.

ونتيجة لذلك، إستطاع المصرف بفضل الله، من تحقيق أرباح صافية للعام ٢٠١٦ بلغت ٥,٣ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٨ مليون دينار بحريني تم تحقيقها في ٢٠١٥ وبتناقص قدره ٣٣,٨٪ عن العام السابق. ستساهم هذه النتائج في تحقيق الكثير من الإستقرار

شكر وتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن بالغ شكري وعظيم إمتناني إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وذلك لتشجيعهم على تنمية القطاع الخاص وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية في مملكة البحرين. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوزارات الحكومية ولمصرف البحرين المركزي على توجيهاتهم المستمرة ودعمهم الكبير، ولبورصة البحرين على تعاونهم الدائم.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن عظيم إمتناني وتقديري للمساهمين الكرام والعملاء الأفاضل والشركاء الإستراتيجيين وذلك لثقتهم المستمرة وولائهم ودعمهم للمصرف، وكذلك إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين على عملهم الجاد وتفانيهم.

والله ولي التوفيق.

عدة خطوات لتنويع موجوداته، ومصادر دخله وتوسيع قاعدة عملائه. ومن المؤمل أن يكون لإطلاق منتجات مصرفية جديدة تلبى حاجة مختلف الشرائح والقطاعات، وتوسعة شبكة الفروع التجارية، وتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية، دور مؤثر في دعم هذا المسعى.

أما على المدى المتوسط، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه المصرف يتمثل في مدى إمكانية تعزيز قدراته التنافسية على المستويين المحلي والإقليمي. وعليه، فإن المصرف سيواصل بإذن الله العمل بصورة حثيثة لتحقيق مزيد من النمو والتنوع في مجال الخدمات المصرفية التي يقدمها من خلال شبكة فروعها التجارية وقنوات إتصاله، من أجل الوصول إلى أكبر عدد من العملاء، مع التأكيد على جودة الخدمات التي يقدمها. كما سيعمل المصرف على دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة التي تشمل الإستحواذ على كيانات أخرى أو محافظ أصول وكذلك تشكيل تحالفات إستراتيجية أو إندماجات مع مؤسسات مالية أخرى.

إضافة لذلك، يؤمن المصرف بضرورة الإستمرار في الإستثمار في الموارد البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية وعموده الفقري، وتأهيلها لتكون قادرة على تحقيق متطلبات المرحلة القادمة بما تحمله من تحديات.

وإننا في مجلس الإدارة نؤمن بأن المصرف يقف اليوم على قاعدة قوية ستمكنه بإذن الله من تنفيذ الخطط الإستراتيجية المرسومة والإستفادة من الفرص المتوفرة في السوق بما يحقق المزيد من الإنجاز مستقبلاً بإذن الله تعالى.



الدكتور أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة



بشار محمد المطوع
عضو مجلس الإدارة



عبدالله عبدالكريم شويطر
عضو مجلس الإدارة



عبدالرحمن محمد جمشير
نائب رئيس مجلس الإدارة



الدكتور أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة



مصباح سيف المطيري
عضو مجلس الإدارة



طارق قاسم فخرو
عضو مجلس الإدارة



خالد راشد آل ثاني
عضو مجلس الإدارة



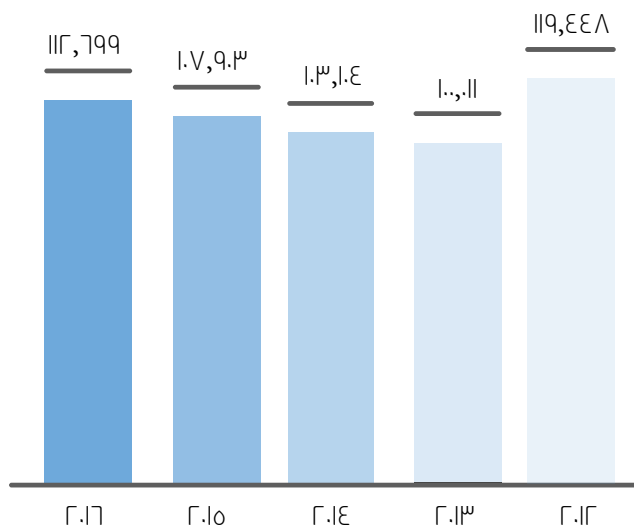
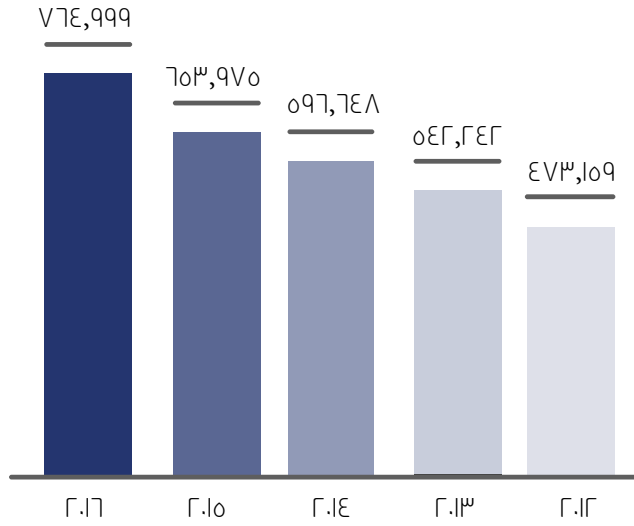
هشام أحمد الرئيس
عضو مجلس الإدارة



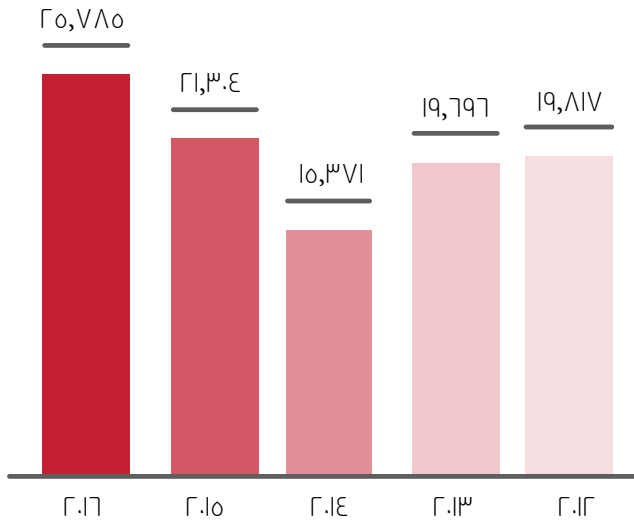
محمد براك المطير
عضو مجلس الإدارة
(استقال في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦)

مؤشرات مالية

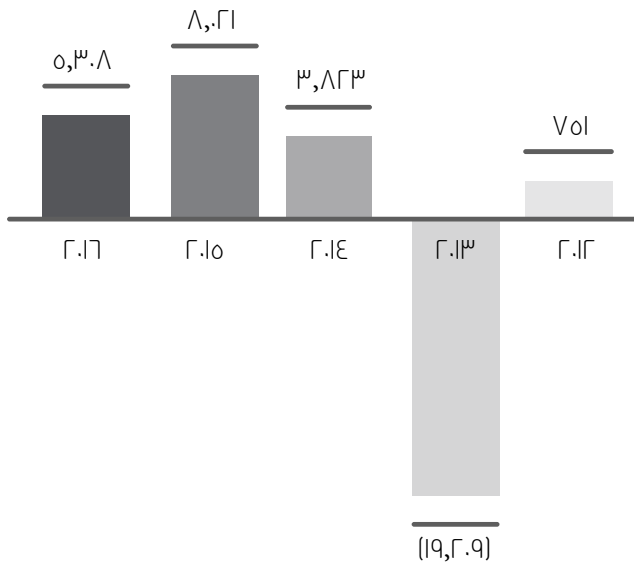
بآلاف الدنانير البحرينية



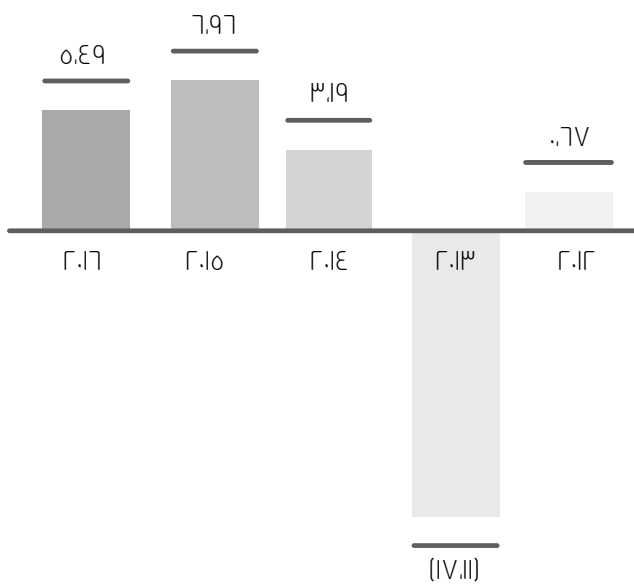
إجمالي الدخل



صافي الربح / (الخسارة)



العائد على السهم (بالفلس)



تقرير الإدارة التنفيذية

الخدمات المصرفية للأفراد

لقد تمكن المصرف من تحقيق عدة أهداف رئيسية خلال السنة الثانية لخطته الاستراتيجية الجديدة على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد، ومنها افتتاح الفرع الحادي عشر للمصرف وتركيب ٣ أجهزة صراف آلي جديدة بهدف تعزيز التواجد في كافة مناطق المملكة بحيث نوفر خدماتنا المصرفية بشكل أكثر قرباً من العملاء، مما ساهم في زيادة حصتنا السوقية وتعزيز تواجدها كمؤسسة مالية وطنية، ومع سياسة التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية يتجه المصرف للاستثمار بشكل كبير في الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت والهاتف النقال، بهدف تمكين عملائنا من إجراء معاملاتهم المصرفية والمالية بكل سهولة.

كما قام المصرف بتدشين مجموعة مبتكرة من المنتجات والخدمات للأفراد والشركات، والتي لاقت إقبالاً كبيراً من قبل المتعاملين معنا، ومنها حساب «ثابت» والذي يعتبر فرصة استثمارية مبتكرة تقوّم على أساس المرابحة مضمونة الدفع والتي تتيح للمتعاملين مع المصرف فرصة الحصول على أرباح مجزية توزع شهرياً.

وتم خلال العام ٢٠١٦ إطلاق خدماتنا المصرفية الخاصة لكبار الشخصيات «خليجي VIP» والتي تتضمن باقة فريدة من المزايا لعملاء المصرف من ذوي الملاحة المالية العالية، بالإضافة إلى طرح بطاقة فيزا «إنفينيت» الإئتمانية والتي تقدم جملة من الامتيازات منها إمكانية الدخول إلى أكثر من ٥٠٠ صالة مطار حول العالم، وتقديم خدمات المساعدة الشخصية على مدار الساعة بالإضافة إلى خدمات الحماية العالية التي تشمل التأمين خلال السفر وعند الشراء، كما وتقدم البطاقة مجموعة كبيرة من العروض الخاصة والحصرية مع مجموعة من المحلات ومراكز الخدمة حول العالم.

إن المتغيرات التي تواجه الإقتصاد الإقليمي والعالمي نتيجة عدم استقرار أسعار النفط والأزمات السياسية التي يمر بها العالم ساهمت بلاشك في تأثر حجم إجمالي الأنفاق وتراجع معدلات النمو الإقتصادي والذي انعكس ذلك على أداء المصارف المحلية والإقليمية والعالمية.

إلا أن المستقبل الإقتصادي لمملكة البحرين يبدو واعداً وإيجابياً مدفوعاً بتحسين أداء القطاعات الغير نفطية وسياسات إعادة توجيه الدعم الحكومي وتوقيع اتفاقيات الدعم الخليجي وهو الأمر الذي سيساهم بكل تأكيد في دعم الاستقرار الإقتصادي في المملكة، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي العربي تتمتع بوضع أفضل لمواجهة التحديات مقارنة بالعديد من المناطق الأخرى حول العالم، وذلك بسبب التنوع الإقتصادي ومساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول كما إنها تعتبر مصدر جذب للاستثمارات لما تتمتع به من مشاريع ضخمة وحجم الأنفاق بالبنية التحتية المتكاملة.

لقد واصل المصرف الخليجي التجاري خلال العام ٢٠١٦ تحقيق نتائج مالية مستقرة حيث استمر النمو في الإيرادات في مقابل المحافظة على التكاليف التشغيلية عند مستويات مقبولة، كما وسعى المصرف بشكل متواصل لتنوع مصادر التمويل، والحفاظ على ميزانية عمومية صحية، وتعزيز نسبة السيولة لديه، الأمر الذي جعل من المصرف أحد المصارف الإسلامية الأكثر أماناً على مستوى المملكة، كما شهدنا نمواً متزايداً بقاعدة عملائنا وهو الأمر الذي يدل على التزامنا بتحقيق أهدافنا الاستراتيجية والتي تركز على تطوير وتعزيز الأنشطة الرئيسية بالإضافة إلى تدشين جملة من المنتجات الرائدة والمبتكرة والتطور المشهود في شبكة خدماتنا.



خليل اسماعيل المير
الرئيس التنفيذي

”لقد تمكن المصرف من تحقيق عدة أهداف رئيسية خلال السنة الثانية لخبطته الاستراتيجية الجديدة على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد، ومنها افتتاح الفرع الحادي عشر للمصرف وتركيب ٣ أجهزة صراف آلي جديدة بهدف تعزيز التواجد في كافة مناطق المملكة بحيث نوفر خدماتنا المصرفية بشكل أكثر قرباً من العملاء، مما ساهم في زيادة حصتنا السوقية وتعزيز تواجدها كمؤسسة مالية وطنية“.

حققنا ارتفاعاً في إجمالي محفظة الصكوك بمقدار ١٧٪ مقارنة بالعام ٢٠١٥ ونسبة دخل بلغت ٤.٩١٪ بحلول نهاية العام، فيما وارتفع إجمالي الودائع لدى حسابات الاستثمارات المقيدة إلى ٧٠ مليون دينار بحريني أي بزيادة قدرها ٥٩٪ عن العام الماضي. بينما زاد مجموع الودائع من حسابات الاستثمارات الغير المقيدة بنسبة ١٢,٨٪ من ٤٧ مليون دينار بحريني كما في ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٥٣ مليون دينار بحريني كما في ديسمبر ٢٠١٦. وقد سجل ربح الفوركس ٦٩٢,٠٠٠ دينار بحريني في العام ٢٠١٦ مقارنة بالعام ٢٠١٥ الذي بلغ فيه ٥٨١,٠٠٠ دينار بحريني.

العمليات والخدمات المساندة

تبنى المصرف خلال العام ٢٠١٦ جملة من المشاريع التطويرية في البنية التحتية لأنظمتة التقنية والعمليات والخدمات المساندة وذلك لتحقيق أهداف إستراتيجية عملنا الجديدة والمتعلقة ببناء منظومة عمل متطورة تساهم في تسريع الأعمال اليومية وإنجاز المعاملات بكل إنسيابية مما ينعكس على مستوى الخدمات المقدمة لعملائنا الكرام.

وبهذا الشأن، تم إضافة أنظمة التحويل المالي الإلكتروني الجديدة "فوري" و"فوري بلاس" و"فواتير" إلى باقة خدمات التحويل الإلكتروني للأموال وذلك بالتعاون مع نظام "بنيفت" مما ساهم في توفير قيمة مضافة لعملائنا لإجراء تحويلاتهم المالية وتسديد فواتيرهم بكل سهولة وبأسرع وقت، كما تم إدراج خصائص جديدة للنظام الآلي الذي يربط إدارة العمليات بالمقر الرئيسي بجميع الفروع مما يساعد على رفع كفاءة الخدمات المقدمة.

من الصفقات الهامة، وبلغ إجمالي التمويلات ١٠ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٦.

وقد أستمروا القسم بتنمية علاقته مع «تمكين» من خلال استثمار محفظة التمويلات للشركات المتوسطة والصغيرة بمختلف القطاعات والتي حققت نجاحاً كبيراً يؤسس للمزيد من التعاون مع «تمكين» خلال العام القادم.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

شهد النشاط الإستثماري للمصرف خلال العام ٢٠١٦ تحسناً ملحوظاً وذلك باتباع خطة عمل مدروسة في إدارة محفظة المنتجات الاستثمارية وحسابات الاستثمار المقيدة مما ساهم في تعزيز قيمة الأصول، ويدير قسم الخدمات المصرفية الإستثمارية محفظة يتجاوز حجمها ٢٠٠ مليون دينار بحريني في دول مختلفة حول العالم وتركز في مجملها على المشاريع العقارية ومجالات التكنولوجيا، ويسعى المصرف خلال الفترة القادمة بإقامة تخارجات ناجحة والتي بلاشك ستساهم في تحقيق نتائج إيجابية تنعكس على الوضع المالي للمصرف.

كما ويعكف المصرف في الوقت الراهن على تحسين وتطوير الموجودات في بعض المشاريع بهدف تعزيز قيمة المحفظة الإستثمارية، إلى جانب الدخول في إتفاقيات مبدئية مع مطورين محليين كما هو الحال في مشاريع الهند، الأمر الذي سيساهم في تسريع وتيرة التخارجات منها.

الخزينة

خلال العام ٢٠١٦ إستمر فريق عملنا بقسم الخزينة بتحقيق نتائج إيجابية في مجال الإستثمار في أسواق المال العالمية حيث

ومن جانب آخر قام المصرف بتوقيع مجموعة من الإتفاقيات مع عدد من المطورين المحليين لتقديم الحلول التمويلية المبتكرة لشراء الوحدات السكنية وذلك في إطار مسؤولية المصرف الإجتماعية لتحقيق العيش الكريم والاستقرار للمواطنين.

كما واختتم حساب «الوافر» دورته للعام ٢٠١٦ بتحقيق «حلم العمر» لأحد عملاء المصرف بالفوز بغيللا فاخرة في مشروع تلال المها وسيارة بورشه كاين وجائزة نقدية بقيمة ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وذلك بعد أن شهد المنتج نجاح منقطع النظير مع تحقيقه لأحلام ١٢ فائز محظوظ بجوائز شهرية كبرى بالإضافة إلى ٤٦٨ فائزاً آخر بجوائز نقدية وتطلع إلى مواصلة هذا النجاح مع نسخة حساب «الوافر» للعام ٢٠١٧ والتي تحمل معها مجموعة من الجوائز الكبرى القيمة والتي نقدمها لعملائنا الكرام.

ومن منطلق مسؤوليتنا الإجتماعية، قمنا بتدشين خدماتنا المصرفية لعملائنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك في فرعنا الواقع بمجمع الجفير حيث تم تزويد الفرع بجهاز صراف آلي مصمم لخدمة هذه الشريحة بالإضافة إلى توفير وسائل تكنولوجيا بصرية وسمعية لتلبية متطلباتهم، ولتسهيل عملية التواصل فإنه قد تم تدريب الموظفين على لغة الإشارة كما أن المجمع مجهز بمدخل ومخارج تسمح لهم للوصول للفرع بكل سهولة.

الخدمات المصرفية الدولية والشركات

حقق قسم الخدمات المصرفية الدولية والشركات نموا ملحوظاً بقاعدة عملائه حيث بلغت ١١,٣٪ وذلك نتيجة بناء علاقات جديدة في السوق المحلي والدولي وإبرام عدد

لحلول التعلم* الرائد في التدريب المالي والحوكمة بتنظيم عدد من ورش العمل تتعلق الحوكمة الإدارية والمهارات الأساسية لأعضاء مجلس الإدارة وإدارة المخاطر، وأدوار ومسؤوليات الإدارات وأعضاء مجالس الإدارة في هذا الشأن.

ومن جانب آخر، قام قسم تقنية المعلومات بتحديث الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت والهاتف النقال ودشن مجموعة من الخدمات الإلكترونية الجديدة ومنها خدمة الكشف الإلكتروني وبوابة الدفع "إي دينار".

التطوير التنظيمي

الخاتمة

سابقى تركيزنا على نموذج عملنا الرئيسي وذلك بتقديم منتجات مبتكرة وخدمات فريدة لعملائنا، وتعزيز عملياتنا، وتسهيل الحصول على خدمات المصرف وذلك عن طريق نشر قنوات مصرفية جديدة ومتطورة. إننا على ثقة بأن المصرف يحتل مرتبة جيدة ومركز مالي مستقر سيساهم بلاشك في المزيد من الإنجاز خلال الفترة القادمة ويدفع نحو تلبية ما تناولته رؤيته البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ التي دشنها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وما تضمنته من طموحات، الأمر الذي سيعزز بلا شك من مزاي البيئة الاستثمارية للبحرين وعلاقتها بالاقتصاد العالمي.

من منطلق إيماننا بأن الكوادر البشرية الملتزمة والمؤهلة هي المفتاح الرئيسي لتحقيق أهداف المصرف، حرصنا على تطوير وتنمية الموارد البشرية الوطنية، حيث بلغت نسبة البحرية في المصرف ٩٩٪ فضلاً عن إن الإدارة التنفيذية في المصرف بحرينية ١٠٠٪. كما نجح موظفينا، كل في مجال تخصصه، في رفع مهاراتهم من خلال التدريب والتعليم المتواصل لاكتساب المعرفة والخبرات الفنية والمهنية واستخدام أحدث التقنيات والمعايير المالية والمحاسبية والرقابية المتعارف عليها دولياً، الأمر الذي ساهم في تأهيل كوادر وطنية مؤهلة لشغل المناصب القيادية بالمصرف، وذلك إنسجاماً مع خطة المصرف الإستراتيجية.

وختاماً، أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن شكري لأعضاء مجلس الإدارة لدعمهم وتوجيهاتهم الدائمة، ولمصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وعملائنا الأعزاء لإخلاصهم وثقتهم الدائمة بنا، والشكر موصول لموظفينا المتفانين والذين بجدهم وابتكارهم والتزامهم بالعمل يمثلون عاملاً مهماً وعنصراً حيوياً لنجاحنا متطلعين إلى عام جديد مليئاً بالنجاح والعطاء.

وحرص المصرف على تبني العديد من المبادرات التي تهدف لخلق بيئة عمل مناسبة وجذابة لموظفينا كما قمنا بعملية إعادة هيكلة ساهمت في تحقيق الأهداف المرجو منها. وقام المصرف بمراجعة سياسات وإجراءات العمل الداخلية بهدف تطويرها وتبني سياسات جديدة أكثر ملائمة لحاجات المصرف ونموذج عمله، وجعلها أكثر إنسجاماً ومواكبة لمتطلبات العمل. الأمر الذي إنعكس بشكل رئيسي على مستوى وجودة المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه الكرام.

خليل إسماعيل المير
الرئيس التنفيذي

ومن جانب آخر، يتميز المصرف بكفاءة تنظيمية عالية تعتمد على نظام حوكمة قوي يتم تطويره بشكل مستمر من خلال البرامج التدريبية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية، وقد قام المصرف وبالتعاون مع مركز "يورومني

سيواصل المصرف الخليجي
التجاري طريقه بثبات نحو
النمو والانتشار مستفيداً من
الفرص المتاحة في الاسواق
المحلية والاقليمية



فريق الإدارة



خليل إسماعيل المير
الرئيس التنفيذي



ياسر إسماعيل مظفر
الرئيس المالي



حسام غانم سيف
مساعد المدير العام
الخبزينة وأسواق المال



توفيق محمد البستاني
رئيس المخاطر



مهدي عبدالنبي محمد
نائب المدير العام
العمليات المساندة



خالد محمد تركي
مساعد المدير العام - الخدمات
المصرفية الدولية والشركات



مازن سلمان ساتر
مساعد المدير العام
الخدمات المصرفية للأفراد



أحمد عبدالرحمن سيادي
مساعد المدير العام
تقنية المعلومات



محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام - الموارد
البشرية والاتصالات المؤسسية



محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي



محمد عبدالله التميمي
مدير إدارة الإلتزام وضابط
مكافحة غسيل الأموال



طلال نبيل المحروس
مدير إدارة الإستثمار



عبدالناصر عمر المحمود
مدير إدارة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية

يعمل المصرف الخليجي التجاري وفقاً لإرشادات هيئة الرقابة الشرعية التي تضم ثلاثة من علماء الدين الأجلاء ممن يمتلكون الخبرة الكافية في القطاع المالي. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة مدى تطابق أعمال المصرف ومنتجاته وإستثماراته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتضم الهيئة في عضويتها كلاً من:

الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الشيخ د. فريد محمد هادي
عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية لمصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في الهيئات الشرعية للعديد من المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي في المؤسسات المالية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية.

الخبرة:

- أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
- مدير برنامج البكالوريوس في الإقتصاد والتمويل الإسلامي - جامعة البحرين.
- نائب رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه في منهج الإمام ابن حزم في الجهالة من جامعة إدنبره - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراه في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية - البحرين.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة إدنبره - المملكة المتحدة.

الإطار العام للحوكمة

هيكل نظام الحوكمة

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمد على المصرف على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام مجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بمعيار الحوكمة ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة وسياسة التعارض في المصالح لأعضاء مجلس

- الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.
- كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليوكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

- يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعة له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

- أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان ومنحها امتيازات تمثيلية معينة وهي:

لجنة المجلس للتحقيق وإدارة المخاطر: تتولى اللجنة مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال. هذا إلى جانب، مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.

لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان: تتولى هذه اللجنة مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطر المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.

لجنة المجلس للتعينيات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية: لهذه اللجنة مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للمصرف.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالمصرف، ورئيس قسم إدارة المخاطر، ورئيس قسم الإلتزام بالأنظمة الرقابية، ورئيس قسم الرقابة الشرعية.

اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان التنفيذية التالية:

إضافة لذلك، اجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر أربعة مرات، كما اجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان أربعة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مرتين.

اللجان التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافة الأمور المتعلقة بالإدارة

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك، وخلال العام اجتمع مجلس الإدارة أربعة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير إما عن طريق البريد أو عن طريق الفاكس. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ١٥ مارس ٢٠١٦.



إدارة المخاطر

إطار عمل إدارة المخاطر

تمثل المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المصرف، وتعتبر الإدارة الفعالة لتلك المخاطر مطلباً أساسياً لإيجاد قيمة مضافة عالية للمساهمين. إنها العملية التي بموجبها يتعرف المصرف على المخاطر الرئيسية ويضع معايير ثابتة يمكن فهمها للمخاطر حيث يختار أي من المخاطر التي يتوجب التخفيف منها أو تحويلها أو تجنبها أو قبولها وبأية وسائل وبذلك تؤسس الإجراءات الكفيلة بمراقبة الوضع الناشئ عن ذلك. وتعتبر الإدارة الفعالة للمخاطر هي حجر الزاوية للأداء التشغيلي السليم وهيكل رأس المال. ويتولى مجلس إدارة المصرف مسؤولية خلق ثقافة للإدارة السليمة للمخاطر بالمصرف والتأكد من تطبيق أطر عمل قادرة على إدارة المخاطر والتعامل معها. حيث يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات المثلى لإدارة المخاطر ومراجعة هذه السياسات واستراتيجيات مخاطر البنك بشكل دوري. وتعتبر إدارة المخاطر عبارة عن طريقة معالجة يقوم بموجبها بالتعرف على المخاطر الرئيسية ويضع المعايير اللازمة لمتابعة المخاطر المتبقية من أجل التأكد من السيطرة عليها وبذلك يتم تحقيق قيمة مضافة للمساهمين. إن المصرف معزّز للمخاطر التي تشمل، ولكن لا تقتصر على، مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ومخاطر السمعة والتشغيل. ويحرص المصرف على تحقيق التوازن الملائم بين المخاطر والعيوائد والتقليل من أي آثار سلبية على أدائه المالي.

والعمل بإستراتيجية (مكافأة المخاطر) لتعظيم العوائد التي يحققها المساهمون، والالتزام بمستويات حذرة في تركيز المخاطر.

وقد أسس مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر تتولى مسؤولية تطوير سياسات المصرف فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتطبيق هذه السياسات في جميع الأعمال التي يزاولها المصرف. وتتكون اللجنة من رؤساء المجموعات والأقسام الإدارية الأخرى لدى المصرف، وتجتمع اللجنة مرة واحدة في الشهر وترفع تقارير منتظمة إلى لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر.

ويتولى قسم إدارة المخاطر بالمصرف، وهو جهة مستقلة عن وحدات العمل، مسؤولية الإشراف على الأعمال اليومية وإدارة المخاطر المتعددة التي يواجهها المصرف. ويعمل رئيس إدارة المخاطر تحت الإشراف المباشر للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

مخاطر الائتمان والاستثمار

يعتمد المصرف سياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان والاستثمار، وتشمل هذه السياسات على حدود صلاحيات منح الموافقات والتفويضات، وحدود التركيز، وحدود المخاطر، وحدود مخاطر الأطراف ذات العلاقة وغيرها. وتحدد مخاطر الائتمان والاستثمار كاحتمالية اخفاق المقترض أو الأطراف ذات العلاقة في الوفاء بالتزاماتهم بمقتضى الشروط المتفق عليها. ويتم اعتماد حدود المخاطر الائتمانية والاستثمارية للزبون بعد إجراء دراسات مستفيضة لتقييم مخاطر الأطراف ذات العلاقة من خلال تجاربهم السابقة ومركزهم المالي، والمخاطر القانونية، ومخاطر السوق، حيث إن المصرف في أغلب الحالات يحرص في تعاملاته على أن تكون

ويتولى قسم إدارة المخاطر بالمصرف، وهو جهة مستقلة عن وحدات العمل، مسؤولية الإشراف على الأعمال اليومية وإدارة المخاطر المتعددة التي يواجهها المصرف. ويعمل رئيس إدارة المخاطر تحت الإشراف المباشر للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. ويتبع من الناحية الإدارية للرئيس التنفيذي. ويوفر قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام، ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر يتم رصدها وإدارتها وفقاً للسياسات والخطوط الاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة.

سياسات إدارة المخاطر

يتم إعداد سياسات إدارة المخاطر لتحديد وتحليل المخاطر الناشئة عن أنشطة المصرف، وذلك لإعداد الضوابط الملائمة والسيطرة على المخاطر، ومراقبة الالتزام بمثل هذه الضوابط. كما تقوم سياسات إدارة المخاطر، المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بتحليل وتحديد معايير المخاطر عن طريق وضع الحدود لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (ويشمل

ويتبع المصرف مبادئ أساسية في إدارته للمخاطر: منها حماية أموال المساهمين والمستثمرين من خلال التحليل والدراسة المستفيضة لمختلف أنواع المخاطر،

الإدارة. ويتولى قسم الخزينة مسؤولية إدارة الميزانية العمومية والسيولة في المصرف بصورة يومية، تحت إشراف لجنة الموجودات والمطلوبات. وتحدد سياسة مخاطر السيولة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يجب الحفاظ عليها واستخدام طريقة آجال الاستحقاق المتدرجة لإدارة مخاطر السيولة ومراقبتها. وإبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية بشكل دوري عن مستوى الموجودات السائلة وعن أية مخالقات في مستوى السيولة. كما تكمن مسؤولية القسم في التأكد من أن المصرف يحتفظ برصيد كافٍ من السيولة للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها عبر الآجال القصيرة والطويلة من الأعمال. ويهدف المصرف من قيامه بإدارة السيولة إلى التأكد، حيثما كان ذلك ممكناً، بأن لديه السيولة الكافية والمزيج الملائم من المنتجات التي تضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في جميع الأحوال العادية والصعبة منها. دون تكبد أي خسائر أو أضرار تمس بسمعة المصرف.

والجدير بالذكر أن المصدر الرئيسي للأموال يأتي من ودائع العملاء وودائع وتمويلات ما بين البنوك. كما يتابع البنك أي تركّزات لقاعدة ودائع العملاء بما يتوافق مع خطط الطوارئ الموضوععة لمواجهة أي كوارث معينة أو عرضية تحدث في السوق والتي تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعتها بصورة دورية.

مخاطر معدلات الأرباح

المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المحافظ الاستثمارية غير المدرجة هي المخاطر الناشئة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو تقلبات القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. وتهدف سياسة المصرف فيما يتعلق بمخاطر معدلات الأرباح إلى تحديد، وقياس، ومراقبة، وإعداد التقارير عنها في الوقت المناسب. وتتم إدارة مخاطر معدلات الأرباح بشكل أساسي من

في حين يتم مراجعة الحسابات التي تعاني من مشاكل بانتظام لتقييمها واتخاذ استراتيجية التعامل معها.

التقييم الائتماني الخارجي

اعتمد المصرف المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي بما يتعلق باستخدام التصنيفات الخارجية، إن وجدت، من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لغرض تقييم المخاطر. وفي حال وجود تقييمات متعددة لطرف مقابل واحد، سيتم تبني التقييم الأدنى من بين جميع التقييمات الأخرى لتعيين فئة المخاطر ذات صلة. ويلتزم المصرف بجميع المتطلبات النوعية التي نص عليها مصرف البحرين المركزي لمعايير عملية الإعراف وأهلية تقييم مؤسسات التقييم الائتماني في سياسة إدارة المخاطر الائتمانية للمصرف. ويتم تطبيق تقييمات مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية على جميع التمويلات المالية التي ترافقها مخاطر ائتمانية.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التقلبات في العوامل المتغيرة للسوق مثل معدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والفرق بين سعر الشراء والبيع، لا ترتبط بالتغيرات في التصنيف الائتماني للمُلمز / المُصدر، والتي قد تؤثر على دخل المصرف أو على قيمة استثمارته في الأدوات المالية. ويهدف قسم إدارة المخاطر إلى إدارة مخاطر السوق ومراقبتها باستخدام المعايير المقبولة، وفي الوقت ذاته تحقيق أقصى الاستفادة من هذه المخاطر.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم توافر الأموال لدى المصرف للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها للزبائن والمستثمرين (عدم توفر الأموال لتلبية المطلوبات). وقد تم وضع سياسة إدارة مخاطر السيولة من قبل مجلس

التغطية (الضمان) مقبولة. كما يتولى قسم مستقل بالمصرف مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان والاستثمار بشكل مستقل عن وحدات الأعمال. ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع العروض والسجلات الاستثمارية والائتمانية ويدي ملاحظاته قبل أن ترفع هذه العروض للموافقة النهائية. ويقوم كل من قسم الاستثمار وقسم الرقابة المالية إلى جانب قسم إدارة المخاطر بالمصرف بمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بإجراء الاختبارات اللازمة لتقييم انخفاض قيمتها كل ٣ أشهر ومن ثم تتم مراجعته من قبل المدققين الخارجيين وذلك وفقاً للسياسات المعمول بها في المصرف. وتؤدي سياسة المصرف في تقييم انخفاض القيمة وتجنب المخصصات إلى إرساء خطوط استرشادية لإيجاد مخصصات للخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة والتي تشكل خسارة - متوقعة لمحفظة الاستثمارات في المستقبل. ويقوم المصرف بمراجعة مخاطر الدول والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالاستناد إلى حدود المخاطر الموضوععة لهذا الدول والمؤسسات والمعتمدة من مجلس الإدارة وذلك حسب عوامل المخاطر المختلفة. وتقوم الإدارة بمتابعة ومراقبة المخاطر بصورة منتظمة للتأكد من بقائها في حدود المخاطر المعتمدة.

ويقوم قسم إدارة الائتمان بالتأكد من أن التسهيلات الائتمانية يتم الموافقة عليها بعد الحصول على كافة الموافقات والمستندات اللازمة، فيما تتم الموافقة بالتصريح الملائم من الجهة المختصة على أي استثناءات، إن وجدت. كما يعمل القسم على مراقبة المبالغ التي تتجاوز حدود الائتمان المسموح بها والاستثناءات الخاصة بسياسة المصرف وترفعها إلى اللجنة المختصة للبت فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم القسم بمتابعة جميع المستندات غير المتوفرة وأي عدم انتظام، إن وجد، ومراجعة الحسابات المتعثرة بصورة دورية. وتخضع كافة العلاقات والاستثمارات للمراجعة السنوية فيما يتم متابعة الحسابات المتعثرة خلال فترات متقاربة.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية على عاتق الإدارة العليا لكل قسم من أقسام الأعمال في حين تتولى وحدة المخاطر التشغيلية مسؤولية المتابعة والإشراف على العمليات بمقتضى اطار إدارة المخاطر التشغيلية، ويقوم قسم التدقيق الداخلي بصورة مستقلة بمراجعة مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمصرف وقدرتها على التقليل من تأثيرات المخاطر التشغيلية.

استمرارية الأعمال في المصرف

وتتمثل في تطبيق وإدارة التدابير الوقائية والتخطيط والتهيئة والاستعدادات التي تضمن للمصرف استمرار عمله في حالة وقوع حادث أو خلل جوهري معين او حدوث اضطرابات كبيرة في عمليات المصرف، والتأكد من أن أنظمة واجراءات المصرف قادرة على الإستمرار في العمل في حالة حدوث أي مواقف محتملة من الإخفاق. ولدى المصرف خطط لاستمرارية الأعمال لضمان سير أعماله بصورة فعالة في حالة وقوع أي كوارث غير متوقعة حسب إرشادات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويحرص المصرف باستمرار على تعزيز خطته الحالية بتطبيق إطار راسخ لاستمرارية الأعمال للتأكد من أن أنظمتها وإجراءاته مرنة ومهيئة بما يكفي للتعامل مع مختلف حالات الطوارئ.

المخاطر القانونية والإلتزام

تشمل المخاطر القانونية مخاطر الخسارة غير المتوقعة من الصفقات و/أو العقود التي لا يتم تطبيقها بموجب القوانين المعمول بها أو المستندات غير السليمة. كما تشمل هذه المخاطر القضايا التي يرفعها العملاء ضد المصرف فيما يتعلق ببعض العمليات. ولدى المصرف قسم للشؤون القانونية متكاملة تقدم الملاحظات والإرشادات الضرورية الى جميع الدوائر الأخرى حول أي مسائل قانونية قد تنشأ كما يقوم باستخدام مستشاريين قانونيين داخليين وخارجيين لتقديم المشورة عند الضرورة وتولي الدعاوى. وتتألف المخاطرة الرقابية من مخاطر عدم الإلتزام بالمتطلبات القانونية والإشرافية. وقام المصرف بإنشاء

على المحافظة على السياسات المحددة والإجراءات التشغيلية النموذجية والمتابعة المتواصلة لعوامل المخاطر المحددة مسبقا والرفع الفوري للتقارير الخاصة بوقائع المخاطر التشغيلية الى الإدارة. ويحرص المصرف على التأكد من أن مخاطر التشغيل تخضع للإدارة المتعمقة وعن كثب بشكل يومي. وكجزء من عملية تقييم المخاطر التشغيلية. هذا ويعتبر قسم إدارة المخاطر مسؤولاً عن تحديد كافة المخاطر وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف من خلال نظام إدارة المخاطر التشغيلية بما يتوافق مع إطار المخاطر التشغيلية المعتمد من مجلس الإدارة. ويستترشد نظام إدارة المخاطر التشغيلية بالمبادئ التالية:

- إدارة المخاطر هي من مسؤولية كل رؤساء الدوائر المختلفة بالمصرف.
- التقارير الإدارية الملائمة والمنظمة.
- تقييم مخاطر النشاطات الهامة لتحديد المخاطر التي تواجه كل دائرة والمخاطر المشمولة في معالجتها وفي منتجاتها.
- إجراء المراجعات الدورية للتأكد من أن الظروف التي تم تحديدها بموجبها لم تتغير بصورة جوهريّة.

• جمع البيانات الخاصة بخسائر المخاطر التشغيلية وتقديم تقارير عن كل حالة الى الإدارة العليا.

• الحرص على تحليل جميع المخاطر التي تم تحديدها وبيانات الخسائر التي تم الإبلاغ عنها لمعرفة الأسباب والعمل على التخفيف منها.

يقوم قسم إدارة المخاطر بصورة دورية بإجراء تقييم للمخاطر التشغيلية لكل قسم من أقسام المصرف وتقديم التوصيات الهادفة الى تعزيز طرق المعالجة. كما يقوم القسم بجهود لتوعية جميع الموظفين بشأن مخاطر التشغيل وإبلاغ اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر والمجلس بكل النتائج التي تتوصل إليها بخصوص المخاطر التشغيلية.

خلال مراقبة الفروقات بين الأرباح والحدود الموضوعة مسبقاً. كما تتم إدارة مخاطر معدلات الأرباح مقارنةً بحدود الفروقات في معدلات الأرباح بمدى حساسية الأصول المالية للمصرف والمطلوبات مقارنةً بالسيناريوهات الثابتة وغير الثابتة المتعددة لمعدلات الأرباح. وتخضع المراكز المالية للمتابعة شهرياً للتأكد بأنها ضمن الحدود الموضوعة.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية في المصرف بأخذ الحدود التي يضعها مجلس الإدارة على المراكز المالية الصافية وكذلك التقييم المستمر لأسعار صرف العملات الحالية والمستقبلية. وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية مقارنة بحدود المخاطر الصافية من خلال مراقبة حساسية الأصول المالية للمصرف والسيناريوهات المتعددة للعملات الأجنبية. ولا يشارك المصرف في أي تداولات بالعملات الأجنبية، ويعمل عند الضرورة على مطابقة مخاطر العملة المتعلقة بموجودات معينة بالمطلوبات بنفس العملة أو العملة المرتبطة بها.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناشئة عن إخفاق أو عدم ملائمة الأنظمة والرقابة الداخلية أو الخطأ البشري أو تلك المتعلقة بالوقائع الخارجية. ونظراً لأن هذه المخاطر موجودة في كل المؤسسات وتغطي مجموعة واسعة من المسائل، فإن الإخفاق في التحكم في المخاطر التشغيلية يمكن أن يؤدي الى حدوث خسائر مالية وخسائر ذات علاقة بسمعة المصرف فضلاً عن التبعات القانونية والرقابية وتلك المتعلقة بالامثال للأنظمة. ولذلك فإن المصرف يعمل على ادارتها من خلال المتابعة المستمرة للبيئة الرقابية التي يعمل فيها المصرف، ويشتمل ذلك

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي المخاطر التي قد تنشأ من ممارسة او واقعة قد تؤثر بصورة سلبية على نظرة المساهمين إلى المصرف وثقتهم فيه، مما قد يؤدي إلى تراجع في قاعدة المستثمرين لدى المصرف. وقد تكون السمعة غير ملموسة غير أنها من الأصول ذات القيمة العالية، وقد يفضي الاخفاق في إدارة هذه المخاطر الى تأثير أعمال المصرف بصورة كبيرة ويمكن أن يؤدي الى تطور مثل هذا الفهم إلى إجراءات قضائية مطولة تكون مكلفة مالياً ما يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على المركز الرأسمالي للمصرف أو سيولته، وتعتبر السمعة القوية لأية مؤسسة عبارة عن أصول لا تقدر بثمن.

فإذا تأثرت هذه السمعة في يوم من الأيام، فإنه من الصعوبة بمكان إستعادتها مقارنة بالأصول الأخرى للمؤسسة نظراً لأن السمعة لها تأثير حيوي على الازدهار طويل الأجل للمؤسسة. وتقوم الإدارة العليا من خلال اللجان المختلفة باختبار الأمور التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على سمعة المصرف، كما تقوم الإدارة العليا بإصدار خطوط استرشادية للتعامل مع مثل هذه الأمور. كذلك، يقوم المصرف بموجب عملية التقييم الداخلية بقياس كفاية رأس مال مستقل المخاطر.

سياسات الإفصاح

يتبع المصرف في سياساته للإفصاح الالتزامات والخطوط الاسترشادية لمصرف البحرين المركزي، وسوق البحرين للأوراق المالية، والجهات الرقابية الأخرى. وقد اعتمد المصرف سياسات فيما يتعلق بالاتصالات الخارجية والإفصاح متوافقة من متطلبات اتفاقية بازل ٣ ومتطلبات مصرف البحرين المركزي للتأكد من تلقي جميع المعنيين المعلومات في الوقت المناسب. وتشكل متطلبات الإفصاح الخاصة بالمستوى الثالث التي يشترطها مصرف البحرين المركزي جزءاً من هذا التقرير السنوي.

إدارة لمراقبة الالتزام بالقوانين تتولى متابعة مستوى الالتزام بالمتطلبات الرقابية من قبل الدوائر الأخرى بالمصرف، والعمل كنقطة اتصال رئيسية لجميع التعاملات مع مصرف البحرين المركزي، كما أنها مسؤولة عن الالتزام بمبادرات المصرف الهادفة إلى مكافحة غسيل الأموال.

كفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلية لقياس كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال القانوني للمصرف وفقاً للخطوط الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، التي يتطلب من المصرف بموجبها المحافظة على حد معين من نسبة رأس المال المبدئي من إجمالي رأس المال مقارنةً بالموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها. كما يتطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف أن يؤسس طريقة لمتابعة مستوى النسبة العامة لكفاية رأس المال بالمصرف مع الأخذ في الاعتبار جميع عوامل المخاطر ذات العلاقة. وبالإضافة لما ورد أعلاه، فإن مجلس إدارة المصرف قد اعتمد طريقة داخلية لتقييم نسبة كفاية رأس المال تهدف الى تلبية متطلبات المصرف المركزي، والطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال هي إحدى متطلبات اتفاق بازل ٣ وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي تسعى إلى التأكد من التحديد المناسب، والقياس، ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وربط مستوى رأس المال الداخلي للمصرف بعوامل المخاطرة إجمالاً وخطة العمل. كما تبني المصرف منهجية منظمة لتحديد وتقييم رأس المال المطلوب لكل فئة من فئات المخاطر الرئيسية من خلال توظيف الطرق المناسبة، ويتم اعتبار إجمالي مخاطر رأس المال كمتطلب لإجمالي رأس المال. كذلك، تضم الطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال خطوطاً إرشادية لتقييم الاحتياجات الرأسمالية المستقبلية للمصرف حسبما تمليه خطط الأعمال على المدى الزمني الاستراتيجي لتنفيذ تلك الخطط.



تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى حضرات السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أعمال المصرف والشركات التابعة له وفقاً للبيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

فقد راجعت الهيئة الشرعية أعمال المصرف الاستثمارية والتمويلية، والشركات التابعة له، والعقود والاتفاقيات، والهيكل التمويلية والاستثمارية، والمنتجات المطروحة، والبيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، وذلك للتأكد من موافقتها للفتاوى والأحكام والقرارات التي أصدرتها، والمعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وتثمن الهيئة الشرعية الدور الذي قامت به إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي من مراجعة مستمرة، وتدقيق ومتابعة لأنشطة المصرف، وإعداد التقارير الدورية التي تبين مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة في تطبيقاته وأنشطته.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد الهيئة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتتخصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناءً على ما تمت مراقبته من أعمال وتطبيقات وأنشطة المصرف وفي إعداد هذا التقرير.

نطاق العمل وأساس الرأي

لقد قامت الهيئة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال اجتماعاتها الدورية، والعضو التنفيذي للهيئة، ومن خلال إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي وبناءً على خطة التدقيق بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد - ما أمكن - من خلو المعاملات والاستثمارات والتمويلات من أي خطأ جوهري، ومراجعة العقود والاتفاقيات، وأن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى حساب البر والخير، وأن أسس حساب الزكاة تم وفقاً للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على المساهمين.

الرأي

ترى الهيئة الشرعية أن أعمال المصرف، وأنشطته، وخدماته التمويلية والاستثمارية موافقة لفتاوى وقرارات الهيئة، وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الشيخ د. فريد محمد هادي
عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب («المصرف») والشركات التابعة له («المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

ان هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المصرف، وان مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كريم ج. فخرو

كريم ج. فخرو

رقم ترخيص الشرك ١٠٠

٨ فبراير ٢٠١٧

البيانات المالية الموحدة

رسالتنا ان نكون المحفز الرئيسي في
تطوير الاقتصاد في مملكة البحرين
والخليج العربي ومنطقة المينا

بيان المركز المالي الموحد

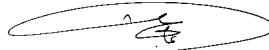
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	إيضاح	
الموجودات			
٤١,٢٨٦	٥٦,٠٠٦	٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٤٣,٩٥٣	٧٨,٧١٤	٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣١٨,٧١٤	٣٥٥,٣٧٧	٥	موجودات التمويلات
٦٣,٥٣٣	٧٤,١٥٤	٦	استثمار في الصكوك
٦٧,٨١١	٩٢,٨٣٩	٧	موجودات مشتراة لغرض التأجير
١,٢٨٩	٢,٥٧٣	٧	أقساط إيجارات مستحقة
٦٧,٨٠١	٥٥,١٢١	٨	استثمارات في أوراق مالية
١٩,٠٧١	٢١,٥٠٨	٩	استثمارات عقارية
٦,٩٥٢	٦,٠٠٣		عقارات قيد التطوير
١٥,٢٨٠	١٤,٤٩٦		موجودات أخرى
٨,٢٨٥	٨,٢٠٨	١٠	عقارات ومعدات
٦٥٣,٩٧٥	٧٦٤,٩٩٩		إجمالي الموجودات
المطلوبات			
٤٧,٠٠٧	٥٩,٠٧٩		ودائع من مؤسسات مالية
٤٨,٣١١	١٠,٦٤٩	١١	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٦٥,٨٤٨	٧٥,٨١٤		حسابات جارية للعملاء
٩,٨٣٧	٨,٣١١	١٢	مطلوبات أخرى
١٧١,٠٠٣	٢٤٣,٨٥٣		إجمالي المطلوبات
٣٧١,٢٧١	٤٠٤,٦٥١	١٣	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
حقوق الملكية			
١,٠٠٠	١,٥٠٠	١٤	رأس المال
٧,٤١١	٧,٩٦٢		إحتياطي قانوني
(٨,١٣٦)	(٨,٨٣٢)		أسهم خزينة
(٢٨٤)	(١٨٢)		برنامج خطة حوافز الموظفين
(٨٦)	-		إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
٨,٩٩٨	٨,٧٥١		أرباح مستبقة
١٠٧,٩٠٣	١١٢,٦٩٩		إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (صفحة ٧)
٣,٧٩٨	٣,٧٩٦		حصص غير مسيطرة
٦٥٣,٩٧٥	٧٦٤,٩٩٩		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

إعتمدت البيانات المالية الموحدة المبينة على الصفحات من ٢٦ إلى ٨٠ من قبل مجلس الإدارة في ٨ فبراير ٢٠١٧، ووقعها بالنيابة عن المجلس:



خليل إسماعيل المير
الرئيس التنفيذي



عبد الرحمن محمد جمشير
نائب رئيس مجلس الإدارة



د. أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح
٢١,٤٤٧	٢٦,١٩٨	إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتتة لغرض التأجير
٥٦٦	٦٤٣	إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
٣,٦٨٢	٣,٠٠٢	١٥ إيراد من الصكوك
٨٧٨	٦٥٢	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
٤,٤٠٥	٥,٤٢٢	رسوم وإيرادات أخرى
٣٠,٩٧٨	٣٥,٩١٧	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(١٦,٩٣٣)	(١٦,٢٨٦)	١٣ يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمضارب
٩,٥٥١	٩,١٣٠	١٣ حصة المصرف كمضارب
(٧,٣٨٢)	(٧,١٥٦)	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(٢,٢٩٢)	(٢,٩٧٦)	مصروفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
٢١,٣٠٤	٢٥,٧٨٥	إجمالي الإيرادات
٥,٧٢٦	٥,٩٨٨	١٦ تكلفة الموظفين
٥,٠٨٥	٥,٥٦٨	١٧ مصروفات تشغيلية أخرى
١,٨١١	١١,٥٥٦	إجمالي المصروفات
١,٤٩٣	١٤,٢٢٩	ربح السنة قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
(٢,٤٧٢)	(٨,٩٢١)	١٨ صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة
٨,٠٢١	٥,٣٠٨	ربح السنة
		العائد إلى:
٧,٠١٤	٥,٣١٠	مساهمي الشركة الأم
١,٠٠٧	(٢)	حصص غير مسيطرة
٨,٠٢١	٥,٣٠٨	
		العائد لكل سهم
٦,٩٦	٥,٤٩	٢٣ العائد الأساسي والمخفوض لكل سهم (فلس)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية (يتبع)

مجموع حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم						رأس المال	٢٠١٥	
		أرباح مستبقة	إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	برنامح خطة حوافز الموظفين	إحتياطي قانوني	علاوة إصدار أسهم	أسهم خزينة			
١٣,٠٥٧	-	١٣,٠٥٧	(١٤,٢٧٣)	-	-	(٦,٣٥١)	٦,٧٣٠	١,٥٣٥	١١٥,٤١٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥ كما هو معلن سابقاً
٢,٨٣٨	٢,٧٩١	٤٧	٤٧	-	-	-	-	-	-	أثر التوحيد
١٥,٨٩٥	٢,٧٩١	١٣,١٠٤	(١٤,٢٢٦)	-	-	(٦,٣٥١)	٦,٧٣٠	١,٥٣٥	١١٥,٤١٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (المعدل)
(٨٦)	-	(٨٦)	-	(٨٦)	-	-	-	-	-	الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات
٨,٠٢١	١,٠٠٧	٧,٠١٤	٧,٠١٤	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
٧,٩٣٥	١,٠٠٧	٦,٩٢٨	٧,٠١٤	(٨٦)	-	-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة
-	-	-	١٦,٩٥١	-	-	-	-	(١,٥٣٥)	(١٥,٤١٦)	تخفيض رأس المال
-	-	-	(٦٨١)	-	-	-	٦٨١	-	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
(٢,٢٣٧)	-	(٢,٢٣٧)	-	-	-	(٢,٢٣٧)	-	-	-	صافي أسهم خزينة مشتركة
٩٤	-	٩٤	(٤١)	-	١٣٥	-	-	-	-	إصدار أسهم وفق برنامح خطة حوافز الموظفين
-	-	-	-	-	(٤١٩)	٤١٩	-	-	-	المحول إلى برنامح خطة حوافز الموظفين
٣٣	-	٣٣	-	-	-	٣٣	-	-	-	تسوية الأسهم المتنازل عنها
(١٩)	-	(١٩)	(١٩)	-	-	-	-	-	-	المحول إلى صندوق الزكاة
١١١,٧٠١	٣,٧٩٨	١٠٧,٩٠٣	٨,٩٩٨	(٨٦)	(٢٨٤)	(٨,١٣٦)	٧,٤١١	-	١١٥,٤١٦	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح
أنشطة التشغيل		
(٢١.١١)	(١٨.٠٧١)	مدفوعات لموجودات التمويلات، صافي
(٢٦.٠٤٤)	(٢٦.٥٤٨)	مدفوعات لموجودات مسترارة لغرض التأجير، صافي
٥٦٦	٦٤٣	إيراد مستلم من ودائع قصيرة الأجل
(٧.٩٥٣)	(٧.٠٤١)	أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار
٣٢.٣٣٧	٣٣.٣٨١	صافي مبالغ مستلمة من أصحاب حسابات الاستثمار
(٢.٢٩٢)	(٢.٩٧٦)	مصرفات مدفوعة للودائع
(١١.٢٣٤)	(١٢.٣٦٤)	مبالغ مدفوعة للمصرفات
٥.٢٦٣	٣.٩٧٠	مبالغ مستلمة أخرى
(١٩٣)	(٤.٠)	مبالغ مصرفية في أعمال الخير
١٨.١٣٠	٩.٩٦٥	مبالغ مستلمة من حسابات جارية للعملاء
(٣.٢٠٢)	١٢.٠٧٢	ودائع من مؤسسات مالية، صافي
٤.٥٢٩	٥٢.٣٣٨	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي
(١.٩٩٥)	(٩٨٥)	صافي مدفوعات للحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
٥.٨١١	٤٤.٣٤٤	صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل
أنشطة الاستثمار		
(٦٧.٨٤٢)	(٣٢.٩٨٣)	شراء صكوك
(١.٠١١)	(٨٤)	شراء استثمارات في أوراق مالية
٤.٣٠٠	٢١.٧٥٧	مبالغ مستلمة من بيع/تسوية صكوك
٢٣٣	١.٢٣٦	مبالغ مستلمة من بيع/تسوية استثمارات في أوراق مالية
-	١.٨١	مقبوضات من بيع عقارات قيد التطوير
-	١.٨٠٠	مقبوضات من بيع استثمارات عقارية
٢.٤٢٤	٢.٨٤٤	إيراد صكوك مستلمة
٩٩٨	٧.٠٨	أرباح مستلمة/إيراد من استثمارات في أوراق مالية
(٢٥.٠)	(٤٢.٠)	شراء عقارات ومعدات
(٣٤.١٤٨)	٤.٩٣٩	صافي النقد الناتج/المستخدم في أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
(١.٧٨٥)	(٦٩٦)	مدفوعات لأسهم الخزينة
-	(٩١)	مبالغ مدفوعة مقدماً لشراء أسهم الخزينة
(١.٧٨٥)	(٧٨٧)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(٣.١٢٢)	٤٨.٤٩٦	صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه
٩٦.٤٩١	٦٦.٣٦٩	النقد وما في حكمه كما في ١ يناير
٦٦.٣٦٩	١١٤.٨٦٥	النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر
يشتمل النقد وما في حكمه على:		
٢٢.٤١٦	٣٦.١٥١	٣ نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)
٤٣.٩٥٣	٧٨.٧١٤	٤ ودائع لدى مؤسسات مالية
٦٦.٣٦٩	١١٤.٨٦٥	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ايناير ٢٠١٦			٢٠١٦
متوسط القيمة للمجموع بآلاف الدنانير (البحرينية)	عدد الوحدات (بآلاف)	متوسط القيمة للمجموع بآلاف الدنانير (البحرينية)	مصرف إدارية بآلاف الدنانير (البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل بآلاف الدنانير (البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة بآلاف الدنانير (البحرينية)	إجمالي الدخل بآلاف الدنانير (البحرينية)	إعادة تقييم بآلاف الدنانير (البحرينية)	استثمارات (سحوبات) بآلاف الدنانير (البحرينية)	متوسط القيمة للمجموع بآلاف الدنانير (البحرينية)	عدد الوحدات (بآلاف)	متوسط القيمة للمجموع بآلاف الدنانير (البحرينية)		
٦٣٠٤	١٠٠	٦٣٠٤	-	-	-	-	-	(٢٠٠٩)	٨٣١٣	١٠٠	٨٣١٣	سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NS12 SPC	
-	-	-	-	-	-	٢٤	-	(٨٠٢٤)	٨٠٠٠	١٨	٤٨٠٨٢	جناين القايزة المحدودة (ريا ٤)	
٣٠٦٥٢	١٠٠	٣٠٦٥٢	-	-	-	-	-	(٧٦)	٣٠٧٢٨	١٠٠	٣٠٧٢٨	شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	
٩٩٣	٣٨	٢٠٦٣٣	-	-	-	-	-	-	٩٩٣	٣٨	٢٠٦٣٣	شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	
١٠٩٤٩			-	-	-	٢٤	-	(١٠٠٦٩)	٢١٠٥٣٤				

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية (يتبع)

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ٣١ يناير ٢٠١٥	٢٠١٥		
	متوسط القيمة المجموع (بالآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	مصرفات إدارية (بالآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بالآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بالآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل الدنانير (بالآلاف البحرينية)	إعادة تقييم الدنانير (بالآلاف البحرينية)			استثمارات/ سحوبات (بالآلاف الدنانير البحرينية)	متوسط القيمة المجموع (بالآلاف الدنانير البحرينية)
٨.٣١٣	١.٠٠	٨.٣١٣	-	-	-	-	-	٨.٣١٣	١.٠٠	٨.٣١٣	سفانا للاستثمار (ذ.م.ع. ر.يا ١)
٨.٥٠٠	٠.١٨	٤٨.٠٨٢	(١٣٠)	-	-	٤.٠٤٨	٢٢	٤.٥٦٠	٠.٠٩	٤٨.٠٨٢	جناين القبضة المحدودة (ر.يا ٤)
٣.٧٢٨	١.٠٠	٣.٧٢٨	-	-	-	-	(٤.٣٧٢)	٨.١٠٠	١.٠٠	٨.١٠٠	شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.ع. (ر.يا ٥)
٩٩٣	٠.٣٨	٢.٦٣٣	-	-	-	-	-	٩٩٣	٠.٣٨	٢.٦٣٣	شركة لوكاتا المحدودة (ر.يا ٦)
٢١.٥٣٤			(١٣٠)	-	-	٤.٠٤٨	٢٢	(٤.٣٧٢)		٢١.٩٦٦	

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٥	٢٠١٦	
		مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
٨٥٩	٧٢٧	الرصيد كما في ايناير
-	٧	تبرعات المصرف
٦١	٢٩	إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية
٩٢٠	٧٦٣	مجموع المصادر
		استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
١٩٣	٤٠	تبرعات لمؤسسات خيرية
١٩٣	٤٠	مجموع الاستخدامات
٧٢٧	٧٢٣	رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب («المصرف») هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي قطاع التجزئة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. أسهم المصرف مُدرجة في بورصة البحرين.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان التزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. تشمل أنشطة المصرف الرئيسية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية واستثمارية للأفراد، ولذوي الدخل العالي، وللشركات، وللمؤسسات المالية. وتتوخ هذه الأنشطة لتشمل التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكله منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع، حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً «المجموعة»). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠١٦	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠١٥	طبيعة العمل
شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م)	البحرين	٪١٠٠	٪١٠٠	الإحتفاظ بأسهم لصالح نظام حوافز الموظفين (إيضاح رقم ١٩)
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	٪١٠٠	٪١٠٠	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	٪١٠٠	٪١٠٠	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	٪١٩٠.٨	٪١٩٠.٨	لإنشاء وبيع العقارات في "تلل المها"
عقارات الخليج	جزر الكايمن	٪١٠	٪١٠	لشراء وبيع وتأجير عقارات مُدرة للدخل في دول مجلس التعاون الخليجي
شركة تروهورس العقارية ش.ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	٪١٠٠	٪٠	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف

٢. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، باستثناء تلك التغييرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول من ١ يناير ٢٠١٦

معيار المحاسبة المالية رقم ٢٧ - حسابات الاستثمار

لقد تم إصدار معيار المحاسبة المالية رقم ٢٧ («حسابات الاستثمار») في ديسمبر ٢٠١٤ ليحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ٥ («الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار») ومعيار المحاسبة المالية رقم ٦ («حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها»). إن تطبيق هذا المعيار يؤدي إلى زيادة الإفصاحات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. ليس لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للمصرف. راجع إيضاح رقم ١٣ للإفصاحات الإضافية.

٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

لا يوجد أي معايير أو تفسيرات جديدة صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسارية المفعول للمرة الأولى للفترة المالية المنتهية بعد ١ يناير ٢٠١٧.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تقوم المجموعة بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لا يوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

(ب) أساس الإعداد

العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات المصرف. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الاستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنف المجموعة مصروفاتها في بيان الدخل تبعاً لطبيعة المصروف.

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام بعض التقديرات المحاسبية الحساسة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة الإجتهد في تقدير الإجراءات المتبعة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. تتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات في الفترة التي تتم فيها هذه التعديلات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة بأن الفرضيات المستخدمة مناسبة وبالتالي فإن البيانات المالية للمجموعة تعكس الوضع المالي والنتائج بصورة عادلة. إن الأمور المعقدة التي تتطلب قدراً كبيراً من الإجتهد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح رقم ٢٠.

(ج) أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت في المنشأة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوزيع أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإفراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لايتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢١ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٢) الاستثمارات في الشركات الزميلة (الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية)

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمارس مجموعة سلطة مؤثرة عليها ولكن من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها.

يتم احتساب قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو خفض هذه القيمة بإحتساب حصة المُستثمر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للاستثمار بالتوزيعات المستلمة من الشركة المُستثمر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية العامة (يتبع)

ج) أساس التوحيد (يتبع)

(٢) الاستثمارات في الشركات الزميلة (يتبع)

أي خسائر إضافية، باستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إلتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم انخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبينة في إيضاح رقم ٢ (م).

(٣) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات، ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي انخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافيقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

د) معاملات بالعملة الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة («عملة التعامل»). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملة الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة السوقية، كعض الاستثمارات في أوراق مالية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات .

إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

هـ) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أوراق مالية واستثمارات في صكوك. يُستثنى من الاستثمارات في أوراق مالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٢ (ج)).

١١) التصنيف

تصنف المجموعة استثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون هي الاستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة. الأدوات المصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية هي الاستثمارات التي لا تتوفر فيها مميزات الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون والتي تتضمن أدوات لها موجودات ذات قيمة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات الدين:

يتم تصنيف الأدوات كاستثمارات في ديون والتي تظهر بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعافيات على أساس العائد أو عندما لا يتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لا تكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن الاستثمار في أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون تظهر بالتكلفة المطفأة على استثمارات في صكوك متوسطة وطويلة الأجل.

جميع الاستثمارات في أدوات الدين تظهر بالتكلفة المطفأة، وتتكون من الصكوك فقط.

الاستثمارات في حقوق الملكية :

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: (أ) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (ب) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية العامة (يتبع)
 هـ) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)
 (١١) التصنيف (يتبع)
 الاستثمارات في حقوق الملكية (يتبع)

يملك البنك استثماراً واحداً في أوراق مالية مصنّف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وتصنّف باقي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

(١٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما تنعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣١) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في أوراق مالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المترجمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لا يتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات إنخفاض في القيمة.

(٤١) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لموجودات أو مطلوبات مالية هي المبلغ الذي تم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية به عند الإحتساب المبدئي، بعد طرح مدفوعات المبلغ الأساسي، وإضافة أو طرح الإطفاء المترجم باستخدام معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإستحقاق. مخصوماً منه أي إنخفاض (بصورة مباشرة أو عن طريق إستخدام حساب مخصصات) في القيمة أو عدم إمكانية التحصيل. يشتمل معدل الربح الفعلي على جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجودات أو سداد مطلوبات بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توفرت.

تستخدم المجموعة للاستثمارات الغير مدرجة بالقيمة العادلة، تقنيات تقييم معروفة لإحتساب القيمة العادلة. قد لا يمكن ملاحظة جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءً على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الأدوات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية العامة (يتبع)

هـ) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

٤) مبادئ القياس (يتبع)

قياس القيمة العادلة (يتبع)

يتم تسجيل تعديلات التقييم للحصول على عائد من فروقات العرض والطلب، مخاطر السيولة، وغيرها من العوامل. تعتقد الإدارة بأن تعديلات التقييم هذه ضرورية ومناسبة لقياس قيمة الاستثمارات بصورة عادلة.

إذا لم تتوفر أسعار مدرجة أو طرق أخرى مناسبة لإحتساب القيمة العادلة، تظهر الاستثمارات بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

و) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

ز) ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

ح) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وكذلك ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ تمويلها، والتي تتعرض لمخاطر غير جوهرية ناتجة من تغيرات القيمة العادلة والتي تستخدمها المجموعة لإدارة إلتزاماتها قصيرة الأجل.

ط) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتركة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتملك) بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. تفهم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتركة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد. تُحْمَل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) في بيان الدخل.

ي) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كعقارات استثمارية. يتم تقييم العقارات الاستثمارية بسعر التكلفة بعد طرح مصروفات الإستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يشتمل سعر التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي مصنفة كاستثمار عقاري محتفظ بها لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، فلل و مباني تتضمن العقارات الاستثمارية محتفظ بها لتحصيل الإيجارات.

الأرض لا يتم إستهلاكها. المباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة.

ك) عقارات قيد التطوير

تتكون عقارات قيد التطوير من فلل يتم تطويرها لغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، والتكاليف المتكبدة لتصل بالعقارات إلى الوضعية القابلة للبيع. يتم إحتساب عقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

ل) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لا يتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإفتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية العامة (يتبع)

(م) إنخفاض قيمة الموجودات

الموجودات المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة أي من الموجودات. الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية يمكن أن تشمل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة لأوراق مالية، أو أي معلومات ملاحظة تتعلق بمجموعة من الموجودات كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين أو المصدر في المجموعة، أو الأوضاع الاقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادية بسعر أقل من سعر التكلفة للاستثمارات في أوراق مالية يعتبر دليلاً على إنخفاض القيمة.

الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الموجودات على موجودات التمويل واستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون والذمم المدينة. يتم قياس الإنخفاض في قيمة موجودات التمويل التي تظهر بالتكلفة المطفأة بالفرق بين القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخفضة بمعدل الربح الفعلي الأصلي لهذه الموجودات. يتم احتساب الخسائر في بيان الدخل في حساب مخصصات الإنخفاض في القيمة. عندما يؤدي حدث لاحق إلى إنكماش خسائر الإنخفاض في القيمة، يتم عكس هذه الخسائر في بيان الدخل. المبالغ المسترجعة من الأصول المشطوبة في السنوات السابقة يتم طرحها من مجموع مخصصات إنخفاض القيمة في بيان الدخل. تأخذ المجموعة بعين الاعتبار أي أدلة لإنخفاض قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة على أساس فردي وجماعي.

يتم تقييم الإنخفاض في القيمة لجميع الموجودات المالية التي تعتبر جوهرياً بصورة فردية، جميع الموجودات المالية التي وجدت غير منخفضة القيمة بصورة فردية يتم فحصها بشكل جماعي لإنخفاض القيمة الذي تم تكبده ولكن لم يتم تحديده بعد. الموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرياً بصورة فردية يتم تقييم الإنخفاض في قيمتها عن طريق جمع تلك الموجودات التي لها خصائص مخاطر متشابهة.

الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادية للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادية الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم احتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر مخصصات الإنخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم احتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للاستثمارات التي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الإنخفاض في القيمة بسبب عدم توفر أدوات قياس موثوقة للقيمة العادية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الاقتصادية. يتم احتساب مخصص إنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الاستثمار.

الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (الموجودات المالية الغير مبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترجاع لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادية بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم احتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم احتساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية العامة (يتبع)

٣) إنخفاض قيمة الموجودات (يتبع)

الموجودات غير المالية (يتبع)

فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تعيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها. لا يتم إطفاء الشهرة المحتسبة على حده وإنما يتم إختبارها سنوياً لإنخفاض القيمة ويتم إحتسابها بالتكلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة للإنخفاض في القيمة. لا يتم عكس خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة المحتسبة على حده. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لم يحتسب المصرف أي شهرة.

٤) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

٥) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات استثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المصرف باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

يحتسب المصرف رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات لإحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المصرف كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. يتحمل المصرف المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

يفرض البنك مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات. إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

٦) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث يقوم المصرف بصفته مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

٧) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

٨) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية العامة (يتبع)

ق) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني والذي لا يتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

ر) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب إيراد عقود المرابحات والوكالات على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب أرباح وخصائر المصرف المتعلقة بعقود المشاركة والمضاربة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيته (إنهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب إيراد الإستصناع وهامش الربح باستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب إيراد من الصكوك وكذلك إيرادات وتكاليف الودائع باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب إيراد الإيجار بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

ش) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

يلتزم المصرف بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنَّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها المصرف في أعمال الخير.

ت) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) «الزكاة» وباستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة على الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقة في نهاية السنة في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. يقوم المصرف بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الإستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية العامة (يتبع)

ث) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص ويتم احتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة الالتزام قانوني أو حكومي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الالتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام اشتراكات محددة» حيث يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة المصرف كمصروف في بيان الدخل متى استُجِبت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس «نظام منافع محددة» ويتم احتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المصرف كذلك نظام توفير إختباري للموظفين، حيث يساهم المصرف والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المصرف. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام اشتراكات محددة، ويتم احتساب مساهمات المصرف كمصروفات في بيان الدخل متى استُجِبت.

(٣) برنامج حوافز الموظفين على أساس منح أسهم المصرف

يتم احتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس منح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها. ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي لم تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح. بالنسبة للمنح التي لا تملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعلية.

(٤) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

(٥) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع عمليات شراء وبيع الموجودات المالية والتي تمت بالطريقة الاعتيادية في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

(٦) التسويات

يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية العامة (يتبع)

ظ) المخصصات

يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المصرف يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع احتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

غ) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي يحتفظ بها لدى المصرف في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع و حسابات الاستثمار («البرنامج») الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى المصرف وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

أأ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويلات متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل.

٣. نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠١٥	٢٠١٦	
٦.٥٢٠	٦.٨٨٨	نقد
١.٣٨٦	١٧.١١٢	أرصدة لدى البنوك
		حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:
٥.٥١٠	١٢.١٥١	- حساب جاري
١٨.٨٧٠	١٩.٨٥٥	- حساب الإحتياطي
٤١.٢٨٦	٥٦.٠٠٦	

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٤. ودائع لدى مؤسسات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٤٣,٩٦٩	٧٨,٧٥٧	إجمالي وداائع المرابحات والوكالات
(١٦)	(٤٣)	يُطرح: أرباح مؤجلة
٤٣,٩٥٣	٧٨,٧١٤	

بلغ متوسط الربح السنوي على الودائع لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠١٦ نسبة ١,٥٣٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ١,٢٣٪).

٥. موجودات التموليات

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٢٧٧,١٣٠	٣٣٤,٦٣٢	مرابحة
٢٢,٤١٢	٨,٧٦٥	مشاركة
٣١,٧١٧	٢٩,٣٨٦	وكالة
١,١٨٨	١,١٥٥	مضاربة
٣٥	٧	إستصناع
٣٣٢,٤٨٢	٣٧٣,٩٤٥	
(١٠,٢٨٤)	(١٥,١٦٤)	يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - محددة
(٣,٤٨٤)	(٣,٤٠٤)	يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - جماعية
٣١٨,٧١٤	٣٥٥,٣٧٧	

تشتمل عقود المرابحة على أرباح مؤجلة تبلغ ٣١,٠٠٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٣٣,٥٨٣ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠١٦	محددة	جماعية	الإجمالي
في ١ يناير ٢٠١٦	١,٢٨٤	٣,٤٨٤	٤,٧٦٨
صافي مخصص السنة	٧,٦٨٦	(٨٠)	٧,٦٠٦
شطب	(٢,٨٠٦)	-	(٢,٨٠٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٥,١٦٤	٣,٤٠٤	١٨,٥٦٨

٢٠١٥	محددة	جماعية	الإجمالي
في ١ يناير ٢٠١٥	١,١٩٢	٣,٤٧٧	٤,٦٦٩
صافي مخصص السنة	١,٢٠٥	٧	١,٣١٢
شطب	(٩٣٣)	-	(٩٣٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١,٢٨٤	٣,٤٨٤	٤,٧٦٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٦. استثمارات في الصكوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
		أدوات دين:
٥١,٩٦٤	٧٣,٤٤٣	- صكوك مُسعرة (بالتكلفة المطفأة)
١١,٥٦٩	٧١١	- صكوك غير مُسعرة (بالتكلفة المطفأة)
٦٣,٥٣٣	٧٤,١٥٤	

تشتمل أدوات الدين على مخصصات لإنخفاض محددة في القيمة تبلغ ١,٠٢١ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٤٣١ ألف دينار بحريني).

خلال السنة، تم احتساب مخصصات لإنخفاض القيمة بمبلغ ٥٨٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ١٣١ ألف دينار بحريني) على أدوات الدين غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة.

٧. موجودات مشتراة لغرض التأجير

٢٠١٥	٢٠١٦	
		التكلفة
٥٠,٣٦٦	٧٥,٣٢٦	في ايتاير
٣٤,٤٣٠	٤٠,٨٦٦	إضافات خلال السنة
(٩,٤٧٠)	(١١,٣٧٦)	سداد/تسويات خلال السنة
٧٥,٣٢٦	١٠٤,٨١٦	في ٣١ ديسمبر
		الإستهلاك المتراكم
٧,٣٨٥	٧,٥١٥	في ايتاير
٤,٥١٥	٧,٦١١	إستهلاك السنة
(٤,٣٨٥)	(٣,١٤٩)	سداد خلال السنة
٧,٥١٥	١١,٩٧٧	في ٣١ ديسمبر
٦٧,٨١١	٩٢,٨٣٩	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ٢,٥٧٣ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ١,٢٨٩ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة هي صافية من مخصصات جماعية بمبلغ ٩٥٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٦٩٨ ألف دينار بحريني) ومخصصات محددة بمبلغ لاشيء (٢٠١٥: ٢٥ ألف دينار بحريني). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ٢٣٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٢٨٠ ألف دينار بحريني).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٨٨٢٧٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٦٦,٦٩٤ ألف دينار بحريني).

٨. استثمارات في أوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
		بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
١٥,١٤٨	١٥,١٤٨	- أسهم حقوق ملكية غير مُسعرة (بالقيمة العادلة)
		بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية
٤٩,٩٩	٣٩,٩٧٣	- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة (تظهر بالتكلفة ويُطرح منها الإنخفاض في القيمة) *
٣,٥٥٤	-	- أسهم حقوق ملكية مُدرجة (بالقيمة العادلة)
٦٧,٨١١	٥٥,١٢١	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٨. استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

* تتضمن أسهم حقوق الملكية الغير المسعرة والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية على استثمارات في شركات مغلقة أو تمثل استثمارات في مشاريع قامت المجموعة بالترويج لها. يتم احتساب هذه الاستثمارات بالتكلفة بعد طرح مخصص إنخفاض القيمة وذلك لعدم توفر سعر السوق أو أداة قياس موثوقة للقيمة العادلة. تنوي المجموعة التخرج من هذه الاستثمارات أساساً إما عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع إستراتيجية، أو بيع الأصول الأساسية أو عن طريق طرح أولي عام.

بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة التي تم احتسابها خلال السنة ١,٨٥٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٧٦٦ ألف دينار بحريني) على أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة. بينما بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أسهم حقوق الملكية المدرجة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية لاشي دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٢٦٣ ألف دينار بحريني).

أسهم حقوق الملكية غير المدرجة تظهر بالتكلفة صافي مخصصات إنخفاض القيمة تبلغ قيمتها ١٠,٤٩٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ١٥,٠٠٤ ألف دينار بحريني). خلال السنة، قامت المجموعة بشطب مخصصات إنخفاض قيمة بقيمة ١,١١١ ألف دينار (٢٠١٥: لا شيء دينار بحريني) والتي كانت متعلقة باستثمارات مخفضة.

٩. استثمارات عقارية

٢٠١٥	٢٠١٦	مباني	أراضي	
المجموع	المجموع			
				التكلفة
٢٠,٢٢٣	٢٠,٢٢٣	٤,١٣٣	١٦,٠٩٠	في ايناير
-	٥,٠٨٨	-	٥,٠٨٨	إضافة
-	(٢,٤٤٥)	(٨٨٧)	(١,٥٥٨)	بيع
٢٠,٢٢٣	٢٢,٨٦٦	٣,٢٤٦	١٩,٦٢٠	في ٣١ ديسمبر
				إستهلاك متراكم
١,٠٠٨	١,١٥٢	١,١٥٢	-	في ايناير
١٤٤	٢٦١	٢٦١	-	إستهلاك السنة
-	(٥٥)	(٥٥)	-	بيع
١,١٥٢	١,٣٥٨	١,٣٥٨	-	في ٣١ ديسمبر
١٩,٠٧١	٢١,٥٠٨	١,٨٨٨	١٩,٦٢٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

١٠. عقارات ومعدات

٢٠١٥ الإجمالي	٢٠١٦ الإجمالي	أعمال قيد الإنشاء	مركبات ومعدات أخرى	أجهزة حاسوب	أثاث وتجهيزات	أرض	
التكلفة							
١٥,٧٣٧	١٥,٨٩٦	٥٠٣	٤٥٣	٣,٨١١	٤,٤١٥	٦,٧١٤	في يناير
٦٩٥	٤٦٣	٣٦٤	٢٢	٤٦	٣١	-	إضافات
-	-	(١٧٦)	٢٠	٨٢	٧٤	-	رسملة
(٥٣٦)	(١٤٣)	-	-	-	(١٤٣)	-	استبعاد
١٥,٨٩٦	١٦,٢١٦	٦٩١	٤٩٥	٣,٩٣٩	٤,٣٧٧	٦,٧١٤	في ٣١ ديسمبر
الإستهلاك المتراكم							
٧,٢٢٠	٧,٦١١	-	٣٠٧	٣,٢٢٧	٤,٠٧٧	-	في يناير
٤٨٢	٤٩٧	-	٥١	٣٠٥	١٤١	-	إستهلاك السنة
(٩١)	(١٠٠)	-	-	-	(١٠٠)	-	استبعاد
٧,٦١١	٨,٠٠٨	-	٣٥٨	٣,٥٣٢	٤,١١٨	-	في ٣١ ديسمبر
٨,٢٨٥	٨,٢٠٨	٦٩١	١٣٧	٤٠٧	٢٥٩	٦,٧١٤	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	٨,٢٨٥	٥٠٣	١٤٦	٥٨٤	٣٣٨	٦,٧١٤	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١١. ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
١٧,٧٣٨	٤٦,٠٧٧	مؤسسات غير مالية
٣,٥٧٣	٥٤,٥٧٢	أفراد
٤٨,٣١١	١٠٠,٦٤٩	

تمثل هذه المبالغ ودائع في صيغة عقود مرابحة ووكالة وتشمل أرباح مؤجلة بقيمة ٢,٥٠١ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٩١٠ ألف دينار بحريني).

١٢. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٢,٨٣١	٢,٩٤٥	أرباح مضاربات مستحقة
٥٣٠	٢٥١	ذمم دائنة للموظفين
٧٢٧	٧٢٣	أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع (صفحة ١٢)
١١٣	١١١	مستحقات عقود إستصناع
٥,٦٣٦	٤,٢٨١	ذمم دائنة أخرى ومصرفات مستحقة
٩,٨٣٧	٨,٣١١	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

١٣. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يخلط المصرف الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار ويقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
١.٣٨٦	١٧.١١٢	أرصدة لدى البنوك
١٨.٨٧٠	١٩.٨٥٥	حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
٤٣.٩٥٣	٧٨.٧١٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٦٣.٥٣٣	٧٣.٤٤٤	أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون - صكوك
٢٣٤.٥٢٩	٢١٥.٥٢٦	موجودات التمويل
٣٧١.٢٧١	٤٠٤.٦٥١	

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: لا شيء).

يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم يحتسب المصرف أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

التالي متوسط الإيراد الموزع بين مساهمي المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار:

٢٠١٥		٢٠١٦		
أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	
٪٢٣.٤٤	٪٧٦.٥٦	٪٢١.٥٤	٪٧٨.٤٦	مضاربة شهرية*
٪٣٤.٠٤	٪٦٥.٩٦	٪٣٠.٧٧	٪٦٩.٢٣	مضاربة ٣ شهور
٪٣٥.٢٢	٪٦٤.٧٨	٪٣٣.٢١	٪٦٦.٧٩	مضاربة ٦ أشهر
٪٤٩.٧٢	٪٥٠.٢٨	٪٥٣.١٧	٪٤٦.٨٣	مضاربة ١٢ شهر
٪٥١.٧٦	٪٤٨.٢٤	٪٥٧.٤٤	٪٤٢.٥٦	مضاربة ١٨ شهر
٪٥٢.٢٥	٪٤٧.٧٥	٪٦١.٥٩	٪٣٨.٤١	مضاربة ٢٤ شهر

* تتضمن حسابات التوفير والوافر وحسابات مضاربة تحت الطلب

خلال الفترة، بلغت حصة المضارب كنسبة من إجمالي أرباح الاستثمار ٥٣.٥٧٪ (٢٠١٥: ٥٥.٦٨٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن البنك تنازل عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ١١.٢٣٪ (٢٠١٥: ٧.١٣٪).

لا يتشارك المصرف في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنيب مبلغ نقدي محدد وودائع لدى البنوك بغرض المحافظة على السيولة.

١٤. رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٣.٠٠٠.٠٠٠	٣.٠٠٠.٠٠٠	المصرح به: ٣.٠٠٠.٠٠٠ سهم عادي بواقع ١.٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٥٠.٠٠٠	الصادر والمدفوع: ١.٠٥٠.٠٠٠ سهم عادي (٢٠١٥: ١.٠٠٠.٠٠٠) بواقع ١.٠٥ دينار بحريني للسهم الواحد

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

١٤. رأس المال (يتبع)

يوجد لدى المصرف فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، يحتفظ المصرف بأسهم خزينة تبلغ ٨٤٠.٨٤٠.٨٣٠ سهماً (٢٠١٥: ٦٨٠.٥١٣.٢٥٠).

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية والذي عقد بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٦ على توزيع أسهم منحة، بواقع ٥ أسهم لكل ١٠٠ سهم مملوك.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	
٤٧	٤٩٣.٤٩.٩١٨	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية*
١٤.١	١٤٧.١٠٦.٨٤٩	الإمارات	شركة شعاع كابيتال ش.م.ع
٨.٤١	٨٨.٣٢٢.٤٢٥	الإمارات	مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
٧.٣٥	٧٧.٢.٣٢٠.٨	البحرين	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تمثل هذه الأسهم ٤٧٪ من رأس مال المصرف تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف لأغراض التقارير المالية.

١٥. إيراد من الصكوك

٢٠١٥	٢٠١٦	
٣.٣٤١	٣.٢٠٥	أرباح من أدوات دين - صكوك
٣٤١	(٢.٣)	(خسائر)/أرباح من بيع الصكوك
٣.٦٨٢	٣.٠٠٢	

١٦. تكلفة الموظفين

٢٠١٥	٢٠١٦	
٤.٨٧٧	٥.١٥٢	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٧١١	٧٨٩	مصرفات تأمينات إجتماعية
١٣٨	٤٧	مصرفات الموظفين الأخرى
٥.٧٢٦	٥.٩٨٨	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

١٧. مصروفات تشغيلية أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
١١١	١,١٣٢	تكلفة المكاتب
٨٦٢	١,٢٢١	تكاليف إعلانات وتسويق
٥٦٦	٥١٣	أتعاب مهنية
٤١١	٤٣٠	تقنية المعلومات
١٩٦	١.٨	مصروفات مجلس الإدارة
٣.١	٢٥٧	مصروفات الاتصالات
٣١٤	٤٣٠	مصروفات قنوات التوزيع
٨٥٢	٩٨٠	مصروفات إدارية أخرى
٤٨٢	٤٩٧	مصروفات استهلاك
٥,٠٨٥	٥,٥٦٨	

١٨. مخصصات الإنخفاض في القيمة

٢٠١٥	٢٠١٦	
١,٣٢	٧,٦٠٦	موجودات التمويلات (إيضاح رقم ٥)
	(٢,٣٦٦)	مبالغ مستردة من أصول مشطوبة سابقاً
٢٨٠	٢٣٦	أقساط إيجارات مستحقة (إيضاح رقم ٧)
٧٦٦	١,٨٥٢	استثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - بالتكلفة (إيضاح رقم ٨)
٢٦٣	-	استثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - بالقيمة العادلة (إيضاح رقم ٨)
١٣١	٥٨٩	استثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم ٦)
-	١,٠٠٤	موجودات أخرى
٢,٤٧٣	٨,٩٢١	

١٩. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

أسست المجموعة شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م) («حوافز»)، وهي شركة ذات أغراض خاصة، للإحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام، وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٦ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم («النظام»)، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي، طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم، وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كانت شركة حوافز تحتفظ بما مجموعه ٦,٢٧٧,٦٣٢ سهماً (٢٠١٥: ٦,٩١٧,٣٦٧ سهماً). خلال السنة، تم منح ٢,٥٥١,٧٧٠ سهماً (٢٠١٥: ٢,٠٨٩,٨٣٩ سهماً) إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام وتخضع لفترة الثلاث سنوات. خلال السنة قام المصرف بتحويل ٨٥٥,٩٦٦ سهماً للموظفين (٢٠١٥: ١,٣٣,٤٦٤).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

يقوم المصرف بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف.

الأحكام

تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار إما بتصنيفه كأدوات استثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات استثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار ويخضع كل استثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٢ (ه)).

شركات ذات أغراض خاصة

يقوم المصرف بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة أساساً ليتمكن المستثمرين من المشاركة في استثماراته. يقوم المصرف بتوفير خدمات إدارية، إدارة استثمارات وخدمات إستشارية لهذه الشركات، يؤدي تقديم مثل هذه الخدمات إلى قيام المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. يقوم المصرف بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه الذين يمثلون أطرافاً خارجية مستفيدة من هذه الاستثمارات.

لايقوم المصرف بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لايسيطر عليها. لتحديد ما إذا كان المصرف يمارس السيطرة على هذه الشركات، يتم قياس الأهداف من أنشطة هذه الشركات، ومدى تعرض المصرف لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك نية المجموعة ومقدرتها على إتخاذ قرارات تشغيلية نيابة عن هذه الشركات ومدى إستفادة المجموعة من تنفيذ مثل هذه القرارات.

التقديرات

الإنخفاض في قيمة استثمارات في حقوق الملكية

تقر المجموعة بتعرض الاستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة لإنخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي على وجود الإنخفاض وأن هذا الإنخفاض يعتبر جوهرياً أو عندما يكون هناك إنخفاض لفترة طويلة في قيمتها العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة، إن تحديد وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

في حالة الأسهم المُسعرة، تُعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، كما تُعتبر المجموعة أن أي إنخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٩ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة.

في حالة الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة، تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كانت هناك أي أدلة موضوعية على إنخفاض قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم احتساب الإنخفاض عندما تكون القيمة المقدرة القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الاستثمار.

عندما لا تتوفر القيمة العادلة بسهولة، وتظهر الاستثمارات بالتكلفة، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لهذه الاستثمارات لفحص الإنخفاض في قيمتها.

عند القيام بهذه التقديرات، يقوم المصرف بتقييم بعض العوامل التي من ضمنها وجود دلائل على تدهور في الوضع المالي للشركة المُستثمر فيها، وأداء الصناعة والقطاع الذي تعمل فيه، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. من الممكن، بناءً على معلومات متوفرة، أن يتطلب التقييم الحالي لأي إنخفاض في القيمة تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات وذلك خلال السنة المالية القادمة بسبب تغيرات جوهريّة في التقديرات المستخدمة لهذه التقييمات.

القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية غير مُسعرة

تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات غير المُسعرة باستخدام أساليب تقييم. وتشمل إستخدام معاملات مع أطراف مُلمة بالمعاملة ومستعدة للقيام بها (إن وجدت)، أو إستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو مضاعفات السوق لأدوات مشابهة. يتم أخذ توقعات القيمة العادلة في فترة محددة، بناءً على حالة السوق والمعلومات المتوفرة عن الشركات التي تم الاستثمار فيها. هذه التوقعات مبنية على معلومات غير مؤكدة وأحكام مؤثرة، لذلك لايمكن تحديدها بدقة. لايمكن تأكيد أي أحداث مستقبلية (مثل مواصلة تحقيق الأرباح والإحتفاظ بالقوة المالية). من الممكن بحد معقول، بناءً على معلومات متوفرة، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة مختلفة عن الإفتراضات ما يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم اتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع) التقديرات (يتبع) القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية غير مُسَعَّرة (يتبع)

تقوم المجموعة متمثلة في مجلس الإدارة بوضع الأحكام والقواعد الهامة لإختيار المنهج الذي يعكس أفضل قياس للقيمة العادلة للاستثمارات. إن إختيار النماذج المستخدمة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير له تأثير جوهري على القيمة العادلة للاستثمارات وعلى المبالغ التي تم عرضها في البيانات المالية الموحدة. قام المصرف بتبني طريقة مضاعف اكتساب السعر لتقييم أسهم حقوق الملكية الغير مُسَعَّرة.

إن التأثير المحتمل لإستخدام البدائل الإفتراضية الممكنة لتقييم الاستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة أو نقص بنسبة ٥٪ في مضاعفات السوق قد ينتج عنه زيادة أو نقص في القيمة العادلة التي تم عرضها بمبلغ ٧٥٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٧٣٤ ألف دينار بحريني). هذا التأثير سيقابله تسجيل أرباح أو خسائر من قبل المجموعة.

إنخفاض قيمة موجودات التمويل

يتم تقييم موجودات التمويل وفقاً للسياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٢٢(أ). يتم تقييم مدى الإنخفاض في قيمة التعرضات لكل عميل على حده وبناءً على التقديرات التي تقوم بها الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة إستلامها. عند تقييم هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم للوضع المالي للعميل والقيمة الصافية المتوقعة لأي موجودات أو ضمانات. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة محايدة بمعاينة جدارة الموجودات التي إنخفضت قيمتها كل على حده، كما يقوم بتقييم الإستراتيجية المتاحة للخروج من هذه الأزمة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة إستلامها.

لغرض تقييم حدوث أي إنخفاض في القيمة، يتم تجميع موجودات التمويل التي لها صفات مخاطر إتمانية متشابهة (أي بناءً على عملية التصنيف التي تقوم بها المجموعة، ونوع الضمانات، ووضع المتأخرات، والعوامل الأخرى ذات العلاقة). تتم مراجعة الطريقة والفرضيات التي تُبنى عليها عملية التصنيف وكذلك عملية مراجعة وتقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية بصورة دورية وذلك بهدف خفض أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسائر والخسائر الحقيقية. ترى الإدارة بأن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ولا حاجة لأي مخصصات إضافية لخسائر الإنخفاض في القيمة على أساس جماعي.

تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدر. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناءً على أسعار البيع التقديرية للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في نقطة محددة من الوقت، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير. تشمل هذه التقديرات على عدم اليقين ومسائل تعتمد على التقديرات بصورة جوهريّة، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية. من الممكن والى حد معقول بناءً على المعلومات الحالية، ان النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الفرضيات، قد تحتاج لعمل تسويات جوهريّة في القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير.

٢١. موجودات تحت الإدارة

يقوم المصرف بتوفير خدمات الإدارة وإدارة الاستثمارات والخدمات الاستشارية لشركات المشاريع التي تقوم بتأسيسها لمشاريعها. ويتضمن هذا اتخاذ قرارات بالنيابة عن هذه الشركات. ان الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة غير مضمّنة في هذه البيانات المالية الموحدة. بلغت الموجودات المحتفظ تحت الإدارة في تاريخ بيان المركز المالي ٢٣٤,٦٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٥: ٢٥٥,٢١ مليون دينار بحريني). خلال السنة، لم يقم المصرف باحتساب أي رسوم إدارة، مقابل أنشطة متعلقة بإدارة هذه الموجودات.

قام المصرف بعملية كاي لأصحاب الاستثمار في جنان القابضة المحدودة (ريا ٤) بعد بيع أصول الاستثمار المقيد. قام المصرف بصفته مدير المشروع بسداد مبلغ ٧,٥٤٠ ألف دينار بحريني والتي تمثل ٨٪ من رأس مال شركة جلوبال لوجيستيكس نافي مومباي الاستثمارية على المستثمرين خلال السنة. بالإضافة إلى ذلك، قامت شركة سفانا للاستثمار ذ.م.م (ريا ٤) بعرض تخارج عيني عن طريق توزيع أراضي المشروع لكل المستثمرين في سنة ٢٠١٤. منحت بعض الإراضي مقابل الاستثمار في شركة سفانا للاستثمار والتي اعتبرت على إنها تخارج جزئي من الاستثمار. تم نقل الأراضي إلى شركة جديدة، إسمها إن إس ٢، بهدف بيعها وتوزيعها على المستثمرين. خلال السنة قام المصرف بعمل مزاد وتم بيع بعض قطع الأراضي بقيمة ٢,٠١٢ ألف دينار بحريني على بعض المستثمرين كاستخراج جزئي. قام المصرف بإعادة شراء بعض الحصص الاستثمارية في شركة شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م (ريا ٥) من مستثمريها بمعدل ربح ٥٪ والذي بلغ ٧٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٤,٣٧٢ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم اعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقْدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات يمارس المصرف عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمصرف.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المصرف العادية في نهاية السنة:

أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأسهم	الفئة *
٣	١,٢٧٨,٢٠٢	أقل من ١%

* موضحة كنسبة من مجموع أسهم المصرف المتداولة.

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المصرف. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٥	٢٠١٦	
١٨٠	٩٣	مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
٦,٣	١,٣١	رواتب ومنافع قصيرة الأجل

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

الإجمالي	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موظفي الإدارة الرئيسيين	شركات زميلة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)			الموجودات
-	-	-	-	موجودات التمويلات
٢٧.٧٩٨	٢٥.٣٨٧	٢.٢٨٤	١٢٧	استثمارات في أوراق مالية
٥.٥٩٦	٩١٨	-	٤.٦٧٨	موجودات أخرى
				المطلوبات
٢.٠٠١	١.٩٠٣	٨٨	١٠	حسابات جارية للعملاء
٢١.٤٤٨	٩١٧	١٥٠	٤٤٦	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

الإجمالي	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موظفي الإدارة الرئيسيين	شركات زميلة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)			الموجودات
٣٣٤	-	-	٣٣٤	موجودات التمويلات
٢٦.١٢٩	٢٣.٨٤٥	٢.٢٨٤	-	استثمارات في أوراق مالية
٥.٢١٦	٢.٤٩٤	-	٢.٧٢٢	موجودات أخرى
				المطلوبات
١٧.٩٩٣	٧.٨٠٠	٩.٩٧١	٢٢٢	حسابات جارية للعملاء
٢٨.٤٦٢	٨.٤٠٩	١٩.٩٤٣	١١٠	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠١٦	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الإيرادات					
					إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مستثناة لغرض التأجير
٦	٦	-	-	-	٦
					إيراد من استثمارات في أوراق مالية
-	-	-	-	-	-
					رسوم وإيرادات أخرى
١٧	١٧	-	١,٨٩٣	-	١,٩١٠
المصروفات					
					العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
١٢	١٢	٢	١٥٥	٨	١٧٧
					تكلفة الموظفين
-	-	١,٠٣١	-	-	١,٠٣١
					مصروفات أخرى
-	-	-	٤	٢١	٢٥
					(إسترداد)/ مخصص إنخفاض القيمة
-	-	-	(٢,٣٦٦)	١,٨٥٢	(٥١٤)

٢٠١٥	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الإيرادات					
					إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مستثناة لغرض التأجير
-	-	-	-	-	-
					إيراد من استثمارات في أوراق مالية
٣٩	٣٩	-	-	-	٣٩
					رسوم وإيرادات أخرى
١	١	-	-	-	٣٦٧
المصروفات					
					العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
٢	٢	-	٥٢٠	١٣١	٦٥٣
					تكلفة الموظفين
-	-	٦,٣	-	-	٦,٣
					مصروفات أخرى
-	-	-	-	١١,٠	١١,٠
					مخصص إنخفاض القيمة
-	-	-	-	٤,٢	٤,٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٣. العائد لكل سهم

يتم احتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح/(خسارة) السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأسهم التي تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

٢٠١٥	٢٠١٦	العائد الأساسي لكل سهم
٧.١٤	٥.٣١	ربح العائد للشركة الأم للسنة (بالآلاف الدنانير البحرينية)
١٠٠٧.٤٤٥	٩٦٧.١١٩	المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف)
٦.٩٦	٥.٤٩	العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)

لا يمتلك المصرف أي أدوات مخفضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٤. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى التزام أعمال المصرف مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المصرف لضمان التزام أنشطته بأحكام الشريعة الإسلامية.

٢٥. الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة بصورة مباشرة. لا يقوم المصرف بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. يقوم المصرف باحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بالطريقة التي تقرها هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف ويقوم المصرف بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية باحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٤٢٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ١٠٠ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ الواجب إخراجها من قبل المصرف على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستقبلية والتي تبلغ ٣٥٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: لا شيء). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ٦٥ ألف دينار بحريني أو ٦١٠٠ فلس لكل سهم (٢٠١٥: ١٠٠ ألف دينار بحريني أو ١٠٠٠ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجها من قبل المساهمين. سيدفع المصرف مبلغ ٥ آلاف دينار بحريني (٢٠١٥: ٧ آلاف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ إستناداً إلى ٦١٠٠ فلس للسهم الواحد (الإيضاح رقم ٣١).

٢٦. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات ودفع مصروفات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاحة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك إستثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية استثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار إستثمارات والقيام بدور المُرتب للإستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكل الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة وإدارة أموال). كما يقدم المصرف منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام بإستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قام المصرف بإنشائها وإدارتها أو في صناديق أنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاوُل أنشطتها في هذه القطاعات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٦. بيان القطاع (يتبع)
أعمال مصرفية استثمارية (يتبع)

يقوم المصرف ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاوّل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمرکز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٢٨ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات إن وجدت بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	٥٦,٠٠٦	-	٥٦,٠٠٦
ودائع لدى مؤسسات مالية	١,٧٥٩	٧٦,٩٥٥	-	٧٨,٧١٤
موجودات التمويلات	-	٣٥٥,٣٧٧	-	٣٥٥,٣٧٧
استثمارات في الصكوك	-	٧٤,١٥٤	-	٧٤,١٥٤
موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	٩٥,٤١٢	-	٩٥,٤١٢
استثمارات في أوراق مالية	٥٥,١٢١	-	-	٥٥,١٢١
استثمارات عقارية	٢١,٥٠٨	-	-	٢١,٥٠٨
عقارات قيد التطوير	٦,٠٠٣	-	-	٦,٠٠٣
موجودات أخرى	١,٦٥٩	٢,٧٥٢	١,٠٨٥	١٤,٤٩٦
عقارات ومعدات	-	-	٨,٢٠٨	٨,٢٠٨
إجمالي موجودات القطاع	٩٥,٠٥٠	٦٦٠,٦٥٦	٩,٢٩٣	٧٦٤,٩٩٩
ودائع من مؤسسات مالية	-	٥٩,٠٧٩	-	٥٩,٠٧٩
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	١,٠٦٤٩	-	١,٠٦٤٩
حسابات جارية للعملاء	١,٧٥٩	٧٤,٥٥٥	-	٧٥,٨١٤
مطلوبات أخرى	١,٧٤٥	٤,٢٩٦	٢,٢٧٠	٨,٣١١
إجمالي مطلوبات القطاع	٣,٥٠٤	٢٣٨,٠٧٩	٢,٢٧٠	٢٤٣,٨٥٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	-	٤٠٤,٦٥١	-	٤٠٤,٦٥١
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١,٠٩٤٩	-	-	١,٠٩٤٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٦. بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٦	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	٢٦,١٩٨	-	٢٦,١٩٨
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	١٤	٦٢٩	-	٦٤٣
إيراد من الصكوك	-	٣,٠٠٢	-	٣,٠٠٢
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٦٥٢	-	-	٦٥٢
رسوم وإيرادات أخرى	٢,٣٦٩	٣,٠٥٣	-	٥,٤٢٢
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	٣,٠٣٥	٣٢,٨٨٢	-	٣٥,٩١٧
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمضارب	-	(١٦,٢٨٦)	-	(١٦,٢٨٦)
حصة المصرف كمضارب	-	٩,١٣٠	-	٩,١٣٠
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	-	(٧,١٥٦)	-	(٧,١٥٦)
يطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٢,٩٧٦)	-	(٢,٩٧٦)
إجمالي إيرادات القطاع	٣,٠٣٥	٢٢,٧٥٠	-	٢٥,٧٨٥
تكلفة الموظفين	٥٩٩	٢,٣٩٥	٢,٩٩٤	٥,٩٨٨
مصروفات تشغيلية أخرى	٣١٨	١,٦٨٤	٣,٥٦٦	٥,٥٦٨
إجمالي مصروفات القطاع	٩١٧	٤,٠٧٩	٦,٥٦٠	١١,٥٥٦
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٢,١١٨	١٨,٦٧١	(٦,٥٦٠)	١٤,٢٢٩
مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة	(١,٨٥٢)	(٧,٠٦٩)	-	(٨,٩٢١)
نتائج القطاع	٢٦٦	١١,٦٠٢	(٦,٥٦٠)	٥,٣٠٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٦. بيان القطاع (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢	٤١,٢٨٤	-	٤١,٢٨٦
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧,٤٤٠	٣٦,٥١٣	-	٤٣,٩٥٣
موجودات التمويلات	(٦,٣٩٧)	٣٢,٥١١	-	٣١٨,٧١٤
استثمارات في الصكوك	-	٦٣,٥٣٣	-	٦٣,٥٣٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	٦٩,١٠٠	-	٦٩,١٠٠
استثمارات في أوراق مالية	٦٧,٨٠١	-	-	٦٧,٨٠١
استثمارات عقارية	١٩,٠٧١	-	-	١٩,٠٧١
عقارات قيد التطوير	٦,٩٥٢	-	-	٦,٩٥٢
موجودات أخرى	١١,٨٣٢	٢,٤٩٥	٩٥٣	١٥,٢٨٠
عقارات ومعدات	-	-	٨,٢٨٥	٨,٢٨٥
إجمالي موجودات القطاع	١,٦٧٠	٥٣٨,٠٣٦	٩,٢٣٨	٦٥٣,٩٧٥
ودائع من مؤسسات مالية	-	٤٧,٠٠٧	-	٤٧,٠٠٧
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٤٨,٣١١	-	٤٨,٣١١
حسابات جارية للعملاء	٧,٤٤٠	٥٨,٤٠٨	-	٦٥,٨٤٨
مطلوبات أخرى	١,٧٩٣	٥,٦١٤	٢,٤٣٠	٩,٨٣٧
مجموع مطلوبات القطاع	٩,٢٣٣	١٥٩,٣٤٠	٢,٤٣٠	١٧١,٠٠٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٨,٥١٩	٣٦٢,٧٥٢	-	٣٧١,٢٧١
حسابات الاستثمار المقيدة	٢١,٥٣٤	-	-	٢١,٥٣٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد استحقاق كل من الودائع لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويل، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية، أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد استحقاقها بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
٥٦,٠٠٦	-	-	-	-	-	٥٦,٠٠٦
٧٧,٦٨٦	-	-	١,٠٢٨	-	-	٧٨,٧١٤
٢٦,١٥٤	-	-	٤,٧٨٤	٨١,٥٠٣	١٨٩,٩٥٩	٣٥٥,٣٧٧
٧٤,١٥٤	-	-	-	-	-	٧٤,١٥٤
١٤٨	٧	١٣	-	١,٣٥٤	٩٣,٨٩٠	٩٥,٤١٢
-	-	-	-	٥٥,١٢١	-	٥٥,١٢١
-	-	-	-	-	٢١,٥٠٨	٢١,٥٠٨
-	-	-	-	-	٦,٠٠٣	٦,٠٠٣
٨٥١	-	٤١	-	٩,٩٧٥	٣,٦٢٩	١٤,٤٩٦
-	-	-	-	-	٨,٢٠٨	٨,٢٠٨
٢٣٤,٩٩٩	١٦,٩٨٤	٤١,٨٦٦	١٤٧,٩٥٣	٢٣٢,١٩٧	٧٦٤,٩٩٩	
المطلوبات						
٥٩,٠٧٩	-	-	-	-	-	٥٩,٠٧٩
١٩,١٢٧	١٣,٥٩٨	٦٣,٦٥٤	٢,٥٥٣	١,٧١٧	-	١٠٠,٦٤٩
٤٧,٥٩٥	١,٨٧٠	٦,٤٤٨	٣,٧٧٧	٧,١٢٤	-	٧٥,٨١٤
٢,٧٨٥	٥٨١	٨٢٤	٤,١٢١	-	-	٨,٣١١
١٢٨,٥٨٦	٢٥,٠٤٩	٧٠,٩٢٦	١٠,٤٥١	٨,٨٤١	٢٤٣,٨٥٣	
١٦٦,١٧٥	٤٢,٣٩٢	٥٣,٣٩٢	٢٨,٩٥٨	١١٣,٧٣٤	-	٤٠٤,٦٥١
-	٦,٣٠٤	-	٤,٦٤٥	-	-	١٠,٩٤٩
٣١,٧٢٠	١٧,٢٦٤	٢٥,٨٣٦	١٢,٠٠١	١,٦٤٥	-	٨٨,٤٦٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
						الموجودات
٤١٢٨٦	-	-	-	-	٤١٢٨٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٤٣,٩٥٣	-	-	١٦.	-	٤٣,٧٩٣	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣١٨,٧١٤	١٤٢,٨٧٨	٧٧,٨٦٩	٣٤,٣١٦	١٦,٩٣٨	٤٦,٧١٣	موجودات التمويلات
٦٣,٥٣٣	-	-	-	-	٦٣,٥٣٣	استثمارات في الصكوك
٦٩,١٠٠	٦٨,٠٩٥	٤٧٢	-	-	٥٣٣	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٦٧,٨٠١	-	٦٧,٨٠١	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
١٩,٠٧١	١٩,٠٧١	-	-	-	-	استثمارات عقارية
٦,٩٥٢	٦,٩٥٢	-	-	-	-	عقارات قيد التطوير
١٥,٢٨٠	١,٦٧٢	١,٩١٦	٢٣١	-	٢,٤٦١	موجودات أخرى
٨,٢٨٥	٨,٢٨٥	-	-	-	-	عقارات ومعدات
٦٥٣,٩٧٥	٢٤٦,٩٥٣	١٥٧,٠٥٨	٣٤,٧٠٧	١٦,٩٣٨	١٩٨,٣١٩	إجمالي الموجودات
						المطلوبات
٤٧,٠٠٧	-	١٤,٩٧٢	-	١,٥٢٥	٣,٠٥١	ودائع من مؤسسات مالية
٤٨,٣١١	١,٥٩٣	١,٥٠٤	٢٢,٦٣٦	٨,٣٦٨	١٤,٢١٠	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٦٥,٨٤٨	٥,٦٠٧	٢,٩٧٣	٥,٠٧٥	١١,٢٦٦	٤١,١٦٧	حسابات جارية للعملاء
٩,٨٣٧	-	٥,٤١٤	١,٢٣٢	٨٥٦	٢,٣٣٥	مطلوبات أخرى
١٧١,٠٠٣	٧,٢٠٠	٢٤,٨٦٣	٢٨,٩٤٣	٢١,٧٧٥	٨٨,٢٢٢	إجمالي المطلوبات
٣٧١,٢٧١	١١,٥٤٢	٢٦,٥١٧	٤٧,٧٧٤	٣٥,٢٧٣	١٥١,١٦٥	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٢١,٥٣٤	-	١٢,٠٤١	٩٩٣	-	٨,٥٠٠	حسابات الاستثمار المقيدة
٨٠,٩٧٨	١,١١٥	٦,٩٩٩	٢٦,٧٣٥	٢٢,٢٣٩	٢٤,٧٧٩	إلتزامات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

المجموع	بنوك ومؤسسات مالية			٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	أخرى	عقارات	مالية	
				الموجودات
٥٦.٠٠٦	-	-	٥٦.٠٠٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨.٧١٤	-	-	٧٨.٧١٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥.٣٧٧	٢٥٤.٧٧٤	٨٨.٢٤٥	١٢.٣٥٨	موجودات الترميمات
٧٤.١٥٤	٦٢.٢١١	١.٠٥٨	١.٨٨٥	استثمارات في الصكوك
٩٥.٤١٢	٩٢٤	٩٤.٤٨٨	-	موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أفساط إيجارات مستحقة)
٥٥.١٢١	٣.٦٦٩	٣٦.٣٠٥	١٥.١٤٧	استثمارات في أوراق مالية
٢١.٥٠٨	-	٢١.٥٠٨	-	استثمارات عقارية
٦.٠٠٣	-	٦.٠٠٣	-	عقارات قيد التطوير
١٤.٤٩٦	٧.٦٩٣	٥.٧١٨	١.٠٨٥	موجودات أخرى
٨.٢٠٨	١.٤٦٨	٦.٧٤٠	-	عقارات ومعدات
٧٦٤.٩٩٩	٣٣٠.٧٣٩	٢٦٩.٦٥٥	١٦٥.١٩٥	إجمالي الموجودات
				المطلوبات
٥٩.٧٧٩	-	-	٥٩.٧٧٩	ودائع من مؤسسات مالية
١٠٠.٦٤٩	١٠٠.٦٤٩	-	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧٥.٨١٤	٦.٦٢٢	١١.٨٤٩	٣.٣٤٣	حسابات جارية للعملاء
٨.٣١١	٥.٥٥٩	٢.٧٥٢	-	مطلوبات أخرى
٢٤٣.٨٥٣	١٦٦.٨٣٠	١٤.٦٠١	٦٢.٤٢٢	إجمالي المطلوبات
				حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٤.٤.٦٥١	٣٤٣.٥٢٢	٢١.٤٤٦	٣٩.٦٨٣	حسابات الاستثمار المقيدة
١.٩٤٩	٩٩٣	٩.٩٥٦	-	إلتزامات
٨٨.٤٦٦	٦.١٧٢	٢٧.٥٧١	٧٢٣	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)
(أ). القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
٤١,٢٨٦	٤١,٢٨٦	-	-	٤١,٢٨٦
نقد وأرصدة لدى البنوك				
٤٣,٩٥٣	٤٣,٩٥٣	-	-	٤٣,٩٥٣
ودائع لدى مؤسسات مالية				
٣١٨,٧١٤	٢٧,٧٠٨	٨٧,٩٦٤	٢,٣٠٤٢	٣١٨,٧١٤
موجودات التمويلات				
٦٣,٥٣٣	١,٨٨٩	١,٦٤٠	٦,٠٠٤	٦٣,٥٣٣
استثمارات في الصكوك				
٦٩,١٠٠	-	٦٨,٠٩٣	١,٠٠٧	٦٩,١٠٠
موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أفساط إيجارات مستحقة)				
٦٧,٨٠١	٢٢,٤٧١	٣٧,٨٩٢	٧,٤٣٨	٦٧,٨٠١
استثمارات في أوراق مالية				
١٩,٠٧١	-	١٩,٠٧١	-	١٩,٠٧١
استثمارات عقارية				
٦,٩٥٢	-	٦,٩٥٢	-	٦,٩٥٢
عقارات قيد التطوير				
١٥,٢٨٠	١,٢٦١	٥,١٥٥	٨,٩٠٤	١٥,٢٨٠
موجودات أخرى				
٨,٢٨٥	-	٦,٧٢٢	١,٥٦٣	٨,٢٨٥
عقارات ومعدات				
٦٥٣,٩٧٥	١٣٨,٥٦٨	٢٣٣,٤٤٩	٢٨١,٩٥٨	٦٥٣,٩٧٥
إجمالي الموجودات				
المطلوبات				
٤٧,٠٠٧	٤٧,٠٠٧	-	-	٤٧,٠٠٧
ودائع من مؤسسات مالية				
٤٨,٣١١	-	٦٨٢	٤٧,٦٢٩	٤٨,٣١١
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد				
٦٥,٨٤٨	٥,٣٢٢	١٤,٠٧٥	٤٦,٤٥١	٦٥,٨٤٨
حسابات جارية للعملاء				
٩,٨٣٧	-	٢,٠٣٩	٧,٧٩٨	٩,٨٣٧
مطلوبات أخرى				
١٧١,٠٠٣	٥٢,٣٢٩	١٦,٧٩٦	١١,٨٧٨	١٧١,٠٠٣
إجمالي المطلوبات				
٣٧١,٢٧١	٩٤٠	٢٦,٠٩١	٣٤٤,٢٤٠	٣٧١,٢٧١
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار				
٢١,٥٣٤	-	٢,٠٥١	٩٩٣	٢١,٥٣٤
حسابات الاستثمار المقيدة				
٨٠,٩٧٨	٦,٨	٢,٩٤٣	٥٩,٤٢٧	٨٠,٩٧٨
إلتزامات				

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي

المجموع	دول مجلس التعاون					٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون	
						الموجودات
٥٦.٠٠٦	-	٧	٦.٠٥٧	٢.٧٩٠	٤٧.١٥٢	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨.٧١٤	-	-	-	-	٧٨.٧١٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥.٣٧٧	-	-	-	١٨.٨٩٢	٣٣٦.٤٨٥	موجودات التمويلات
٧٤.١٥٤	-	-	-	-	٧٤.١٥٤	استثمارات في الصكوك
٩٥.٤١٢	-	-	-	-	٩٥.٤١٢	موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٥٥.١٢١	٣.٦٦٨	٢.٤٦٨	-	-	٣٠.٩٨٥	استثمارات في أوراق مالية
٢١.٥٠٨	-	-	-	-	٢١.٥٠٨	استثمارات عقارية
٦.٠٠٣	-	-	-	-	٦.٠٠٣	عقارات قيد التطوير
١٤.٤٩٦	-	٧.٤	-	١٥	١٣.٧٧٧	موجودات أخرى
٨.٢٠٨	-	-	-	-	٨.٢٠٨	عقارات ومعدات
٧٦٤.٩٩٩	٣.٦٦٨	٢١.١٧٩	٦.٠٥٧	٢١.٦٩٧	٧١٢.٣٩٨	إجمالي الموجودات
						المطلوبات
٥٩.٧٧٩	-	-	-	-	٥٩.٧٧٩	ودائع من مؤسسات مالية
١٠٠.٦٤٩	-	-	-	-	١٠٠.٦٤٩	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧٥.٨١٤	-	٩٧	-	١.٦٩٢	٧٤.٠٢٥	حسابات جارية للعملاء
٨.٣١١	-	-	-	-	٨.٣١١	مطلوبات أخرى
٢٤٣.٨٥٣	-	٩٧	-	١.٦٩٢	٢٤٢.٦٤٤	إجمالي المطلوبات
٤٠.٤.٦٥١	-	٢.٦٣٨	-	٤٨٤	٤.١.٥٢٩	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١.٠.٩٤٩	٩٩٣	-	-	-	٩.٩٥٦	حسابات الاستثمار المقيدة
٨٨.٤٦٦	-	-	-	٥٢	٨٨.٤١٤	إلتزامات

يتم قياس التمرکز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)
(ب). التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٣,٨٢٥	١,٤٩٥	٥,٩٢٨	٣٨	-	٤١,٢٨٦
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣,٩٥٣	-	-	-	-	٤٣,٩٥٣
موجودات التمويلات	٢٩٩,٠٠٦	١٩,٧٠٨	-	-	-	٣١٨,٧١٤
استثمارات في الصكوك	٦٣,٥٣٣	-	-	-	-	٦٣,٥٣٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٦٩١,٠٠٠	-	-	-	-	٦٩١,٠٠٠
استثمارات في أوراق مالية	٤٣,٧٥٤	-	-	٢,٣٧٩	٣,٦٦٨	٦٧,٨٠١
استثمارات عقارية	١٩,٠٧١	-	-	-	-	١٩,٠٧١
عقارات قيد التطوير	٦,٩٥٢	-	-	-	-	٦,٩٥٢
موجودات أخرى	١٣,٧٨٥	٩٠٠	-	٥٩٥	-	١٥,٢٨٠
عقارات ومعدات	٨,٢٨٥	-	-	-	-	٨,٢٨٥
إجمالي الموجودات	٦١,٢٦٤	٢٢,١٠٣	٥,٩٢٨	٢١,١٢	٣,٦٦٨	٦٥٣,٩٧٥
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية	٤٧,٠٠٧	-	-	-	-	٤٧,٠٠٧
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٤٨,٣١١	-	-	-	-	٤٨,٣١١
حسابات جارية للعملاء	٦٥,٤١٩	٣٤٨	-	٨١	-	٦٥,٨٤٨
مطلوبات أخرى	٩,٨٣٧	-	-	-	-	٩,٨٣٧
إجمالي المطلوبات	١٧٠,٥٧٤	٣٤٨	-	٨١	-	١٧١,٠٠٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٥٩,٣٦٦	٤٨٨	-	١١,٧٤٧	-	٣٧١,٢٦١
حسابات الاستثمار المقيدة	٢,٥٤١	-	-	-	٩٩٣	٢١,٥٣٤
إلتزامات	٨٠,٧٣١	٢٤٧	-	-	-	٨٠,٩٧٨

٢٩. القيمة العادلة

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيمة العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٧٣,٤٤٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ١٠٩,٦٤٤ ألف دينار بحريني) بلغت ٧٢,٤٢٣ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ١٠٤,٤٧٢ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة وبناءً على ذلك وبعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً وتكاليف المخصصات يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. باستثناء الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة والبالغة ٣٩,٩٧٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٤٩,٠٩٩ ألف دينار بحريني)، فإن القيمة العادلة المقررة للأدوات المالية الأخرى للمصرف لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. القيمة العادلة (يتبع)

ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، وذلك باستخدام طريقة التقييم، تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُسَعَّرة (غير المععَّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُسَعَّرة المشمولة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها على الموجودات أو المطلوبات، سواءً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على ملاحظة بيانات السوق (مُدخلات غير مُلاحظة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
استثمارات في أوراق مالية				
أدوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة	-	-	١٥,١٤٨	١٥,١٤٨
من خلال بيان الدخل				
أدوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة	-	-	-	-
من خلال حقوق الملكية				
	-	-	١٥,١٤٨	١٥,١٤٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
استثمارات في أوراق مالية				
أدوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة	-	-	١٥,١٤٨	١٥,١٤٨
من خلال بيان الدخل				
أدوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة	٣,٥٥٤	-	-	٣,٥٥٤
من خلال حقوق الملكية				
	٣,٥٥٤	-	١٥,١٤٨	١٨,٧٠٢

يعرض الجدول التالي تنسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها باستخدام المستوى الثالث:

٢٠١٦	٢٠١٥
١٥,١٤٨	١٥,١٤٨
في ١ يناير	
إجمالي الأرباح أو الخسائر	
-	-
- في بيان الأرباح أو الخسائر	
-	-
شراء	
١٥,١٤٨	١٥,١٤٨
في ٣١ ديسمبر	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

يتعرض المصرف للمخاطر التالية نتيجة إستخدامه لأدوات مالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول بشكل رئيسي عن وضع إطار إدارة المخاطر والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسؤوليتها وضع سياسات إدارة مخاطر المصرف المشار إليها أعلاه ومتابعتها. تقوم هذه اللجنة أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في المصرف وترفع تقاريرها بشكل دوري للجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المصرف، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف المصرف من خلال برامجه التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي يتبناها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلهم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المصرف. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمصرف بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المصرف لودائع لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويل، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير، ومن استثمارات في صكوك، وكذلك من ذمم مدينة تم عرضها كموجودات أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، يقوم المصرف بالأخذ في الاعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الائتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ). يراقب المصرف إجمالي تعرضاته لموجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إجراءات مستحقة) بصفة تراكمية لغرض مراقبة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان إلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر. يوجد هناك قسم منفصل لإدارة المخاطر والائتمان يتبع اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ومسؤوليته الإشراف على مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف والتي تتضمن:

- صياغة سياسات الائتمان بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وتغطية متطلبات الضمان، وتقييم المخاطر، ودرجات وتقارير المخاطر، والإجراءات المستندية والقانونية، والالتزام بالإشتراطات الرقابية والتشريعية وتقديمها للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- وضع هيكل التفويضات لغرض اعتماد وتجديد التسهيلات الائتمانية، يتم اعتماد التعرضات الصغيرة للمخاطر من قبل اللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار. تتطلب التسهيلات الكبيرة اعتماداً من قبل الرئيس التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، أو مجلس الإدارة بكامل أعضائه، حسب الحاجة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع) مخاطر الائتمان (يتبع)

- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بتقييم جميع التعرضات الائتمانية والتوقيع على الطلبات ذات العلاقة قبل موافقة الجهة المخولة على منح هذه التسهيلات. تخضع عمليات التجديد ومراجعة التسهيلات لنفس الإجراءات.
- الحد من تركيز التعرض إلى أطراف معينة، أو دول وصناعات عندما يتعلق الأمر بموجودات التمويل، وموجودات مشتراة لغرض التأجير وكذلك الاستثمارات.
- القيام بوضع ومتابعة درجات المخاطر لغرض تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة احتمال خطر الخسارة المالية وذلك للفت نظر الإدارة للمخاطر القائمة. يتم أيضاً استخدام نظام درجات المخاطر لمعرفة التعرضات المحددة التي قد تحتاج إلى احتساب مخصصات إنخفاض في القيمة. يتكون إطار درجات المخاطر لمحفظه التمويل بالمصرف من عشر درجات حيث تعكس درجات مختلفة لمخاطر عدم السداد وتوافر الضمانات أو أساليب أخرى قد تحد من مخاطر الائتمان. تقع مسؤولية وضع درجات للمخاطر على الشخص أو اللجنة المخولة بالإعتماد. بناءً على توصيات قسم إدارة المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة درجات المخاطر بصفة منتظمة.
- مراجعة التزام وحدات العمل ذات العلاقة بحدود تعرضات المخاطر المتفق عليها. بما في ذلك حدود القطاعات الصناعية، والمخاطر المتعلقة بالدول وأنواع المنتجات. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة حول مستويات الالتزام بهذه الحدود. يقوم قسم إدارة المخاطر أيضاً بتقديم النصح والتوجيه المهني لوحدات العمل ذات العلاقة بالمصرف بهدف الترويج لأفضل الممارسات في مجال إدارة مخاطر الائتمان.
- تقوم كل وحدة عمل ذات علاقة بتنفيذ سياسات وإجراءات الائتمان بالمصرف فيما يتعلق بالتعرضات التي تقع عليها وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن جودة وأداء محفظتها الائتمانية وكذلك تكون مسؤولة عن رصد ومراقبة جميع مخاطر الائتمان في محافظها بغض النظر عن من لديه سلطة إعتماد هذه المخاطر. يتم القيام بعمليات تدقيق لهذه الوحدات وكيفية تقديم المصرف للتسهيلات من قبل قسم التدقيق الداخلي بصفة منتظمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣. إدارة المخاطر (يتبع)
مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات لمخاطر الائتمان

الإجمالي	موجودات مالية أخرى	استثمارات في صكوك	موجودات التأميرات (مستحقة)	موجودات التمويلات	ودائع لدى مؤسسات مالية	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
						موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات)
منخفضة القيمة						
٤٧.٥٠٤	-	١.٧٣٣	٢.٧٩٣	٤٢.٩٧٨	-	درجة ١-٨ منخفضة القيمة
٦.٧٤٠	٦.٧٤٠	-	-	-	-	غير مصنفة
(١٨.١٤٣)	(١.٩٥٧)	(١.٢١)	-	(١٥.١٦٥)	-	مخصص إنخفاض في القيمة
٣٦.١٠١	٤.٧٨٣	٧١٢	٢.٧٩٣	٢٧.٨١٣	-	القيمة الدفترية
متأخرات غير منخفضة القيمة						
٣٩.٤٤٥	-	-	١.٩٣٤	٢٨.٥١١	-	درجة ١-٦ منخفضة إلى معتدلة
٤.٢٢٨	-	-	١.٧١٦	٢.٥١٢	-	درجة ٧ تحت المتابعة
المستحق يتكون من:						
٣٤.٩٧٧	-	-	١.٤٨٧	٢٤.٤٩٠	-	إلى/حتى ٣٠ يوماً
٦.٦٣٤	-	-	١.١١٣	٥.٥٢١	-	٣٠ - ٦٠ يوماً
٢.٠٦٢	-	-	١.٥٠	١.١٢	-	٦٠ - ٩٠ يوماً
٤٣.٦٧٣	-	-	١٢.٦٥٠	٣١.٠٢٣	-	القيمة الدفترية
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة						
٥١٨.٨٤٨	-	٧٣.٤٤٢	٧٩.٦٩٧	٢٨٦.٩٩٥	٧٨.٧١٤	درجة ١-٦ منخفضة إلى معتدلة
١٤.١٨١	-	-	١.٢٣١	١٢.٩٥٠	-	درجة ٧ تحت المتابعة
٩.٧١٣	٩.٧١٣	-	-	-	-	غير مصنفة
٥٤٢.٧٤٢	٩.٧١٣	٧٣.٤٤٢	٨٠.٩٢٨	٢٩٩.٩٤٥	٧٨.٧١٤	القيمة الدفترية
يُطرح منها:						
(٤.٣٦٣)	-	-	(٩٥٩)	(٣.٤٠٤)	-	المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة
٦١٨.١٥٣	١٤.٤٩٦	٧٤.١٥٤	٩٥.٤١٢	٣٥٥.٣٧٧	٧٨.٧١٤	الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)
مخاطر الائتمان (يتبع)
التعرضات لمخاطر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	مؤسست ماليّة	موجودات التمويلات	موجودات مستترة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	استثمارات في صكوك	موجودات مالية أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة	-	١٦,٣٤١	٥٠٧	٢,٠٠٠	-	١٨,٨٤٩
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	-	-	٧,٦٠٦	٧,٦٠٦
غير مصنفة	-	-	-	-	(١٢,٤١٦)	(١٢,٤١٦)
مخصص إنخفاض في القيمة	-	(١٠,٢٨٤)	(٢٥)	(٤٣١)	(١,٦٧٦)	(١٢,٤١٦)
القيمة الدفترية	-	٦,٠٥٧	٤٨٢	١,٥٧٠	٥,٩٣٠	١٤,٠٣٩
متأخرات غير منخفضة القيمة	-	٢٤,٢٨٢	٧,٥٢٧	-	-	٣١,٨٠٩
درجة ١ - ٦ منخفضة إلى معتدلة	-	٢٧,٥٥٠	-	-	-	٢٧,٥٥٠
درجة ٧ تحت المتابعة	-	-	-	-	-	-
المستحق يتكون من:	-	٨,٦٨٨	٣,٤١٤	-	-	١٢,١٠٢
إلى/حتى ٣٠ يوماً	-	١١,٠٦٦	١,٤٠٠	-	-	١٢,٤٦٦
٣٠ - ٦٠ يوماً	-	٨,٦٦٢	١,٣٣٥	-	-	٩,٩٩٧
٦٠ - ٩٠ يوماً	-	٧,٠٦٦	٨٥٩	-	-	٧,٩٢٥
أكثر من ٩٠ يوماً	-	١٦,٤٠٠	٥١٩	-	-	١٦,٩١٩
القيمة الدفترية	-	٥١,٨٣٢	٧,٥٢٧	-	-	٥٩,٣٥٩
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة	٤٣,٩٥٣	٢٦,٤٨٠	٦١,٧٨٩	٦١,٩٦٣	-	٤٢٨,١٨٥
درجة ١ - ٦ منخفضة إلى معتدلة	-	٣,٨٢٩	-	-	-	٣,٨٢٩
درجة ٧ - ٨ تحت المتابعة	-	-	-	-	٩,٣٥٠	٩,٣٥٠
غير مصنفة	-	-	-	-	٩,٣٥٠	٩,٣٥٠
القيمة الدفترية	٤٣,٩٥٣	٢٦,٤٣٩	٦١,٧٨٩	٦١,٩٦٣	٩,٣٥٠	٤٤١,٣٦٤
يُطرح منها:	-	(٣,٤٨٤)	(٦٩٨)	-	-	(٤,١٨٢)
المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة	-	٣١٨,٧١٤	٦٩,١٠٠	٦٣,٥٣٣	١٥,٢٨٠	٥١٠,٥٨٠
الإجمالي	٤٣,٩٥٣	٣١٨,٧١٤	٦٩,١٠٠	٦٣,٥٣٣	١٥,٢٨٠	٥١٠,٥٨٠

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها المصرف على افتراض عدم مقدرة على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و ٩ و ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بناءً على النظام الداخلي لتصنيف درجات مخاطر الائتمان بالمصرف.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدينائير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع) مخاطر الائتمان (يتبع)

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو أصولها التعاقدية ولكن يعتقد المصرف بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءً على توقعاته بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر أو مراعاة تحصيل هذه المبالغ المستحقة.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

بلغ مجموع التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها ٢٨.٤٧١ دينار بحريني (٢٠١٥: ٤٩,٢٧٦ ألف دينار بحريني) منها ٢٤,٣٠٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٤١,٥٠٠ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير منخفضة وغير متأخرة كما في ديسمبر ٢٠١٦. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه أو سداد جزء من مبلغ التمويل أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الائتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ٧٤,٢٧٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٦٥,٨٩٨ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٢٠,١٤٢ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٥: ٣٠,٢٠٤ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

وضع عدم الإستحقاق

يقوم البنك بتصنيف موجودات التمويل و الصكوك في وضع غير مستحق إذا ما إنقضى موعد استحقاقها أكثر من ٩٠ يوم، أو كان هناك مجال معقول للشك في القدرة على تحصيل المبالغ المستحقة. لا يتم احتساب الربح على هذه التمويلات في قائمة الدخل الا عند سداد المستحقات من قبل المقترض او عند رفع درجة التعرض للوضع العادي.

سياسة الشطب

يقوم المصرف بشطب أي موجودات أو استثمارات (بعد خصم أي مخصصات إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الاستثمارات غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار لمعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرة على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قام المصرف بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ٢,٨٠٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٩٣٣ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قام البنك باسترداد ٢,٣٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: لا شيء) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

الضمانات

يحتفظ المصرف بضمانات تتعلق بموجودات التمويل وذمم مدينة تتعلق بموجودات مشترأة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة، أو أصول و ضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية غالباً ما تكون سنوية. غالباً لا يتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تم بيان تقديرات القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولا يتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣. إدارة المخاطر (يتبع)
مخاطر الائتمان (يتبع)
الضمانات (يتبع)

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥		في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات		
الإجمالي		الإجمالي			
مقابل موجودات منخفضة القيمة					
٣,٧٣٠	١٩	٣,٥٤٠	١٧,٣٧٠	٢,٧٨٥	١٤,٥٨٥
عقارات					
٤٦٣	-	٤٦٣	٣,٢٢٢	-	٣,٢٢٢
أخرى					
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة					
٣٨,٧٤٣	٨,٨٤٤	٢٩,٨٩٩	٤٥,٥٣٠	١٧,٩١٠	٢٧,٦٢٠
عقارات					
٤,٧٠٦	-	٤,٧٠٦	٢,١١٠	-	٢,١١٠
أخرى					
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة					
١٣٥,٣٩٨	٦١,٥٦٦	٧٤,٣٤٢	١٧١,٧٢٧	٧٧,٤٠٤	٩٤,٣٢٣
عقارات					
٢٩٨	-	٢٩٨	٣٩٨	-	٣٩٨
أسهم حقوق ملكية					
٤,٢٥٨	-	٤,٢٥٨	٣٢,٢٤٣	-	٣٢,٢٤٣
أخرى					
٢٢٣,٥٩٦	٧٠,٠٩٠	١٥٣,٥٠٦	٢٧٢,٦٠٠	٩٨,٠٩٩	١٧٤,٥٠١
الإجمالي					

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١١٤.٤٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ١٠٧.٨٠٪).

لتحليل تمرکز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم ٢٨.

يقوم المصرف بمراقبة تمرکز مخاطر الائتمان لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)
مخاطر الائتمان (يتبع)
الضمانات (يتبع)

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الائتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥		في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦		التمركز القطاعي	
موجودات	مستحقة	موجودات	مستحقة	موجودات	مستحقة
مستثناة لغرض	التأجير (شاملة	مستثناة لغرض	التأجير (شاملة	موجودات	مستحقة
أقساط إيجارات	الإجمالي	أقساط إيجارات	الإجمالي	التمويلات	الإجمالي
٢٧,٧٠٨	-	٢٧,٧٠٨	١٢,٣٥٨	١٢,٣٥٨	-
٧٤,٥٩٢	٦٨,١١٨	٦,٤٧٤	١٠٧,٧١٩	١٣,٢٣١	٩٤,٤٨٨
١٩,٦٩٠	-	١٩,٦٩٠	١١,١٤١	-	-
٢٣,٥٥٨	-	٢٣,٥٥٨	٣٥,٠٨٥	-	-
٣٧,٣٣٤	-	٣٧,٣٣٤	٢٨,٧٨٨	-	-
١١٢,٤٥٥	-	١١٢,٤٥٥	٩٩,٧٧٧	-	-
١٣,٤٤٦	-	١٣,٤٤٦	٣٩,٣٨٩	-	-
٧٩,٣١	٩٨٢	٧٨,٤٩	١١٦,٥٣٢	١١٥,٦٠٨	٩٢٤
٣٨٧,٨١٤	٦٩,١٠٠	٣١٨,٧١٤	٤٥٠,٧٨٩	٣٥٥,٣٧٧	٩٥,٤١٢

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المصرف مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في دفع إلتزاماتها كتسديدات نقدية، أو أدوات مالية وموجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود الائتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على سداد إلتزاماته المالية والتي إما أن يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

إدارة مخاطر السيولة

يهدف المصرف من خلال إدارته للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماته عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمصرف.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المصرف بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة و وحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمصرف، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المصرف بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. يمتلك المصرف خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختيار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)
مخاطر السيولة (يتبع)

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في الصكوك بعد خصم الودائع من مؤسسات مالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

٢٠١٦	٢٠١٦	
١.	١.	
٢٠,٩٥	٢٥,٨١	٣١ ديسمبر
٢٦,٨٦	٢٠,٢٦	المتوسط للفترة
٣٢,٣٠	٢٦,٢١	الحد الأقصى للفترة
٢٠,٩٥	١١,٨١	الحد الأدنى للفترة

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع الإيضاح رقم ٢٧.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لا يوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لايقوم المصرف بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لايقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية.. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخصائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣. إدارة المخاطر (يتبع)
مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الموجودات						
٧٨.٧١٤	-	-	١.٢٨	-	٧٧.٦٨٦	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥.٣٧٧	١٨٩,٩٥٩	٨١٥.٣	٤.٧٨٤	١٦,٩٧٧	٢٦,١٥٤	موجودات التمويلات
٩٥.٤١٢	٩٣,٨٩.	١,٣٥٤	١٣	٧	١٤٨	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)
٧٤.١٥٤	-	-	-	-	٧٤,١٥٤	استثمارات في أوراق مالية (صكوك)
٦.٣.٦٥٧	٢٨٣,٨٤٩	٨٢.٨٥٧	٤١.٨٢٥	١٦,٩٨٤	١٧٨,١٤٢	مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
٥٩.٧٩	-	١٤,٨٤٥	-	-	٤٤,٢٣٤	ودائع من مؤسسات مالية
١٠.٦٤٩	٩.٥	١٤,٤٤٧	٥٣,٩٨٢	١٥.٤٥	١٦,٢٧٠	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١,٩٣.	-	-	-	-	١,٩٣.	حسابات جارية للعملاء
٤.٤.٦٥١	-	١٥,٨١٩	٨٤,٥٣٦	٨٨.٧٦	٢١٦,٢٢٠	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٥٦٦.٣.٩	٩.٥	٤٥.١١١	١٣٨.٥١٨	١.٣.١٢١	٢٧٨.٦٥٤	الحساسة لمعدل الربح
٣٧.٣٤٨	٢٨٢,٩٤٤	٣٧.٧٤٦	(٩٦.٦٩٣)	(٨٦,١٣٧)	(١٠٠,٥١٢)	فجوة معدل هامش الربح

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)
مخاطر السوق (يتبع)

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	٣ إلى ٦ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
						الموجودات
٤٣,٩٥٣	-	-	١٦٠	-	٤٣,٧٩٣	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣١٨,٧١٤	١٤٢,٨٧٨	٧٧,٨٦٩	٣٤,٣١٦	١٦,٩٣٨	٤٦,٧١٣	موجودات التمويلات
						موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)
٦٩,١٠٠	٦٨,٠٩٥	٤٧٢	-	-	٥٣٣	استثمارات في أوراق مالية (صكوك)
٦٣,٥٣٣	-	-	-	-	٦٣,٥٣٣	مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح
٤٩٥,٣٠٠	٢١,٩٧٣	٧٨,٣٤١	٣٤,٤٧٦	١٦,٩٣٨	١٥٤,٥٧٢	المطلوبات وحسابات الاستثمار
						ودائع من مؤسسات مالية
٤٧,٠٠٧	-	١٤,٩٧٢	-	١,٥٢٥	٣,٠٥١	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٤٨,٣١١	١,٥٩٣	١,٥٠٤	٢٢,٦٣٦	٨,٣٦٨	١٤,٢١٠	حسابات جارية للعملاء
٧,٦٩٤	-	-	-	-	٧,٦٩٤	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٣٧١,٢٧١	١١,٥٤٢	٢٦,٥١٧	٤٧,٧٧٤	٣٥,٢٧٣	١٥١,٦٥٥	مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح
٤٧٤,٢٨٣	١١٢,١٣٥	٤٢,٩٩٣	٧,٠٤١	٤٥,١٦٦	٢,٣٠٥٧٩	فجوة معدل هامش الربح
٢١,٠١٧	٩٨,٨٣٨	٣٥,٣٤٨	(٣٥,٩٣٤)	(٢٨,٢٢٨)	(٤٩,٠٠٧)	

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المصرف المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المصرف تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض	١٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١٨٧ ±	٣٧٣ ±	
١,٥ ±	٢١ ±	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، وودائع لدى البنوك وودائع من البنوك لإدارة المركز الناشئ من أنشطة المصرف غير التجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)
مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغير قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهريّة مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٥ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٦ بما يعادلها بالدينار البحريني	
٣٤,٥٦٣	(٢٣,٠٨٥)	دولار أمريكي *
١٤,٥٧٨	٢٦,٧٨٣	عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى *
٤,٧٦١	٣,٥٨٠	يورو
٤,٦٠٨	٤,٦٠٨	دولار أسترالي
٤,٢٩٧	٣,٠٧٤	دينار كويتي
٢,٠٦٤	٩٨٤	جنيه إسترليني
٣٨	٧	روبية هندية

(* لا توجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المصرف إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

٢٠١٥ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٦ بما يعادلها بالدينار البحريني	
٢٣٨ ±	١٧٩ ±	يورو
٢٣٠ ±	٢٣٠ ±	دولار أسترالي
٢١٥ ±	١٥٤ ±	دينار كويتي
١,٣ ±	٤٩ ±	جنيه إسترليني
٢ ±	-	روبية هندية

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمناخلة مخاطر الائتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهريّة مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمصرف.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع الإيضاح رقم ٢٠ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والائتمان بمجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. يقوم المصرف بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأمين مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف على قسم إدارة المخاطر. لدى المصرف سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكمل المصرف عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المصرف لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. سيقوم المصرف بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. يستخدم المصرف برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. يهدف المصرف على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المصرف بصورة شاملة، لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبة إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المصرف التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية ١(أ).

تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأشهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة، بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية ١(أ) الأدوات التي تستوفي معايير إدراجها ضمن أدوات الفئة الإضافية ١(أ)، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية ١(أ)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية ١(أ)).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

التسويات التنظيمية تخضع للحدود المنصوص عليها في متطلبات مصرف البحرين المركزي. ستكون هذه التسويات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، وإحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ١٠,٣٨٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ١٠,٢٢٩ ألف دينار بحريني) وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، ويتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمّنة وغير مضمّنة في البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ / بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)
مخاطر السوق (يتبع)

فيما يلي بيان لرأس مال المصرف التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٥٨٥,٦٩٧	٦٢٨,٨٧٥	إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
		الفئة الأولى لرأس المال
١١٦,٢٨١	١٢١,٤٦٢	- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية
(١,٢٢٩)	(١,٣٨٦)	- يطرح: التعديلات التنظيمية
١,٦٠٥٢	١١١,٧٦	فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية
-	-	الفئة الإضافية (أ)
٤,١٨٨	٤,٣٦٢	الفئة الثانية لرأس المال
١١,٢٤٠	١١٥,٤٣٨	إجمالي رأس المال التنظيمي
٪١٨,١١	٪١٨,٣٦	إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
٪٩٦,٤٥	٪١٥٤,٢٥	معدل تغطية السيولة
٪٧٦,١٤	٪٨٠,٨٠	معدل صافي التمويل المستقر
٪٢٢,٨٦	٪١٩,٩٢	معدل الرفع المالي

قام المصرف بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فرضت عليه من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. يسعى المصرف من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعقل على المخاطر واستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المصرف في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣١. التخصيصات المقترحة

يقترح مجلس الإدارة تخصيص مبلغ ٣٦٠ آلاف دينار بحريني زكاة عن سنة ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٧ آلاف دينار بحريني)، وتوزيع أرباح في شكل أسهم منحة لا شيء (٢٠١٥: ٥٠ ٪ تمثل ٥٠ مليون سهماً).

٣٢. الإلتزامات

فيما يلي بيان بالإلتزامات المصرف التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الاعتيادية:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٦,٩٩٤	٦٥,٧٩٧	إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات
١٩,٩٨٤	٢٢,٦٦٩	ضمانات مالية
٨٠,٩٧٨	٨٨,٤٦٦	

الإلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في الإلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الاعتيادية للمصرف. من عادة المجموعة نقل هذه الإلتزامات إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

٣٣. المسؤولية الاجتماعية

يقوم المصرف بالوفاء بمسؤولياته الاجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات اجتماعية وخيرية.

٣٤. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المفصلة سابقاً.

إفصاحات إدارة المخاطر

(حسب مبادئ ومقررات بازل ٣ ومجلس الخدمات المالية الإسلامية)
٣١ ديسمبر ٢٠١٦

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (*PD Module*). المادة ١-٣: الإفصاحات في التقارير السنوية. مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي ازدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (*PD Module*) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

إفصاحات إدارة المخاطر

ملخص تنفيذي

بدأ تطبيق مبادئ ومقررات بازل ٣ التي إعتمدها مصرف البحرين المركزي بشأن إطار كفاية رأس المال للبنوك التي تأسست في مملكة البحرين في تاريخ ١ يناير ٢٠١٦. يستلزم البنك بالحفاظ على معدل كفاية رأس مال بنسبة ١٢.٥٪ على أساس التوحيد (بعبارة أخرى الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية - ٦.٥٪، الفئة الأولى الإضافية - ١.٥٪، الفئة الثانية - ٢٪ والإحتياطي الوفاي المعاكس لرأس المال - ٢.٥٪) ومعدل كفاية رأس المال بنسبة ٨٪ على الأساس الفردي (بعبارة أخرى الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية - ٤.٥٪، الفئة الأولى الإضافية - ١.٥٪، الفئة الثانية - ٢٪). تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية، تعكس المادة ٣-١ متطلبات بازل ٢ - الركيزة ٣ والإفصاحات التي أوصى بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنوك الإسلامية وتبرز المادة ٣-١-٦ المتطلبات للإفصاحات الكمية الموضحة في المادة ٣-١ على موقعهم الإلكتروني بالإضافة إلى البيانات المالية السنوية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتضيف وفي بعض الحالات لتوضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بالآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

لقد تبني المصرف الخليجي التجاري («البنك») المنهج المعياري لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين تبني منهج النموذج المبسط لمخاطر التشغيل وذلك لتحديد متطلباته الرأسمالية، والتي تم بيانها بالتفصيل في البند رقم ٢ من هذا التقرير. يتناول هذا القسم بياناً توضيحياً لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال بالبنك شاملة البيانات التفصيلية الكمية المتعلقة بعناصر المخاطر وكفاية رأس المال.

تلتزم الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، والفئة الأولى الإضافية و مجموع معدلات كفاية رأس المال وإجمالي معدلات كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٣ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر ٦٢٧.٩٣٨ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وشكلت مخاطر الائتمان نسبة ٨٩.٤٪، ومخاطر السوق ٢٪، ومخاطر التشغيل ٨.٦٪ من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. بلغت الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية وكذلك إجمالي رأس المال التنظيمي ١٠.٨٨٧ ألف دينار بحريني و ١٥.٢٤٩ ألف دينار بحريني على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

بلغ معدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ١٧.٦٦٪ و نسبة ١٨.٣٥٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

إفصاحات إدارة المخاطر

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). لدى البنك ٦ شركات تابعة. لا تعتبر هذه الشركات التابعة هامة بالنسبة للبنك. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة وبرأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات استثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض احتساب كفاية رأس المال، ماعدا شركة واحدة، وهي شركة حوافز الخليج ش.م.ب. مغلقة، والتي تم توحيدها لغرض احتساب كفاية رأس المال.

٢ مقدمة لمبادئ بازل ٣ وإدارة المخاطر

إشتراط مصرف البحرين المركزي على جميع البنوك العاملة في مملكة البحرين تطبيق مبادئ ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية («لجنة بازل») وتحديد مبادئ ومقررات بازل ٣ والمعنية بإطار كفاية رأس المال من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥. لقد قام البنك بإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد بهذه المتطلبات. إن الغرض من إطار بازل ٣ هو تعزيز وتقوية ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يعتمد إطار كفاية رأس المال الذي إعتمده مصرف البحرين المركزي على ثلاث ركائز أساسية، تتفق مع إطار بازل ٣ الذي تبنته لجنة بازل، وهي على النحو التالي:

- الركيزة الأولى: احتساب الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال.
- الركيزة الثانية: إجراءات المراجعة الرقابية، شاملة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.
- الركيزة الثالثة: قواعد الإفصاح عن بيانات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

الركيزة الأولى

تعرف الركيزة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي لكل بنك لتغطية مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل الملازمة لنموذج أعماله. كما تعرف هذه الركيزة أيضاً منهجية قياس هذه المخاطر والعناصر المختلفة لرأس المال المؤهل. يتم احتساب معدل كفاية رأس المال بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر. لقد إشتراط مصرف البحرين المركزي حداً أدنى لهذه النسبة وهو ١٢٪ وحده نسبة ١٢.٥٪ كنسبة لبداية إتخاذ إجراءات تحوطية إضافية، عند إنخفاض معدل كفاية رأس المال عن ١٢.٥٪، يتم إعداد تقارير تحوطية إضافية، كما يتم وضع خطة عمل رسمية لإعادة المعدل المذكور إلى مستوى أعلى من المستوى المستهدف وتقديم هذه الخطة إلى مصرف البحرين المركزي.

يبين الجدول التالي بإيجاز مخاطر الركيزة الأولى والمنهج الذي يستخدمه البنك لإحتساب الأصول موزونة المخاطر في كل حالة وفقاً لإطار كفاية رأس المال المنبثق عن مبادئ ومقررات بازل ٣ والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي:

نوع المخاطر	المنهج الذي يطبقه البنك
مخاطر الإئتمان	الأسلوب المعياري
مخاطر السوق	الأسلوب المعياري
مخاطر التشغيل	المؤشر الأساسي

الركيزة الثانية

تتناول الركيزة الثانية تعريف إجراءات المراجعة الرقابية لإطار إدارة المخاطر في المؤسسة، وبشكل أساسي كفاية رأسمالها.

وتتألف الركيزة الثانية من إجراءين:

- إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال، و
- إجراءات المراجعة الرقابية والتقييم.

لدى البنك إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال تساهم في احتساب رأس المال الإقتصادي لجميع المخاطر بما فيها تلك الغير مشمولة في الركيزة الأولى. يقوم البنك بانتظام بمراقبة المعدل الداخلي لكفاية رأس المال لضمان وجود غطاء كافي لجميع المخاطر التي يواجهها البنك.

إفصاحات إدارة المخاطر

٢ مقدمة لمبادئ بازل ٣ وإدارة المخاطر (يتبع)

الركيزة الثالثة

تُكْمَل الركيزة الثالثة الركيزتين الأخرين وتركز على تعزيز الشفافية في إفصاح البنوك عن المعلومات لتعزيز انضباط الأسواق. تشمل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها جميع المجالات، بما فيها الأداء، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، ونحو ذلك، إن الغرض من هذه الإفصاحات هو تمكين أصحاب المصلحة والمشاركين في السوق من تقييم نطاق المخاطر وإحتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر، وتشجيع البنوك والضغط عليها لإتخاذ إجراءات متقدمة لإدارة المخاطر.

خلال شهر أبريل ٢٠١٨، قام مصرف البحرين المركزي بنشر ورقة تتناول بالتفصيل متطلبات الإفصاح التي على البنوك المرخصة في مملكة البحرين الإلتزام بها للتقيد بالركيزة الثالثة من إطار مبادئ ومقررات بازل ٣. لقد تم إعداد هذا التقرير وفقاً لهذه التوجيهات.

١-٢ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمل المسموح به. يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

لقد شكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسئوليتها وضع ومتابعة سياسات إدارة المخاطر في البنك في المجالات المحددة. تتألف هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في البنك، حيث تقدم هذه اللجنة تقاريرها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بصورة دورية. تقوم اللجنة بعقد اجتماعات شهرياً كما هو موضح في أجندتها وصلاحتها.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسؤولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة من خلال اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر والتي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر سارية المفعول طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

١-٣ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدره على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

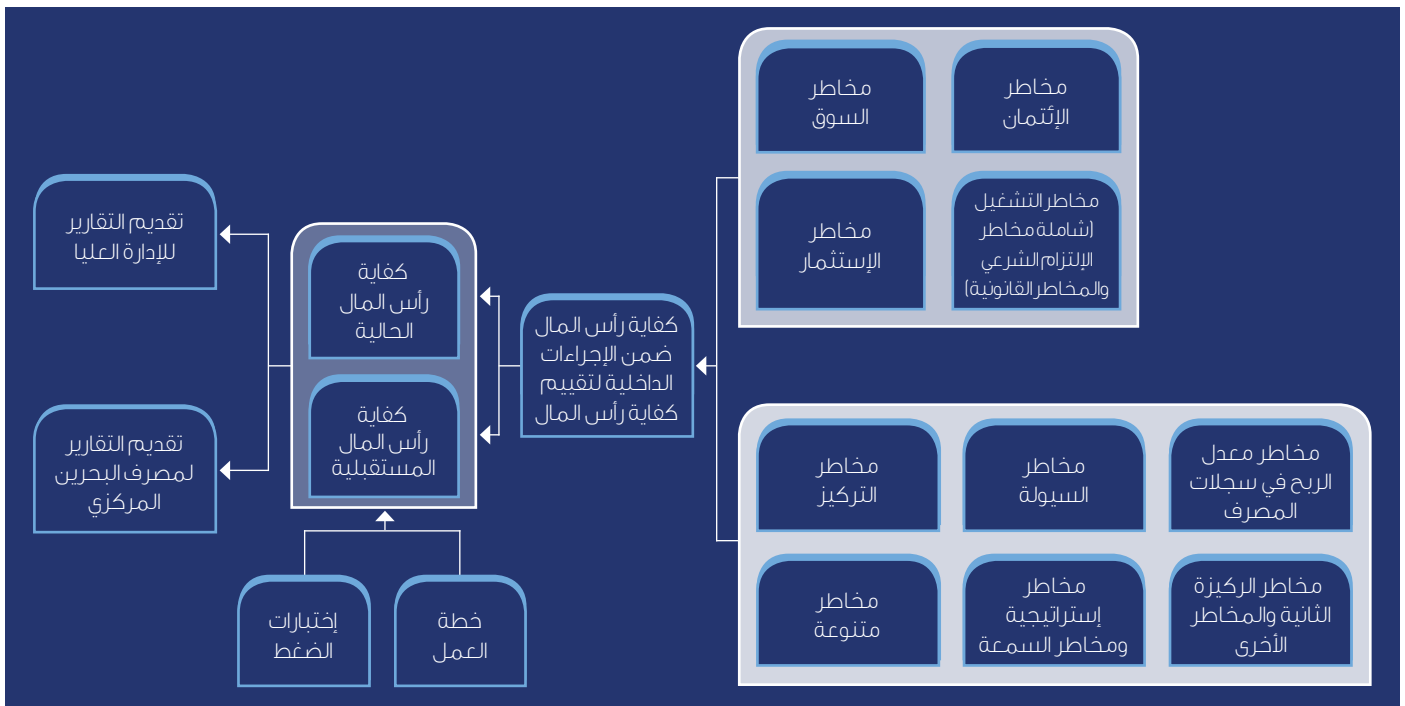
إفصاحات إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٣ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

إطار الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال



١-٢-٣ المخاطر التي تعالجها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

نوع المخاطر	المعايير التي يتم على أساسها تخصيص رأس المال الداخلي
مخاطر الائتمان	
مخاطر السوق	
مخاطر الاستثمار	
مخاطر التشغيل	تطبق قواعد نسبة كفاية رأس المال التنظيمي كأساس لرأس المال الداخلي لمخاطر الركيزة الأولى
مخاطر السيولة	نسبة فجوة الإستحقاق التراكمية، ومعدل السيولة، ونسبة التمويل إلى الودائع
مخاطر معدل الريح (دفاتر البنك)	إعادة تقييم/حساسية فجوات إعادة التسعير
مخاطر تركيز الائتمان	الحدود والتعرضات للأطراف ذات العلاقة، والبلدان، والقطاعات
مخاطر الأمانة	حجم الأدوات الغير مضمنة في الميزانية العمومية (حسابات الإستثمار المقيدة) والمنتجات الإستثمارية الكبيرة
مخاطر السمعة	جودة الائتمان، مخاطر التشغيل، خسارة لها علاقة بالسمعة
مخاطر أخرى (إستراتيجية، إلتزام شرعي/رقابي، دورة عمل)	رأس مال إضافي على أساس تعرضات مخاطر موزونة حسب الركيزة الأولى

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد

بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية ٢٠١٦	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة ٢٠١٦	المرجع	
			الموجودات
٥٦,٣٦	٥٦,٠٠٦		نقد و ارصدة لدى البنوك
٧٨,٧١٤	٧٨,٧١٤		ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٦٢,٢٧٥	٣٥٨,٧٨٠		إجمالي موجودات التمويل
-	(٣,٤٠٣)	أ	يُطرح: المخصصات العامة
٣٦٢,٢٧٥	٣٥٥,٣٧٧		صافي موجودات التمويل
٧٤,١٥٤	٧٤,١٥٤		استثمارات في الصكوك
٩٢,٨٣٩	٩٢,٨٣٩		موجودات مشتراه لغرض التأجير
٣,٥٣٢	٣,٥٣٢		إجمالي أقساط إيجارات مستحقة
-	(٩٥٩)	ب	يُطرح: المخصصات العامة
٣,٥٣٢	٢,٥٧٣		صافي أقساط إيجارات مستحقة
٥٥,١٢١	٥٥,١٢١		استثمارات في أوراق مالية
١٥,١٤٨	١٥,١٤٨		منها: إستثمارات في منشآت مالية
١,٥٦١	١,٥٦١	ج	منها: الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
٣٩,٩٧٣	٣٩,٩٧٣		منها: الإستثمارات الأخرى
١٧,٩٧٦	٢١,٥٠٨		استثمارات عقارية
-	٦,٠٠٣		عقارات قيد التطوير
١٥,٠٧١	١٤,٤٩٦		موجودات أخرى
٨,٢٠٨	٨,٢٠٨		عقارات و معدات
٧٦٣,٩٢٦	٧٦٤,٩٩٩		اجمالي الموجودات
			المطلوبات
٥٩,٠٧٩	٥٩,٠٧٩		ودائع من مؤسسات مالية
١٠,٦٤٩	١٠,٦٤٩		ودائع من مؤسسات غير مالية و أفراد
٧٥,٨١٤	٧٥,٨١٤		حسابات جارية للعملاء
٦,٩٢٣	٨,٣١١		مطلوبات أخرى
٢٤٢,٤٦٥	٢٤٣,٨٥٣		اجمالي المطلوبات
٤٠٤,٦٥١	٤٠٤,٦٥١		حقوق اصحاب حسابات الاستثمار
			حقوق الملكية
١٠,٥٠٠	١٠,٥٠٠	د	راس المال
٧,٩٦٢	٧,٩٦٢	هـ	إحتياطي قانوني
(٨,٨٣٢)	(٨,٨٣٢)	و	أسهم الخزينة
(١٨٢)	(١٨٢)	ز	برنامج (أسهم) حوافز الموظفين
٨,٥٠٠	٨,٧٥١	ح	أرباح مستبقة
١١٢,٤٤٨	١١٢,٦٩٩		إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم
٤,٣٦٢	-	أ+ب	مخصصات جماعية للإخفاض في القيمة مؤهلة كرأس مال
-	٣,٧٩٦		حصة غير مسيطرة
٧٦٣,٩٢٦	٧٦٤,٩٩٩		إجمالي المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد	المبالغ التي تخضع للمعالجات ما قبل ٢٠١٥	عناصر رأس المال التنظيمي	
			الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية: أدوات وإحتياطات
			الأسهم العادية المؤهلة والتي تم إصدارها مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات العلاقة
د+هـ+ز	-	١١٢.٧٨٠	
ح	-	٨.٥٠٠	الأرباح المستبقاة
	-	١٢١.٢٨٠	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
			الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية: التعديلات التنظيمية
و	-	٨.٨٣٢	الإستثمارات في أسهم الخزينة
			الإستثمارات في رأس مال البنوك، المنشآت المالية والتأمين التي لا تدخل في نطاق التوحيد التنظيمي، بعد طرح المراكز الإستثمارية المكشوفة المؤهلة، والتي لا يمتلك فيها البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال المصدر (المبلغ يتعدى ١٠٪ من الحد)
ج	-	١.٥٦١	
	-	١٠.٣٩٣	إجمالي التعديلات التنظيمية للفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
	-	١١٠.٨٨٧	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
			الفئة الأولى الإضافية لرأس المال: الأدوات
	-	-	الفئة الأولى الإضافية لرأس المال قبل التعديلات التنظيمية
			الفئة الأولى الإضافية لرأس المال: التعديلات التنظيمية
	-	-	إجمالي التعديلات التنظيمية للفئة الأولى الإضافية لرأس المال
	-	-	الفئة الأولى الإضافية لرأس المال
	-	١١٠.٨٨٧	الفئة الأولى لرأس المال (الفئة الأولى لرأس المال = الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية + الفئة الأولى الإضافية لرأس المال)
			الفئة الثانية لرأس المال: أدوات ومخصصات
أ+ب	-	٤.٣٦٢	مخصصات
	-	٤.٣٦٢	الفئة الثانية لرأس المال قبل التعديلات التنظيمية
			الفئة الثانية لرأس المال: التعديلات التنظيمية
	-	-	إجمالي التعديلات التنظيمية للفئة الثانية لرأس المال
	-	٤.٣٦٢	الفئة الثانية لرأس المال
	-	١١٥.٢٤٩	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الفئة الأولى + الفئة الثانية)
	-	٦٢٧.٩٣٨	إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (يتبع)

المبالغ التي تخضع للمعاملات ما قبل ٢٠١٥	المصدر بناء على آخر ف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد	عناصر رأس المال التنظيمي	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية؛ أدوات وإحتياطيات
			معدلات رأس المال والإحتياطيات
-		١٧.٦٦٪	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)
-		١٧.٦٦٪	الفئة الأولى لرأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)
-		١٨.٣٥٪	إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)
-		٩٠٪	متطلبات الإحتياطيات الخاصة بالمؤسسة (متطلبات الحد الأدنى للفئة الأولى لحقوق الملكية بالإضافة إلى متطلبات إحتياطي حماية رأس المال والإحتياطي الوقائي المعاكس لرأس المال والإحتياطي للبنوك العالمية الهامة. تعتبر كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)
-		٢٠.٥٪	منها: متطلبات إحتياطي حماية رأس المال
-		لا ينطبق	منها: متطلبات البنك الخاصة بالإحتياطي الوقائي لرأس المال
-		لا ينطبق	منها: إحتياطي البنوك العالمية الهامة
-		١٧.٦٦٪	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية المُتاحة لإستيفاء الإحتياطيات
			الحدود الوطنية الدنيا متضمنة الإحتياطي الوقائي المعاكس لرأس المال (المختلفة عن بازل ٣)
-		٩٠٪	الحد الأدنى لمعدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية حسب مصرف البحرين المركزي
-		١٠.٥٠٪	الحد الأدنى لمعدل الفئة الأولى لرأس المال حسب مصرف البحرين المركزي
-		١٢.٥٠٪	الحد الأدنى لمعدل إجمالي رأس المال حسب مصرف البحرين المركزي
			الحدود المطبقة لتضمين المخصصات في الفئة الثانية لرأس المال
-	أ+ب	٤.٣٦٢	المخصصات المؤهلة للتضمين في الفئة الثانية لرأس المال المتعلقة بالتعرضات والتي تخضع للمنهج المعياري (قبل تطبيق الحد)

٥-٣ المنشآت القانونية الغير موحدة لإعتبارات تنظيمية

المنشآت القانونية التي يتم تضمينها في النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن تُستثنى من النطاق التنظيمي للتوحيد

معلومات مُستخرجة من البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الموجودات	طريقة معالجة البنك للإعتبارات التنظيمية	تصنيف المنشأة حسب قواعد وإرشادات مصرف البحرين المركزي	إسم المنشأة القانونية
٩.٧٥٧	٩.٧٥٧	٩.٧٥٧	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	منشأة تجارية	هاربر ويست ٢ العقارية ش.ش.و.
٦.٤٢	٦.٤٢	٦.٤٢	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	منشأة تجارية	هاربر ويست ٤ العقارية ش.ش.و.
١.٣٨٥	٣.٥٦١	٣.٥٦١	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	عقارات الخليج
٣.٦٨	٦.٥٣٨	٦.٥٣٨	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	صروح المحدودة
٥.٠٩	٥.٠٩	٥.٠٩	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	منشأة تجارية	شركة ترو هورس العقارية ش.د.٣٥

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٦-٣ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

المصدر	١	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
الرمز التعريفي	٢	KHCB
القوانين المطبقة على الأدوات	٣	جميع القوانين والأنظمة التي تنطبق في مملكة البحرين
المعالجة التنظيمية		
قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة الإنتقالية	٤	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة ما بعد الإنتقالية	٥	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
مؤهلة لأساس فردي / موحد / موحد وفردى	٦	الموحد والفردى
نوع الأداة (يتم تحديد النوع حسب كل إختصاص)	٧	أسهم ملكية
المبلغ الذي تم إحتسابه في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، كما في أحدث تاريخ للتقارير)	٨	١.٥ مليون دينار بحريني
القيمة الإسمية للأداة	٩	١٠٠ دينار بحريني
التصنيف المحاسبي	١٠	حقوق الملكية
تاريخ الإصدار الأصلي	١١	متنوع
دائمه أو مؤرخ	١٢	مستمر
تاريخ الإستحقاق الأصلي	١٣	لا وجود للإستحقاق
الإستدعاء من قبل المصدر بعد موافقة الجهات الرقابية	١٤	لا
تاريخ إستدعاء إختياري، تواريخ إستدعاء إحتماية ومبلغ الاسترداد	١٥	لا ينطبق
تواريخ إسترداد لاحقة، إذا تنطبق	١٦	لا ينطبق
كوبونات / أرباح أسهم		
كوبونات / أرباح أسهم ثابتة أو متغيرة	١٧	أرباح أسهم كما تم الإفراج عليه من قبل المساهمين
معدل الكوبون وأي مؤشر ذو علاقة	١٨	لا ينطبق
وجود مؤشر لإيقاف أرباح الأسهم	١٩	لا ينطبق
إختياري بالكامل / إختياري جزئياً أو إلزامي	٢٠	إختياري بالكامل
وجود زيادة في معدل الربح أو حافظ آخر للإسترداد	٢١	لا
غير تراكمي أو تراكمي	٢٢	غير تراكمي
قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	٢٣	غير قابل للتحويل
العامل الدافع للتحويل، إذا كان قابل للتحويل	٢٤	لا ينطبق
تحويل كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتحويل	٢٥	لا ينطبق
سعر التحويل، إذا كان قابل للتحويل	٢٦	لا ينطبق
تحويل إلزامي أو إختياري، إذا كان قابل للتحويل	٢٧	لا ينطبق
نوع الأداة التي سينتقل إليها، إذا كان قابل للتحويل	٢٨	لا ينطبق
المصدر للأداة التي سينتقل إليها، إذا كان قابل للتحويل	٢٩	لا ينطبق
خاصية التخفيض	٣٠	لا
العامل الدافع للتخفيض، إذا كان قابل للتخفيض	٣١	لا ينطبق
تخفيض كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتخفيض	٣٢	لا ينطبق
تخفيض دائم أو مؤقت، إذا كان قابل للتخفيض	٣٣	لا ينطبق
وصف آلية التخفيض، في حال التخفيض المؤقت	٣٤	لا ينطبق
الوضع في التسلسل الهرمي للتعبئة في التصفية (تحديد نوع الأداة التي تسبق الأداة مباشرة)	٣٥	لا ينطبق
الميزات الإنتقالية غير المطابقة	٣٦	لا
إذا كان الجواب نعم، تحديد الميزات غير المطابقة	٣٧	لا ينطبق

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	صافي رأس المال المتاح
	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
١٠٥,٠٠٠	أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل
(١٨٢)	يُطرح: برنامج أسهم حوافز الموظفين المُمول من قبل البنك (مستحقات)
٧,٩٦٢	إحتياطي قانوني
٨,٥٠٠	أرباح مستبقاة
١٢١,٢٨٠	إجمالي رأس مال الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
(٨,٨٣٢)	يُطرح: استثمارات في أسهم الخزينة
(١,٥٦١)	يُطرح: استثمارات في منشآت مالية ذات نسبة ملكية > ١٠٪ من رأس المال العادي المُمصدر (المبلغ أعلى من ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية)
١١٠,٨٨٧	إجمالي الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية بعد التعديلات التنظيمية
	مصادر رأس مال أخرى
-	الفئة الأولى الإضافية
٤,٣٦٢	المخصصات العامة لخسائر التموليات - (الفئة الثانية)
٤,٣٦٢	إجمالي الفئة الأولى الإضافية والفئة الثانية لرأس المال
١١٥,٢٤٩	إجمالي رأس المال
	أصول موزونة المخاطر
٥٦١,٤٠٦	تعرضات موزونة لمخاطر الائتمان
١٢,٢٥٠	تعرضات موزونة لمخاطر السوق
٥٤,٢٨٢	تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل
٦٢٧,٩٣٨	إجمالي الأصول موزونة المخاطر
٪١٧,٦٦	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية والفئة الأولى)
٪١٨,٣٥	معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

أصول موزونة المخاطر

مخاطر الائتمان

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بإستخدام منهج الأسلوب المعياري، في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المُضْمَنَة والغير مُضْمَنَة في الميزانية العمومية بناءً على نوع الطرف الآخر، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءً ممولاً من حقوق أصحاب حسابات الإستهتمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستهتمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع الأطراف الأخرى والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

مخاطر السوق

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق، إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم إحتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملة الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

مخاطر التشغيل

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفاً) والذي تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي بنسبة 10٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في 12.5 لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

التصنيف التعرضات	التعرضات			أصول موزونة المخاطر*			متطلبات رأس المال (12.5٪)		
	أصحاب حسابات الإجمالي	أصحاب حسابات الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإجمالي	أصحاب حسابات الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإجمالي	أصحاب حسابات الإجمالي	ذاتي التمويل
مستحقات نقدية	٦,٨٨٦	-	٦,٨٨٦	-	-	-	-	-	-
أصول سيادية	١٢,٤٤٤	٧٨,٠٥١	٩٠,٤٩٥	-	-	-	-	-	-
بنوك	-	٩٧,٧١١	٩٧,٧١١	١١,٧٩٧	١١,٧٩٧	-	١,٤٧٥	١,٤٧٥	-
شركات	١٤,٢٦١	٢١٣,٥١٢	٣٥٣,٧٧٣	٢,٩٥٥	٦٤,٠٥٣	١٤٥,٤٦٢	٢٦,١٨٩	٨,٠٠٦	١٨,١٨٣
تسهيلات متأخرة	٣٢,٥٩٥	-	٣٢,٥٩٥	٤٥,٣٥٣	-	٤٥,٣٥٣	٥,٦٦٩	-	٥,٦٦٩
إستثمارات في الملكية/صكوك	٢٣,٤٨٧	-	٢٣,٤٨٧	٨,٠٨٨	-	٨,٠٨٨	١,١١٠	-	١,١١٠
عقارات مملوكة	٦١,٥٦٤	-	٦١,٥٦٤	٢١١,٣٤	-	٢١١,٣٤	٢٦,٣٧٩	-	٢٦,٣٧٩
موجودات أخرى	٢,٨٢٧	-	٢,٨٢٧	٢,٨٢٧	-	٢,٨٢٧	٣٥٣	-	٣٥٣
مخاطر إئتمانية	٢٨٠,٠٦٤	٣٨٩,٢٧٤	٦٦٩,٣٣٨	٥٦١,٤٠٦	٧٥,٨٥٠	٤٨٥,٥٥٦	٧٠,١٧٥	٩,٤٨١	٦,٠٦٤
مخاطر السوق	١٢,٢٥٠	-	١٢,٢٥٠	١٢,٢٥٠	-	١٢,٢٥٠	١,٥٣١	-	١,٥٣١
مخاطر التشغيل	٥٤,٢٨٢	-	٥٤,٢٨٢	٥٤,٢٨٢	-	٥٤,٢٨٢	٦,٧٨٥	-	٦,٧٨٥
الإجمالي	٣٤٦,٥٩٦	٣٨٩,٢٧٤	٧٣٥,٨٧٠	٦٢٧,٩٣٨	٧٥,٨٥٠	٥٥٢,٠٨٨	٧٨,٤٩١	٩,٤٨١	٦٩,٠١٠

١ تستنتي مخفقات الإئتمان البالغة ١٢,٨١٧ ألف دينار بحريني.

٢ تستنتي مخفقات الإئتمان البالغة ١٥,٣٧٨ ألف دينار بحريني.

* لإحتساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة 10٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة 12.5٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان

١-٤ إدارة مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل، بالالتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصدراً رئيسية لمخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات لدى البنوك،
- موجودات التمويلات،
- موجودات مشترأة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة).
- إستثمارات في صكوك.

لغرض احتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه) فقد تم اعتبار الفئات التالية جزءاً من مخاطر الائتمان:

- إستثمارات في أسهم مدرجة وغير مدرجة،
- إستثمارات في شركات زميلة،
- إستثمارات عقارية
- موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات).

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم ومتابعة، والتحكم في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم اعتماد حدود الائتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الاعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية والتعليق عليها قبل اعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والاعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي انحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

٢-٤ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الائتمان ومتوسط تعرضات الائتمان مفصلة حسب فئات تعرّض مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

إجمالي التعرضات			متوسط التعرضات ^١	إجمالي متوسط تعرضات الائتمان
ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	الإجمالي		
١٩,٠٦٩	٣٦,٩٦٧	٥٦,٠٣٦	٣٨,٩٥٤	نقد وأرصدة لدى البنوك
-	٧٨,٧١٤	٧٨,٧١٤	٥٣,٢١٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
١٤٦,٧٤٨	٢١٥,٥٢٧	٣٦٢,٢٧٥	٣٤٩,٣٣٩	موجودات التمويلات
٧١١	٧٣,٤٤٣	٧٤,١٥٤	٦٥,٣١١	إستثمارات في صكوك
٩٢,٨٣٩	-	٩٢,٨٣٩	٨٧,٢٣٨	موجودات مشترأة لغرض التأجير ^٢
٣,٥٣٢	-	٣,٥٣٢	٢,٠٤٤	أقساط إيجارات مستحقة ^٣
٥٥,١٢١	-	٥٥,١٢١	٥٨,٨٣٠	إستثمارات في أوراق مالية
١٧,٩٧٦	-	١٧,٩٧٦	١٩,١٧٠	إستثمارات عقارية
-	-	-	٦,١٩٧	عقارات قيد التطوير
٢٣,٢٧٩	-	٢٣,٢٧٩	٢٢,٢٠١	موجودات أخرى، شاملة عقارات ومعدات
٣٥٩,٢٧٥	٤٠٤,٦٥١	٧٦٣,٩٢٦	٧٠٢,٤٩٨	إجمالي التعرضات الممولة
٩,٩٨١	-	٩,٩٨١	٩,٤٩٢	ضمانات
٢٢,٣٤٤	-	٢٢,٣٤٤	٢٥,٧٣٧	تسهيلات تمويل غير مسحوبة
٣٢,٣٢٥	-	٣٢,٣٢٥	٣٥,٢٢٩	إجمالي التعرضات الغير ممولة^٣

١ تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٢ تتضمن المخصصات الجماعية.

٣ تمثل التعرضات غير الممولة بعد إعتبار عامل تحويل النقد.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمرکز مخاطر الائتمان

١-٣-٤ التوزيع الجغرافي

فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

الإجمالي	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
						الموجودات
٥٦٠٠٦	-	٧	٦٠٥٧	٢٠٧٩٠	٤٧٠١٥٢	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨٠٧٤	-	-	-	-	٧٨٠٧٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥٠٣٧٧	-	-	-	١٨٠٨٩٢	٣٣٦٤٨٥	موجودات التمويلات
٧٤٠١٥٤	-	-	-	-	٧٤٠١٥٤	إستثمارات في صكوك
٩٥٠٤١٢	-	-	-	-	٩٥٠٤١٢	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٥٥٠١٢١	٣٠٦٦٨	٢٠٤٦٨	-	-	٣٠٠٩٨٥	إستثمارات في أوراق مالية
٢١٠٠٨	-	-	-	-	٢١٠٠٨	إستثمارات عقارية
٦٠٠٣	-	-	-	-	٦٠٠٣	عقارات قيد التطوير
١٤٠٤٩٦	-	٧٠٤	-	١٥	١٣٠٧٧٧	موجودات أخرى
٨٠٢٠٨	-	-	-	-	٨٠٢٠٨	عقارات ومعدات
٧٦٤٠٩٩٩	٣٠٦٦٨	٢١٠١٧٩	٦٠٥٧	٢١٠٦٩٧	٧١٢٠٣٩٨	إجمالي التعرضات الممولة
١٩٠٩٨٤	-	-	-	-	١٩٠٩٨٤	ضمانات مالية
٦٠٩٩٤	-	-	-	٢٤٧	٦٠٧٤٧	تسهيلات تمويل غير مسحوبة
٨٠٠٩٧٨	-	-	-	٢٤٧	٨٠٠٧٣١	إجمالي التعرضات الغير ممولة

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمرکز مخاطر الائتمان (يتبع)

٢-٣-٤ التوزيع الصناعي / القطاعي

أقر مجلس الإدارة حداً أقصى لتعرضات القطاعات الصناعية، فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الصناعي/القطاعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

الإجمالي	بنوك ومؤسّسات مالية			٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	أخرى	عقارات	مالية	
الموجودات				
٥٦,٠٠٦	-	-	٥٦,٠٠٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨,٧١٤	-	-	٧٨,٧١٤	ودائع لدى مؤسّسات مالية
٣٥٥,٣٧٧	٢٥٤,٧٧٤	٨٨,٢٤٥	١٢,٣٥٨	موجودات التمويلات*
٧٤,١٥٤	٦٢,٢١١	١,٠٥٨	١,٨٨٥	إستثمارات في صكوك
٩٥,٤١٢	٩٢٤	٩٤,٤٨٨	-	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٥٥,١٢١	٣,٦٦٩	٣٦,٣٠٤	١٥,١٤٨	إستثمارات في أوراق مالية
٢١,٥٠٨	-	٢١,٥٠٨	-	إستثمارات عقارية
٦,٠٠٣	-	٦,٠٠٣	-	عقارات قيد التطوير
١٤,٤٩٦	٧,٦٩٣	٥,٧١٨	١,٠٨٥	موجودات أخرى
٨,٢٠٨	١,٤٦٨	٦,٧٤٠	-	عقارات ومعدات
٧٦٤,٩٩٩	٣٣٠,٧٣٩	٢٦٩,٠٦٥	١٦٥,١٩٦	إجمالي التعرضات الممولة
١٩,٩٨٤	١٦,٨٢٢	٢,٥٥٤	٦,٨	ضمانات
٦,٩٩٤	٤٢,٦٠٥	١٨,٣٨٩	-	تسهيلات تمويل غير مسحوبة
٨٠,٩٧٨	٥٩,٤٢٧	٢٠,٩٤٣	٦,٨	إجمالي التعرضات الغير ممولة

* تم تصنيف تعرضات موجودات التمويل حسب الغرض من التمويل.

٣-٣-٤ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثنين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لا تسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. يستعرض الإيضاح رقم ٢٢ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ التوزيع المفضل.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية

تتطلب التعرضات الكبيرة للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسّسات المالية التي تخضع لحدود أهمية معينة كما هو موضح في نظام كفاية رأس المال ("CA Module") المذكور في مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي بعمل تعديلات رأسمالية (خصومات).

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التعرضات التي تتجاوز الحدود المذكورة في نظام إدارة المخاطر الائتمانية ("CM Module") (حد التعرض الفردي ١٥٪ من إجمالي رأس المال وحد التعرض الجماعي للأطراف ذات العلاقة ٢٥٪ من إجمالي رأس المال) لوزن مخاطر بنسبة ٨٠٪.

للاستثمارات في المؤسّسات المالية التي تبلغ نسبة الملكية فيها أقل من ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر، تخضع نسبة ٤٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية للخصم من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (أ).

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٣ تمرکز مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية (يتبع)

يلخص الجدول التالي التعرضات التي تجاوزت الحدود التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	وزن المخاطر بنسبة ٨٠٪
أطراف ذات علاقة	إستثمارات، تمويل وموجودات أخرى	٣٦,٥١٦	٣١,٦٨٪	٧,٧٦٥
إستثمار في منشآت مالية	إستثمار في منشآت مالية > ١٠٪	١٥,١٤٨	١٣,١٤٪	* ٣,٩٢٧

* تماشياً مع المخصصات الانتقالية الخاصة بنظام كفاية رأس المال تم إعتبار ٤٪ من التعرضات التي تتجاوز حد مستوى الأهمية (١,٥٧١ دينار) لتعديلات رأس المال التنظيمية.

٥-٣-٤ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

يوضح الجدول التالي تسهيلات التمويل لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

الطرف الآخر	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية	المخصص بآلاف الدنانير البحرينية	الصافي بآلاف الدنانير البحرينية
الطرف الآخر رقم ١	١١,٠١	-	١١,٠١

٦-٣-٤ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الائتمان ومن إستثمار في صكوك

تسمح سياسة البنك بتعرضات للمخاطر بحد أقصى ٧ سنوات لعملاء البنك من الشركات و ٢٥ سنة لعملائه من الأفراد وأي إستثناء يتطلب الموافقة المسبقة من قبل مجلس الإدارة. يقوم البنك وبصفة مستمرة بمراقبة الإستحقاقات المتبقية لموجوداته لضمان بقاء أي فروقات في إستحقاقات مطلوباتها ضمن الحدود المقبولة. يبين الجدول التالي توزيع الإستحقاقات التعاقدية حسب نوع التمويل في محفظة الائتمان والإستثمار في صكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	٣ إلى ٦ شهور	٦ إلى ١٢ شهور	١٢ إلى ٢٤ شهور	٢٤ إلى ٣٦ شهور	٣٦ إلى ٤٨ شهور	٤٨ إلى ٦٠ شهور	٦٠ إلى ٧٢ شهور	أكثر من ٧٢ شهور	الإجمالي
محفظة الائتمان:										
عقود مرابحة	٩,٦١٨	٦,٥٧٢	١٣,٤٦١	٣٧,١٨٥	٧١,٦٤٠	٧٢,٣٠٧	١٥,٦٧٩	٢,١٧٠	-	٣١٨,٦٣٢
عقود مشاركة	-	-	١,٤٣٩	٣,٥٩٩	٢,٥٨٩	٥٧٥	٤٥٩	-	-	٨,٦٦١
عقود مضاربة	-	-	-	-	-	-	١,٠٠٠	٢٢٣	-	١,٢٢٣
عقود وكالة	٣,٢٣٣	٦,٧٢٦	٢,٠٧٧	-	٧,٢٧٤	٧,٥٤٥	-	-	-	٢٦,٨٥٥
عقود إستصناع	٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٧
عقود إجارة	-	١٤٨	٨	١٣	١,٣٥٤	٢,١٤٩	١٨,٥٣٠	٥٥,٢٢٤	١٧,٩٨٦	٩٥,٤١٢
الإجمالي	١٢,٨٥٨	١٣,٤٤٦	١٦,٩٨٥	٤٠,٧٩٧	٨٢,٨٥٧	٨٢,٥٧٦	١٢٥,٦٦٨	٥٧,٦١٧	١٧,٩٨٦	٤٥٠,٧٩٠
الإستثمار في صكوك	٧٤,١٥٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٤,١٥٤
الإجمالي الكلي	٨٧,٠١٢	١٣,٤٤٦	١٦,٩٨٥	٤٠,٧٩٧	٨٢,٨٥٧	٨٢,٥٧٦	١٢٥,٦٦٨	٥٧,٦١٧	١٧,٩٨٦	٥٢٤,٩٤٤

أقر مجلس الإدارة حداً داخلياً للتعرضات العقارية عند ٤٠٪ من إجمالي الموجودات. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعرضات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥ تقع ضمن حدود سياسات البنك.

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الائتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض احتساب رأس المال التنظيمي، تشتمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثل مؤسسات غير مالية.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

يرجى مراجعة الإيضاحين رقم ٢ و ٢٢ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

يعمل قسم إدارة المخاطر جنباً إلى جنب مع قسم الإستثمار في جميع مراحل عملية الإستثمار، بدءاً من دراسة العناية الواجبة التي تسبق الإستثمار إلى مرحلة التخارج، حيث يقدم القسم مراجعة مستقلة لكل عملية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح عامة أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

معلومات عن الإستثمارات في الملكية

٥٥،١٢١	ملكية خاصة
٥.٦	أرباح من توزيعات أسهم
٧٧	أرباح محققة خلال السنة
٨٦	أرباح غير محققة وخسائر محتسبة في الميزانية العمومية ولكن ليس من خلال بيان الدخل

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض احتساب كفاية رأس المال بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي.

الإستثمارات في الملكية في سجلات البنك	إجمالي التعرضات		تعرضات موزونة المخاطر		تكلفة رأس المال (نسبة ٥، ١٢٪)
	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	
غير مدرجة	١٦،٤٦٤	-	٢٤،٦٩٦	-	٣،٠٨٧
إستثمارات عقارية غير مدرجة	٣١،٢٥٢	-	١٢٥،٠٠٩	-	١٥،٦٢٦
إستثمارات في الملكية غير مدرجة التي تتجاوز الحد الأعلى للتعرضات	٥،٨٣٥	-	٤٦،٦٧٨	-	٥،٨٣٥
خصومات رأسمالية (بدون وزن خسائر)	١،٥٧٠	-	-	-	-
الإجمالي	٥٥،١٢١	-	١٩٦،٣٨٣	-	٢٤،٥٤٨

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

لدى البنك نظام داخلي لتصنيف مخاطر الائتمان مبني على أساس مقياس من ١٠ نقاط يتم من خلاله تصنيف الدرجات من ٨ إلى ١٠ كتعرضات متعثرة. يتم تحديد درجة مخاطر الائتمان لكل طرف بناءً على عدة عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك القوة المالية، والسجل السابق وتوافر الضمانات. يتم تحديد درجة المخاطر عند افتراض حدوث التعرض وعند كل تحديد له، تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم، تقوم وحدة إدارة الائتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءً على معايير واضحة ضمن سياسة الائتمان بالبنك، يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان بصورة ربع سنوية.

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

يعتمد البنك على تصنيفات إئتمان / مخاطر للمؤسسات المالية، حيث يتم تصنيفها عموماً بواسطة وكالات تصنيف إئتماني خارجية، كما هو موضح في الإرشادات التالية:

- سيستخدم البنك التصنيفات التي يتم إصدارها من وكالات التصنيف الإئتماني الخارجية والتي يتم الموافقة عليها من قبل مصرف البحرين المركزي فقط. تشمل هذه المؤسسات حالياً على ستاندرد أند بورز، موديز، فيتش، كايبتال إنتلجنس، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. يُرجى الرجوع إلى جدول التصنيفات المُبَيَّن أدناه لمزيد من التوضيح:
 - سيتم استخدام التصنيفات باستمرار لأغراض تقييم المخاطر من وكالات تصنيف إئتماني خارجية مختارة
 - سيقوم البنك باستخدام أقل تصنيف، في حال توافر عدة تصنيفات من وكالات التصنيف الإئتماني الخارجية لأي من المؤسسات المالية؛
 - لن يستخدم المصرف تصنيف المخاطر المحدد المصدر لمؤسسة مالية غير مصنفة باستثناء في حال استثمار محدد في هذه الأداة المالية أو مطالبة المصرف بالتساوي مع المصدر؛
 - سيتم استخدام تصنيفات العملات المحلية لتقييم المطالبات بالعملة المحلية بينما سيتم استخدام تصنيف العملات الأجنبية لتعرضات العملات الأجنبية؛
 - لا يمكن استخدام التصنيف قصير الأجل للمؤسسات المالية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمطالبات طويلة الأجل غير المصنفة.
- تقوم وكالات التصنيف الإئتماني الخارجية المختلفة بإصدار رموز مرجعية مختلفة للرجوع إلى تصنيف المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية. سيتم استخدام جدول معادلة التصنيفات التالي، الذي تم إصداره من قبل مصرف البحرين المركزي ليربط تصنيفات وكالات التصنيف الإئتماني الخارجية بتصنيفات المصرف الداخلية:

	التصنيف الداخلي		الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	كايبتال إنتلجنس	فيتش	موديز	ستاندرد أند بورز	
	الوصف	الدرجة						
درجات استثمارية	درجة أولى	١	AAA	AAA	AAA	Aaa	AAA	
		ممتاز	٢	AA+	AA+	AA+	Aa1	AA+
			٣	AA	AA	AA	Aa2	AA
		فوي	٢	AA-	AA-	AA-	Aa3	AA-
	٣		A+	A+	A+	A1	A+	
	جيد	٣	٣	A	A	A	A2	A
			٣	A-	A-	A-	A3	A-
			٤	BBB+	BBB+	BBB+	Baa1	BBB+
		٤	٤	BBB	BBB	BBB	Baa2	BBB
			٤	BBB-	BBB-	BBB-	Baa3	BBB-
درجات غير استثمارية			مُرَضِي	٥	BB+	BB+	BB+	Ba1
	٥	٥		BB	BB	BB	Ba2	BB
		٥		BB-	BB-	BB-	Ba3	BB-
	مقبول	٦	B+	B+	B+	B1	B+	
		٦	B	B	B	B2	B	
			٦	B-	B-	B-	B3	B-
		تحت المتابعة	٧	CCC+	C+	CCC+	Caa1	CCC+
	٧		٧	CCC	C	CCC	Caa2	CCC
			٧	CCC-	C-	CCC-	Caa3	CCC-
	٧		CC	D	CC	Ca	CC	
متعثرة	رديء	٧	C	-	C	C	C	
		٨	D	-	D	-	D	
		٩	-	-	-	-	-	
	مشكوك فيه	٩	-	-	-	-		
	خسارة	١٠	-	-	-	-		

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

يُرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣٠ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، للمزيد من التفاصيل حول تصنيف الدرجات لتعرضات الائتمان الخاصة بالبنك.

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لا يستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك عند استحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند استحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إسترداد هذه المبالغ. يتم تصنيف الحسابات المتأخرة ٣٠ يوماً أو أكثر كـ «حسابات تحت المراقبة»/درجة ٧ ويتم إتخاذ إجراءات واضحة ومحددة لمتابعة ومراقبة هذه الحسابات.

ولكن، إذا ظل الحساب متأخراً لفترة ٩٠ يوماً متواصلة فعند ذلك يتم إعتبره كحساب متعثر ويتم تصنيفه على الدرجة ٨. يقوم البنك بمراجعة شاملة لجميع هذه الحسابات بصورة ربع سنوية ومتى دعت الحاجة لإحتساب أي مخصصات، يتم تصنيف هذه التعرضات كحسابات منخفضة القيمة. يتم احتساب المخصصات من خلال بيان الدخل متى دعت الحاجة. يتم احتساب هذه المخصصات بناءً على توقعات بإنخفاض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجودات أو الضمانات حيث يتم تقدير هذه التدفقات على أساس متحفظ.

في نهاية كل سنة، يقوم البنك بمراجعة جميع الموجودات المالية المصنفة كإستثمارات في الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الملكية للحصول على أي دليل موضوعي بإنخفاض قيمة هذه الموجودات. في حالة وجود أي دليل، يتم إعادة تقييم الأصل إما بتكلفة الإستحواذ أو بالمبلغ المتوقع إسترداده، أيهما أقل، ويتم احتساب مخصص للفرق في القيمة من خلال بيان الدخل.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢ (ل) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

خلال سنة ٢٠١٦، قام البنك بعملية تقييم تفصيلية لمحفظته إئتمانه حيث قام بإحتساب مخصصات معينة للإنخفاض في القيمة حيثما دعت الحاجة إضافة لذلك، فقد حافظ البنك على مخصصات جماعية بنسبة معينة من الموجودات الغير متعثرة وفق درجات التعرض للمخاطر التي تم تصميمها داخلياً والتي تم تحديدها لأطراف التعامل. ولذلك بلغ إجمالي المخصصات نسبة ١٪ تقريباً من محفظة موجودات التمويل، والموجودات المشترأة لغرض التأجير، وأقساط الإيجارات المستحقة والصكوك، هذه الممارسات تتسجم مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وأفضل الممارسات في مملكة البحرين.

لمراجعة التغيير في مخصصات موجودات التمويل والإستثمار في أوراق مالية، يرجى الإطلاع على الإيضاحين رقم ٥ و ٦ و ٧ و ٨ على التوالي، حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة والحسابات المتأخرة (تسهيلات التمويل)

الإجمالي	دول مجلس التعاون			
	آسيا	أوروبا		
				منخفضة القيمة:
٢٦.١١١	-	-	٢٦.١١١	٣ أشهر إلى سنة
٧.٠٧٠	-	٤٤٥	٦.٦٢٥	سنة إلى ٣ سنوات
٩.٧٩٦	-	-	٩.٧٩٦	أكثر من ٣ سنوات
٤٢.٩٧٧	-	٤٤٥	٤٢.٥٣٢	
				يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة
١.٣٠٩	-	-	١.٣٠٩	في يناير ٢٠١٦
٩.٩٥٥	-	١.٨	٨.٩٨٧	مخصص خلال السنة
(١.٤٣٣)	-	-	(١.٤٣٣)	إستردادات خلال السنة
(٢.٨٠٦)	-	-	(٢.٨٠٦)	شطب خلال السنة
١٥.١٦٥	-	١.٨	١٥.٥٧	
٢٧.٨١٢	-	٣٣٧	٢٧.٤٧٥	القيمة الدفترية
				متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتأخرات دون المستوى:
٣١.٢٣	-	-	٣١.٢٣	إلى ٣ أشهر
-	-	-	-	٣ أشهر إلى سنة
-	-	-	-	أكثر من سنة
٣١.٢٣	-	-	٣١.٢٣	
(٣.٤٠٤)	(١٩١)	-	(٣.٢١٣)	مخصصات إنخفاض جماعية*

* تم توزيع مخصصات الإنخفاض الجماعية على أساس إجمالي التعرض بعد إستثناء التعرضات المنخفضة القيمة والتي تم احتساب مخصصات محددة لها.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

٤-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة والحسابات المتأخرة (تسهيلات التمويل) (يتبع)

الإجمالي	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	
				منخفضة القيمة:
٢٦.١١١	١٧.١٥٤	٨.٩٥٧	-	٣ أشهر إلى سنة
٧.٠٧٠	٧.٠٣٠	٤.٠	-	سنة إلى ٣ سنوات
٩.٧٩٦	٣.٩٣٩	٥.٨٥٧	-	أكثر من ٣ سنوات
٤٢.٩٧٧	٢٨.١٢٣	١٤.٨٥٤		
				يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة
١.٣٠٩	٥.٢٠٢	٥.١٠٧	-	في ١ يناير ٢٠١٦
٩.٠٩٥	٧.١٧٨	١.٩١٧	-	مخصص خلال السنة
(١.٤٣٣)	(١.٢٩٥)	(١٣٨)	-	إستردادات خلال السنة
(٢.٨٠٦)	(١.٠٦)	(٢.٧٠٠)	-	شطب خلال السنة
١٥.١٦٥	١.٩٧٩	٤.١٨٦	-	
٢٧.٨١٢	١٧.١٤٤	١٠.٦٦٨	-	القيمة الدفترية
				متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتأخرات دون المستوى:
٣١.٢٣	٢١.٦١٦	٩.٤٠٧	-	إلى ٣ أشهر
-	-	-	-	٣ أشهر إلى سنة
-	-	-	-	أكثر من سنة
٣١.٢٣	٢١.٦١٦	٩.٤٠٧	-	
(٣.٤٠٤)	(٢.٤٤٩)	(٨٤٠)	(١١٥)	مخصصات إنخفاض جماعية *

* تم توزيع مخصصات الإنخفاض الجماعية على أساس إجمالي التعرض بعد إستثناء التعرضات المنخفضة القيمة والتي تم احتساب مخصصات محددة لها.

٤-٧ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٤-٨ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ إرتبط البنك باربعة وعشرون دعوى قضائية للإسترداد مستحقات من عملائه بلغ مجموعها ٣.٨٦٥.٢٠٠ دينار بحريني. إضافة لذلك، قام خمسة من العملاء برفع قضايا ضد البنك تتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة وحسابات الزبائن بلغ مجموعهما ٢.١٢٨.٩٠٠ دينار بحريني.

لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء احتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

٤-٩ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاؤه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة البنك يتم احتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٩-٤ غرامات من مدفوعات متأخرة (يتبع)

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تم تحويل مبلغ ٢٩ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

١-٤ تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة، بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لايعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريان مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الائتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

نوع الضمان	مربحة	مشاركة	مضاربة	وكالة	إستصناع إجارة	قيمة الضمان ^١	إجمالي نسبة التعرض ^٢	نسبة التغطية ^٣	النسبة من الإجمالي ^٤
عقارات	٢٧٥.٩٢١	٤٨٤	٢٥.٢١٠	٥.٣٨٨	٢.٨٤٤	١٦٦.٢٣٥	٤٧٦.٠٨٢	١٧٧	٩١٪
أوراق مالية مدرجة	٥٤٢	-	-	-	-	-	٥٤٢	٢٥٧٪	٪
أوراق مالية غير مدرجة	-	-	-	-	-	-	-	-	٪
ضمانات بنكية	-	-	-	-	-	-	-	-	٪
ضمانات نقدية	٢٧.٧٨٩	-	-	٦٣٥	-	٢٠	٢٨.٤٤٤	٦٢٪	٥٪
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	١٢٩.٠١٤	٪
غير مضمونة	١٨.١٤٢	-	-	-	-	-	١٨.١٤٢	٦١٪	٣٪
الإجمالي	٣٢٢.٣٩٤	٤٨٤	٢٥.٢١٠	٦.٢٣	٢.٨٤٤	١٦٦.٢٥٥	٥٢٣.٢١٠	٤٧٣.٨١١	

١ تمثل قيم الضمان بناءً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءً على سياسة البنك للتقييم شاملة الضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.
٢ تشمل هذه المبالغ على إجمالي مخصصات جماعية للإنخفاض في القيمة تبلغ ٤٣.٣٢٢ ألف دينار بحريني ومخصصات محددة للإنخفاض في القيمة تبلغ ١٥.١٦٥ ألف دينار بحريني.

يتم احتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمد على جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالأليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة، يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيمين المعتمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم إدارة المخاطر بالإشراف على عملية التقييم بإستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الائتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لايعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم احتسابها صفرأ لأغراض التحليل السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الاسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-١ تخفيف مخاطر الائتمان (يتبع)

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لا يقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواء كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. لم يقدّم البنك بطلب أي إعفاءات رأسمالية لتقليل مخاطر الائتمان وذلك حسب القسم ٤-٧ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض احتساب معدل كفاية رأس المال فقد تم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات وغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

٤-١١ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

متطلبات رأس المال (١٢.٥٪)		أصول موزونة لمخاطر الائتمان		التعرض		عقد التمويل
أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	
٦,٥١٦	١٦,٢٢٨	٥٢,١٢٧	١٢٩,٨٢٧	١٨٩,١٣٥	١٢٦,٩٢٨	مرابحة
-	٥	-	٣٨	-	٩٥,٤١٢	موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
-	١,٠٩٦	-	٨,٧٦٥	-	٨,٧٦٥	مشاركة
-	١٤٤	-	١,١٥٥	-	١,١٥٥	مضاربة
٩٩٠	-	٧,٩١٦	٣,٠٠٠	٢٦,٣٨٦	٣,٠٠٠	وكالة
-	-	٢	-	٧	-	إستصناع
٧,٥٠٦	١٧,٤٧٣	٦٠,٠٤٥	١٤٢,٧٨٥	٢١٥,٥٢٨	٢٣٥,٢٦٠	الإجمالي

٥ مخاطر السوق

٥-١ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تؤثر إيرادات البنك أو تؤثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق، ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محافظ للمتاجرة ومحافظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواء في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات، على الرغم من محدوديته، مصدرًا رئيسيًا لمخاطر السوق. هناك أيضاً احتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح والتي تظهر بسبب عدم تطابق بُنية الموجودات مع المطلوبات، لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

خلال سنة ٢٠١٢، بدأ البنك بالمتاجرة في الصكوك على أسس إنتقائية، وتقتصر المتاجرة حالياً على صكوك تُصدرها جهات سيادية وشبه سيادية أو صكوك تُصدرها جهات أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي مع اشتراط حصولها على درجات تقييمه إستثمار من وكالة موديز أو ستاندرد أند بورز، بلغ حجم محفظة المتاجرة مع نهاية السنة لاشئ.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي، إن حجم المحفظة والأهم من ذلك عدد الأدوات يعتبر صغيراً جداً بحيث لا يمكن الإعتماد على أي نماذج إحصائية.

قام البنك بصياغة سياسة شاملة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتهدف أساساً إلى المتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك وغيرها من المنتجات المنظمة ذات الإيرادات الثابتة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية كجزء من مهام أعمال الخزينة، تتضمن السياسة إرشادات واضحة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك، والحدود، والأسواق المستهدفة، والقطاعات، والدول، والمدة، ومعايير إيقاف الخسارة والإجراءات، والتقارير. تتم مراقبة المحفظة على أساس سعر السوق وتسلم التقارير إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٥ مخاطر السوق (يتبع)

١-٥ إدارة مخاطر السوق (يتبع)

قام مجلس الإدارة كذلك في ٢٠١٤ بالموافقة على سياسة شاملة للإستثمارات في الملكية المدرجة من خلال صناديق تديرها أطراف أخرى أو محفظة إختيارية بهدف زيادة العائد بأقصى مايمكن ضمن معايير وحدود معينة. يتم التحكم بهذه الإستثمارات تبعاً لنطاق مخاطر البنك، المناطق، العوائد المقبولة، الأسواق المستهدفة، القطاعات، حدود ومعايير إيقاف الخسارة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تسجل الصكوك بالقيمة العادلة لأغراض التقارير المالية والمتاجرة على أساس أسعار السوق وكذلك للإستثمارات في محافظ الملكية المدرجة من خلال الصناديق المُدارة أو المحافظ الإختيارية.

لإحتساب تكلفة رأس المال لمخاطر السوق لغرض التقارير الرقابية، تشكل هذه الصكوك جزءاً من دفاتر المتاجرة وتخضع لمخاطر سوق محددة (بناءً على التصنيف الخارجي) ومخاطر السوق العامة (بناءً على الإستحقاق المتبقي).

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٢-٥ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

الحد الأدنى	الحد الأقصى	كما في ٣١ ديسمبر	
-	-	-	مخاطر مركز الملكية
-	-	-	مخاطر السوق من مراكز متاجرة في صكوك *
٩٢٥	١,٢١٦	٩٨٠	مخاطر أسعار العملات
-	-	-	مخاطر السلع
٩٢٥	١,٢١٦	٩٨٠	الإجمالي (أ)
١١,٥٦٣	١٥,٢٠٠	١٢,٢٥٠	الأصول موزونة المخاطر (١٢,٥ X أ)
١,٤٤٥	١,٩٠٠	١,٥٣١	متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)

* تمثل نسبة ٣٠٪ من التعرضات حيث يتم تخصيص هذه الإستثمارات في صكوك من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

٦ مخاطر التشغيل

١-٦ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر التزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأسلاً من العمليات الاعتيادية. مع العلم بأنه لايمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك، يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة جميع عمليات التشغيل للتأكد من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا ولمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٦ مخاطر التشغيل

٦-١ إدارة مخاطر التشغيل

مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منحج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

٦-٢ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا توجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المُعلَّقة باستثناء ما ورد في البند ٤-٨ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

٦-٣ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافيقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٦-٤ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)	٢٨,٩٥٠
أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = $12.5 \times X / 10 \times X$	٥٤,٢٨٢
متطلبات رأس المال = $12.5 \times X$	٤,٣٤٣

٧ مخاطر أخرى

٧-١ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالودائع لدى البنوك، وصكوك مصرف البحرين المركزي وصكوك المتاجرة وذلك لضمان توفّر السيولة لدفع ودائع المضاريبات المُستحقة والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

١-٧ مخاطر السيولة (يتبع)

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

بالنسبة المئوية (%)					
٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	
٪٩٥.٧٠	٪٢٢٢.٣٩	٪١٧٦.٨٧	٪١١٥.٦٠	٪١٦٢.٢٠	ودائع لدى مؤسسات مالية إلى وودائع من مؤسسات مالية
٪١٩.٨١	٪٢٧.٨٠	٪٢٥.٢٣	٪٢٢.٧٥	٪٢٧.٣٠	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
٪٣٣.٣٣	٪٣٨.٤٦	٪٣٤.٦٩	٪٣٠.٦٥	٪٣٥.٩٤	الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع
٪٩.٢٥	٪٢٧.٥	٪٢٣.٣	٪٢٠.٩٦	٪٢٥.٧٨	صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع

٢-٧ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادية للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح وكذلك من خلال إيجاد حدود متفق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن مراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعاته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تتضمن السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على ارتفاع أو انخفاض موازي بمعدل ١٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد وتشتمل أيضاً على ارتفاع أو انخفاض بمعدل ٥٠ نقطة أساسية لجميع منحنيات العوائد. تم تحليل حساسية البنك تجاه أي ارتفاع أو انخفاض في نسب أرباح السوق (بافتراض أنه لا توجد حركة غير متناسقة في منحنيات العوائد وبيان ثابت للمركز المالي) كما يلي:

٢٠bp موازي زيادة / نقصان	
٧٤٦±	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٤٢٠±	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣-٧ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المرتبط بعقود تحتوي على نسب أرباح السوق، والصرف الأجنبي، وملكية الأسهم والإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يدخل البنك في معاملات ذات مخاطر صرف أجنبي وذات مخاطر نسب أرباح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول وودائع لدى البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لم تكن لدى البنك أي مراكز مفتوحة في أدوات خاصة بإدارة مخاطر الصرف الأجنبي.

٤-٧ مخاطر التركز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة، وإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وجدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لم يتم تجاوز أي من الحدود التي أقرها مجلس الإدارة. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٤-٣-٤ و ٤-٣-٢ أعلاه.

إفصاحات إدارة المخاطر

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٥-٧ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطيء لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءاً كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيؤثر سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخرج من الإستثمارات، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وتحقيق عوائد أقل من المتوقع، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات، إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٦-٧ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة، لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٧-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولا يمكن قياسها وتحديدها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية إعتقاد ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعدلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة، تقع على الإدارة العليا للبنك مسؤولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٨ إفصاحات عن المنتجات

١-٨ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تشمل، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظمة ومضاربات مقيدة، لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة رقابية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كل على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان www.khcbonline.com أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

٢-٨ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهاء محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حل هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى إحتمال توجيه توبيخ من قبل الجهات الرقابية، لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتقادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتمزمون بها.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)
٨-٢ التعامل مع الشكاوى (يتبع)

لدى البنك موظف مكلف عن التعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية، يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكاوى. يحاول البنك حل جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني للإصلاح وحل الشكاوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لا يضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبال دولار الأمريكي، وبعملات دول مجلس التعاون الخليجي وعملات أخرى ولغترات إستحقاق تتراوح ما بين شهر واحد و ٢٤ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

خلال سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إداري جديد تحت إسم «حساب الوافر» والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحبيات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدرأ هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية، يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها

منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً لدى البنك خليطين محددين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلتأهم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار قصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلتأهم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب ومساهماته في إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب والإحتياطيات، يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي تم صرفها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم إحتساب حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاة للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	
٩,٩٢٣	١٣,٣١٥	١٢,٨٤٣	١٦,٩٣٣	١٦,٢٨٦	دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار
٦,٢٩٧	٨,٧١٩	٨,٨٤١	٧,٣٨٢	٧,١٥٦	أرباح موزعة
٣,٦٢٦	٤,٥٩٦	٤,٠٠٢	٩,٥٥١	٩,١٣٠	رسوم المضارب*
١٩٣,٢٤٥	٢٦٠,٦٠٩	٣٣٦,١٠١	٣٧٨,٥٩٦	٣٨٠,٩٧٥	كما في ٣١ ديسمبر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار ^١
-	-	-	-	-	إحتياطي معادلة الأرباح
-	-	-	-	-	إحتياطي مخاطر الإستثمار
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)

١ تمثل متوسط أرصدة الحسابات.
* تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)
٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار على حسب نوع عقود أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

نوع عقد أصحاب حسابات الإستثمار	نسبة التمويل
مضاربة شهرية ^١	٪١٤,٢٦
مضاربة ٣ شهور	٪١٤,٢٩
مضاربة ٦ شهور	٪١٤,٢٩
مضاربة ١٢ شهر	٪١٤,٢٩
مضاربة ١٨ شهر	٪١٤,٢٩
مضاربة ٢٤ شهر	٪١٤,٢٩
مضاربة الشخصيات الهامة	٪١٤,٢٩
الإجمالي	٪١٠٠,٠٠

^١ تشمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

(بآلاف الدنانير البحرينية)

الفترة الزمنية للمضاربة	أرباح موزعة بالدنانير البحرينية					نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (%)				
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
شهر واحد ^١	٨٣٤	١,٠٠٩	١,٣٠٤	١,٤٨٨	١,٦٢٩	١١,٦	١٠,٩	١٣,٤	١٤,٨	١٦,٢
٣ شهور	٤٠٥	٣٥٠	٣٨٠	٦٨٠	٦٥٥	٥,٧	٣,٥	٣,٨	٧,٨	١٠,٤
٦ شهور	١,٣٤٦	١,٣٣٣	١,٤٥٥	١,١٠٠	٤٧٤	١٨,٨	١٣,٣	١٤,٥	١٢,٦	٧,٥
١٢ شهراً	٣,٣٣٩	٣,٦٦٧	٤,١٧٩	٣,٦٠٦	٢,٩٩٨	٤٢,٥	٣,٦٦٧	٤,١٧٩	٤,١٧٩	٤٧,٦
١٨ شهراً	٨	٢	١	-	-	٠,١	-	-	-	-
٢٤ شهراً	٢٥	٥	٧٥	٢٢٨	٣٠	٠,٤	٥	٧٥	٢,٦	٠,٥
مضاربة الشخصيات الهامة	١,٤٩٩	١,٠١٩	١,٤٤٧	١,٦١٧	٥١١	٢٠,٩	١,٠١٩	١,٤٤٧	١,٦١٧	٨,١
مصرفات إحتياطات معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	٧,١٥٦	٧,٣٨٢	٨,٨٤١	٨,٧١٩	٦,٢٩٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

^١ تشمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

توزيع الأرباح حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠١٦	٤,٢٧	-	-	٢,٤٠	١,٨٨
٢٠١٥	١,٩٥	-	-	٢,٥٧	١,٩٩
٢٠١٤	٣,٨٢	-	-	١,١٩	٢,٦٣
٢٠١٣	٥,١١	-	-	١,٧٦	٣,٣٥
٢٠١٢	٥,١٣	-	-	١,٨٨	٣,٢٦

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)
٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

بالنسبة المئوية (%)		٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مضاربة شهرية ^١	٪٠.٦٤	٪٠.٧٨	٪١.١٥	٪١.١٢	٪٢.٢٥	٪٢.٢٥
مضاربة ٣ شهور	٪١.٥٥	٪١.٧٥	٪٢.١٩	٪٢.٩٨	٪٣.٠٨	٪٣.٠٨
مضاربة ٦ شهور	٪٢.٨٥	٪٢.٦٩	٣.٨٪	٪٣.٦٤	٪٣.٥٥	٪٣.٥٥
مضاربة ١٢ شهر	٪٢.٦٢	٪٢.٧٥	٪٣.٣٩	٪٤.٢٧	٪٤.٤٦	٪٤.٤٦
مضاربة ١٨ شهر	٪٢.٦٧	٪٢.٨٠	٪٣.٣٠	-	-	-
مضاربة ٢٤ شهر	٪٣.٠١	٪٢.٩١	٪٤.٩٢	٪٥.٠٧	٪٥.٠٧	٪٥.٠٧
مضاربة الشخصيات الهامة	٪٢.٣٢	٪٢.٠٠	٪٣.٤٩	٪٢.٧٩	٪٢.٧٩	٪٢.٧٩

١- تشمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

يقوم البنك باستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الموجودات

يبين الجدول التالي وباختصار الحركة في أنواع الموجودات التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الموجودات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

أنواع الموجودات	المبلغ المخصص كما في ايناير ٢٠١٦	الحركة	المبلغ المخصص كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	النسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢٢.٤٧٢	١٤.٤٩٥	٣٦.٩٦٧	٪٩١٤	٪٦٥.٩٧
ودائع لدى مؤسسات مالية	٣٤.٨٧٣	٤٣.٨٤١	٧٨.٧١٤	٪١٩.٤٥	٪١.٠٠
موجودات التمويل:	٢٤٩.٨٠٠	(٣٤.٢٧٢)	٢١٥.٥٢٨	٪٥٣.٢٦	٪٥٩.٤٩
- مرابحة	٢٤٩.٧٩٣	(٣٤.٢٧٢)	٢١٥.٥٢١	٪٥٣.٢٦	٪٥٩.٤٩
- إستصناع	٧	-	٧	-	-
إستثمارات في أوراق مالية - صكوك	٥٥.٣٩٤	١٨.٠٤٩	٧٣.٤٤٣	٪١٨.١٥	٪٩٩.٠٤
الإجمالي	٣٦٢.٥٣٩	٤٢.١١٣	٤٠٤.٦٥٢		

١- تشمل على عقود المرابحة والوكالة والإستصناع.

تغيرات نسبة المضارب في المشاركة في الأرباح المتفق عليها عن النسبة المتعاقد عليها

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الإيرادات المخصصة لأصحاب حسابات الإستثمار	٪٥٣.٥٧	٪٥٥.٦٨	٪٤٠.٢٦	٪٣٧.٥٣
متوسط حصة المضارب المتعاقد عليها مع أصحاب حسابات الإستثمار	٪٦٤.٨٠	٪٦٢.٨١	٪٥٢.٤٤	٪٥٠.٩٧
متوسط رسوم المضارب المتنازل عنها من قبل البنك	٪١١.٢٣	٪٧.١٣	٪١٢.١٨	٪١١.٦٨

إفصاحات إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكله حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠١٦.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة («مستند المنتج») وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافٍ.

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. تشمل سياسة البنك الخاصة بمسئوليته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي.
 - تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها.
 - إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة.
 - ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج.
 - توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات وإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية.
 - إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار.
 - توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و
 - ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.
- يتم القيام بالمسئوليات والمهام السالفة الذكر في البنك وإدارتها، ومراقبتها من خلال فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.
- يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه.

إفصاحات إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع) ٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

العائد السنوي (%)	عدد مرات الدفع	العوائد المتوقعة	تاريخ إطلاق الإستثمار	إسم الإستثمار	التفاصيل	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
						-	-	-	-	-
	دفعة واحدة عند إستحقاقه	٩,٦٦٪ على المدة الزمنية للمنتج	٢٠٠٨	البوابة الشمالية (ريا)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦٠٪ من شركة شادن العقارية الإستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣,٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٥، قام البنك بتفعيل خيار الشراء الإستردادى لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة التي تبلغ ٣,٠٠٠ دينار بحريني بالإضافة إلى ٥٪ علاوة لكل المستثمرين. أما بالنسبة لمستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ذوي الإستثمارات البالغة قيمتها ٣,٠٠٠ دينار بحريني أو أقل فإنه سيتم التخرج منها بالكامل. تم إرسال رسالة مفضلة لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة بخصوص هذا الشأن. كان هذا العرض قائماً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٥ وقام البنك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٥ بدفع ٥,٦٢٪ كتنسوية جزئية لباقي المستثمرين.	-	-	-	-	-
	دفعة واحدة عند إستحقاقه	١١,٥٤٪ على المدة الزمنية للمنتج	٢٠٠٩	لوكاتا (ريا)	حساب مضاربة مقيد يمنح المستثمرين ملكية نفعية بنسبة ٢٥٪ من حصص رأس المال في شركة لوكاتا المحدودة، وهي شركة تم تأسيسها في أستراليا. وقد إنتكرت الشركة تقنية حديثة وسجلت براءة إختراع في تقنية الإتصال بالراديو وستستخدم هذا التمويل لزيادة طاقتها الإنتاجية وقنوات مبيعاتها و تسويقها وتعزيز منتجاتها. خلال السنة، تم إعادة شراء ٤٧٩ سهم من المستثمرين.	-	-	-	-	-

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى

١-٩ هيكل نظام الحوكمة

يخضع البنك لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ («قانون الشركات»)، وقانون حوكمة الشركات لمملكة البحرين («قانون الحوكمة»)، والمجلدان رقم ٢ و ٦ من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، «الأنظمة»).

ويطبق البنك بنود قانون الحوكمة الذي تم إصداره في يناير ٢٠١١. كما حرص البنك على أن تكون سياسته المتعلقة بحوكمة الشركات متطابقة مع الفصل الخاص بالرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

يعترف البنك بمسئوليته تجاه مساهميه والتزامه بتبني أعلى المعايير في حوكمة الشركات. حيث يؤمن البنك بأن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يعزز القيمة لمساهميه ويوفر مبادئ توجيهية مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه. لذلك يسعى البنك ويشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة من خلال تبني ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئوليته التنظيمية والأخلاقية.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢-٩ ميثاق قواعد السلوك

يعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي البنك إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تضارب المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. لقد أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في البنك بالتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل اجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر اجتماع لمجلس الإدارة. ويتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من التعاملات التي تتعلق بهذه المؤسسات.

٣-٩ الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص البنك كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم تناوله من خلال تعزيز إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لقانون حوكمة الشركات وأنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. تم تطوير كتيب حوكمة الشركات ليتضمن إدارة ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسؤولية الاجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

يلتزم البنك بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمطلوبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. يتطلع البنك، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى تقديم أعلى معايير الحوكمة لمصلحة مساهميه.

٤-٩ مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من ثمانية أعضاء. تم انتخاب /تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في مارس ٢٠١٤. يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء متطلب واحد تم الإشارة إليه في البند ٩-١٥ أدناه.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس بصورة دورية لأي مرشح جديد. يقوم المساهمون بانتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق قانون الشركات التجارية. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في حال، من بين أمور أخرى، إرتكب جنائية أو خان الثقة أو أشهر إفلاسه.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسئوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليتها، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي البنك، حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالبنك. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة البنك.

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسئوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية، حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال البنك وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال البنك ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، إعتناء البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. كما يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات البنك الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات البنك بصورة سنوية. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالبنك بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالبنك. إن العمليات مع أطراف ذات علاقة والتي يقوم بها أعضاء في مجلس الإدارة ويجب على الأقل الموافقة عليها من قبل لجنة الإستثمار والإئتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة، إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها البنك (١٠٪ من رأسمال البنك) تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسئوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للبنك في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء البنك تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشئون اليومية بناءً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لأخرى.

يتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. يتكون المجلس من أربعة أعضاء مستقلين من أصل ثمانية أعضاء. إن هذا التكوين جاء لضمان الإلتزام مع قانون الحوكمة والذي يشترط أن يكون على الأقل ثلث أعضاء مجلس إدارة البنك مستقلين وغير تنفيذيين.

عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع البنك ومواقعه الأخرى، وعرض وشرح خطة البنك الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشئون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية، وفقاً لنص المادة ١-٩-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠١٦ بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والمصرفي. فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

د. أحمد خليل المطوع

رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢
- (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في القطاع الإقتصادي والمالي.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- رئيس مجلس إدارة مجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة كلية دبي الجامعية - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة دنيا للتمويل - الإمارات العربية المتحدة.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة جورج تاون - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة الماجستير في الإقتصاد من جامعة نورث كارولينا - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

عبدالرحمن محمد جمشير

نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١
- (مستقل وغير تنفيذي).
- عضو مجلس الشورى.
- تمتد خبرته لأكثر من ٤٥ سنة في القطاع المالي والتجاري.
- رئيس مجلس إدارة شركة دلمون للوجان.
- رئيس مجلس إدارة شركة فور شونا ذ.م.ب.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة لونا العقارية ش.م.ب. (مقفلة).
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للإسمنت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إستيراد الإستثمارية.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة بانز.
- عضو مجلس إدارة شركة شركة البحرين للأسواق الحرة.
- عضو مجلس إدارة شركة الدية للتطوير العقاري ذ.م.ب.
- عضو مجلس إدارة شركة سند للإستثمار ش.م.ب. (مقفلة).

المؤهلات:

- حاصل على شهادة بكالوريوس في العلوم الزراعية من جامعة الأمريكية في بيروت - لبنان.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

عبدالله عبدالكريم شويطر

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ فبراير ٢٠٠٨
- (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٨ سنة في القطاع المصرفي.
- نائب الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية لقطاع الجملة بمصرف الإمارات الإسلامي - دبي.
- عضو مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة المحراب العقارية - الكويت.

المؤهلات:

- حضر دورات عديدة في المجال المصرفي والمالي.

بشار محمد المطوع

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٤
- (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في القطاع المالي والاستثماري.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة للسياحة.
- عضو مجلس إدارة شركة نسيج ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة جامعة أي إم أي الدولية، البحرين.
- عضو مجلس إدارة الشركة البحرينية للانتاج السينمائي ش.م.ب (مقفلة)
- عضو مجلس إدارة شركة سند للاستثمار ش.م.ب. (مقفلة).
- عضو مجلس إدارة شركة نون للاستثمار ذ.م.م.

المؤهلات

- حاصل على شهادة البكالوريوس في المالية والإقتصاد من كلية بابسون.
- حاصل على الدبلوما الدولية من مدرسة البحرين.

خالد راشد آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ فبراير ٢٠٠٩
- (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في القطاع المالي والتجاري.
- نائب الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشئون القُصّر - دبي.
- عضو مجلس إدارة نور أوقاف - دبي.
- رئيس قسم المالية في دائرة الأراضي بدبي من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٤ - دبي.
- عضو اللجنة المنظمة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم من سنة ١٩٩٧ إلى سنة ٢٠٠٤ - دبي.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

هشام أحمد الرئيس

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢
- (غير مستقل و تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في القطاع المالي والمصرفي.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- العضو المنتدب لشركة جي أف اتش كابيتال المحدودة.
- رئيس مجلس إدارة شركة مرفأ تونس - تونس.
- رئيس مجلس إدارة شركة الخليج القابضة ش.م.ك.م. - الكويت.
- رئيس مجلس إدارة شركة جي اف اتش العقارية- البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة بوابة المغرب - جزر الكيمان/مراكش.
- رئيس مجلس إدارة شركة بلكسيكو - البحرين.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الصقر للإسمنت ش.م.ب (مقفلة) - البحرين

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديوبول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية من جامعة البحرين - البحرين.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

محمد براك المطير

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أغسطس ٢٠١٠، حتى إستقال في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦. (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في القطاع الحكومي والتجاري.
- تم ترشيحه من قبل شركة مجموعة الإمتياز للإستثمار ش.م.ك. - الكويت.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية العقارية القابضة - الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليجية للتطوير العقاري - المملكة العربية السعودية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سان دييغو - الولايات المتحدة الأمريكية.

طارق قاسم فخرو

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في قطاع الأعمال، والتجارة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- نائب الرئيس التنفيذي لشركة محمد فخرو وإخوانه - البحرين.
- المدير العام لشركة فخرو لخدمات تقنية المعلومات - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة قاسم محمد فخرو ذ.م.م. - البحرين.
- المدير العام لشركة فخرو لخدمات تقنية المعلومات - المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة وكالة فخرو الدولية التجارية - المملكة العربية السعودية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة سينترال فلوريدا - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة البحرين.

* تم إعتناء المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع رؤساء أقسام التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والإلتزام الرقابي، والإلتزام الشرعي.

مصباح سيف المطيري

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في القطاع المالي والإستثماري.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة مجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- مدير حسابات في الحرس السلطاني العماني.
- مدير بالوكالة لصندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكنشاير وهامبرسايد - المملكة المتحدة.
- حاصل على مؤهل دراسات عليا في المحاسبة من جامعة ساوثانك في لندن - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة ساوثويست في لندن - المملكة المتحدة.
- حاصل على الدبلوما الوطنية في المال والأعمال من كلية برادفورد والكبلي المجتمعية - المملكة المتحدة.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٥-٩ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك

يملك أعضاء مجلس الإدارة في البنك وبشكل جماعي عدد ٧.٧٤٠.٣٩٥ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٧.٣٧١.٨٠٦:٢.٠١٥). الفرق الظاهر نتيجة لإجراءات أسهم المنحة التي أقرتها الجمعية العامة غير العادية في شهر مارس ٢٠١٦.

إسم العضو	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
د. أحمد خليل المطوع	-	-	-	-
عبدالرحمن محمد جمشير	-	-	-	-
عبدالله عبدالكريم شويطر	١.٠٠٠.٧٢٧	١.٠٥٠.٧٦٣	٥٠.٣٦	٪٠.١٠
بشار محمد المطوع	-	-	-	-
هشام أحمد الرئيس	-	-	-	-
خالد راشد آل ثاني	٨٦.٦٤٤	٩٠.٩٧٦	٤.٣٣٢	٪٠.١
محمد براك المطير *	٦.١٥٤.٤٧٠	٦.٤٦٢.١٩٣	٣٠٧.٧٢٣	٪٠.٦٢
مصباح سيف المطيري	-	-	-	-
طارق قاسم فخرو	١٢٩.٩٦٥	١٣٦.٤٦٣	٦.٤٩٨	٪٠.١
الإجمالي	٧.٣٧١.٨٠٦	٧.٧٤٠.٣٩٥	٣٦٨.٥٨٩	٪٠.٧٤

* إستقال من منصبه خلال السنة.

٦-٩ توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

يشير سجل مساهمي البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ إلى وجود ٥٤٠ مساهماً يمتلكون ما مجموعه ١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠ (مليار وخمسون مليون سهم) بقيمة إسمية تبلغ ١.٠٠٠ دينار بحريني (مائة فلس) للسهم. فيما يلي توزيع ملكية أسهم البنك حسب الجنسية:

الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	عدد المساهمين	نسبة الملكية (٪)
بحريني	٦٦٧.٤٦٤.٠٨١	٤٢٢	٪٦٣.٥٧
غير بحريني	٣٨٢.٥٣٥.٩١٩	١١٨	٪٣٦.٤٣
الإجمالي	١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٤٠	٪١٠٠.٠٠

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٧-٩ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسئوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> عبدالرحمن محمد جمشير. بشار محمد المطوع خالد راشد آل ثاني. الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح 	<ul style="list-style-type: none"> الموارد البشرية. التعويضات والحوافز. الشئون الإدارية. حوكمة الشركات.
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> خالد راشد آل ثاني. عبدالرحمن محمد جمشير. طارق قاسم فخر. 	<ul style="list-style-type: none"> الرقابة الداخلية. الرقابة الخارجية. رقابة الالتزام. مكافحة غسيل الأموال إدارة المخاطر. وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
لجنة الإستثمار والإئتمان	<ul style="list-style-type: none"> د. أحمد خليل المطوع عبدالله عبدالكريم شويطر. محمد بركات المطير. مصباح سيف المطيري. هشام أحمد الرئيس. خليل إسماعيل المير 	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان. وضع الحدود. وضع سياسات الإستثمار. إدارة الموجودات والمطلوبات. العلاقات البنكية. الإشراف على الأدوات غير المُضمَّنة في الميزانية العمومية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك، وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة أربعة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير إما عن طريق البريد وعن طريق الفاكس. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ١٥ مارس ٢٠١٦.

إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر أربعة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان ٤ مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مرتين.

يتسلَّم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من الإدارة التنفيذية تقارير وبصورة دورية حول جوانب مختلفة من أعمال البنك كما يتسلَّم تقارير من كل من قسم التدقيق الداخلي، وقسم إدارة المخاطر، وقسم الرقابة المالية، وقسم العمليات.

٨-٩ تواريخ إجتماعات لجان مجلس الإدارة

- إجتماعات مجلس الإدارة: تم عقد ٤ إجتماعات خلال السنة.

نسبة حضور في الاجتماعات	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٦				إسم العضو
	٩ نوفمبر	٢٨ سبتمبر	٤ مايو	٤ فبراير	
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	د. أحمد خليل المطوع
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	عبدالرحمن محمد جمشير
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	بشار محمد المطوع
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	عبدالله عبدالكريم شويطر
٪٥٠	-	-	✓	✓	محمد بركات المطير
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	مصباح سيف المطيري
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	طارق قاسم فخر
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	خالد راشد آل ثاني
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	هشام أحمد الرئيس

إستقال خلال السنة.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)
٨-٩ تواريخ إجتماعات لجان مجلس الإدارة (يتبع)

- إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان: تم عقد ٤ إجتماعات خلال السنة.

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٦				إسم العضو
٩ نوفمبر	٢٨ سبتمبر	٤ مايو	٤ فبراير	
✓	✓	✓	✓	د. أحمد خليل المطوع
✓	✓	✓	✓	عبدالله عبدالكريم شويطر
-	-	✓	✓	محمد براك المطير
✓	✓	✓	✓	مصبح سيف المطيري
✓	✓	✓	✓	هنشام أحمد الرئيس
✓	✓	✓	✓	خليل إسماعيل المير

- إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة: تم عقد إجتماعين خلال السنة.

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٦		إسم العضو
٢٧ سبتمبر	٣ فبراير	
✓	✓	عبدالرحمن محمد جمشير
✓	✓	بشار محمد الطوع
✓	✓	خالد راشد آل ثاني
✓	✓	الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح

- إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر: تم عقد أربعة إجتماعات للجنة خلال السنة.

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٦				إسم العضو
٨ نوفمبر	٢٧ سبتمبر	٣ مايو	٣ فبراير	
✓	✓	✓	✓	خالد راشد آل ثاني
✓	✓	✓	✓	عبدالرحمن محمد جمشير
✓	✓	✓	✓	طارق قاسم فخرو

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٩ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة التزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبناها البنك لضمان التزام أنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية لمصرف البحرين المركزي.
- عضو مجلس إدارة مؤشر داو جونز الإسلامي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

د. فريد يعقوب المفتاح رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية - البحرين.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة إندرج - المملكة المتحدة.

د. فريد محمد هادي

عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الخبرة:

- أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
- مدير برنامج البكالوريوس في الإقتصاد والتمويل الإسلامي - جامعة البحرين.
- نائب رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه في منهج الإمام ابن حزم في الجهالة من جامعة إندرج - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراه في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

٩-١٠ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سلطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك، يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسئوليات الرئيسية
اللجنة الإدارية	إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الموارد البشرية، الشئون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، إل انخفاض القيمة والمخصصات.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

١١-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

كان من أهم التغييرات التي طرأت على الإدارة التنفيذية خلال سنة ٢٠١٦م، إنضمام السيد مازن سلمان ساتر، كمساعد مدير عام - الخدمات المصرفية للأفراد. كما تم تعيين كل من حسام غانم سيف من قسم الخزينة وأسواق المال، و خالد محمد تركي من قسم الخدمات المصرفية الدولية والشركات، ومحمد عبدالله صالح من قسم الموارد البشرية والإتصالات المؤسسية، وباسر اسماعيل مظفر من قسم الرقابة المالية، وأحمد عبد الرحمن سيادي من قسم تقنية المعلومات، في منصب مساعد مدير عام في أقسامهم المعنية، كما تم تعيين السيد محمد حمد فكري، مديراً لإدارة التدقيق الداخلي.

فيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

خليل إسماعيل المير
الرئيس التنفيذي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣١ سنة في القطاع المصرفي وتحديدًا في مجال الأعمال المصرفية التجارية والتي اكتسبها من عمله في مصارف رائدة في مملكة البحرين.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٣.
- رئيس مجلس إدارة شركة المشاريع العقارية كبيتال ش.م.ب (م).
- عضو مجلس إدارة شركة الخليجية للتطوير العقاري - المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة شركة نسيج ش.م.ب.م.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- شارك في برنامج الخليج للإدارة التنفيذية الذي ينظمه معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بالاشتراك مع كلية دارمن العليا لإدارة الأعمال بجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة.
- كما شارك في البرنامج الدولي لكبار المصرفيين الذي نظمه المركز الدولي للخدمات المالية والمصرفية بكلية مانثسستر لإدارة الأعمال، المملكة المتحدة.

مهدي عبد النبي محمد
نائب المدير العام - للعمليات المساندة

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٥ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٥.

المؤهلات:

- دبلوما متوسطة في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- دبلوما متقدمة في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- دبلوم في الإدارة المتقدمة من جامعة البحرين.
- شهادة دبلوم في المحاسبة والمالية معتمد من الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (ACCA)
- شهادته ممثل الإستثمار وفقاً لمعايير التمثيل لسلسلة رقم ٧ (Series 7).
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلاند، سكتولاندا - المملكة المتحدة.
- شهادة الإدارة الإستراتيجية والقيادة لتحقيق النتائج من جامعة هارفارد لإدارة الأعمال، تطوير القيادات التنفيذية.

باسر إسماعيل مظفر
الرئيس المالي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتدقيق.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- محاسب قانوني معتمد من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
- محاسب قانوني إسلامي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- حاصل على شهادة الماجستير في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين.
- حاصل على دبلوم متقدم في الإدارة التنفيذية من جامعة فيرجينا- الولايات المتحدة الأمريكية (مدرسة دارمن لإدارة الأعمال).

توفيق محمد البستاني
رئيس المخاطر

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٦ سنة في مجال تمويل الشركات، الخدمات المالية للأفراد، هيكلية التمويل، إدارة المخاطر، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٥.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في الصيرفة الإسلامية من كلية البحرين الجامعية.
- حاصل على دبلوم مصرفي متقدم من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- يحضر لشهادة الماجستير في الموارد المالية من جامعة ديبول.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع) ٩-١١ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

حسام غانم سيف

مساعد المدير العام - الخزينة و أسواق المال

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٦ سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في فبراير ٢٠٠٧.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة جامعية في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية، لندن - المملكة المتحدة.

مازن سلمان ساتر

مساعد المدير العام - الخدمات المصرفية للأفراد.

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٦.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتسويق من جامعة سانت أودرز - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة الماجستير في التسويق وإدارة التغيير من جامعة ديول - الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد عبدالله صالح

مساعد المدير العام - الموارد البشرية و الإتصالات المؤسسية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٤ سنة في مجال الإدارة، والصفيرة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، وإدارة الموارد البشرية.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٩.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من كلية الشرطة في دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- حاصل على دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم الدولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية Ivey لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وتورنتو، وذلك برعاية من صندوق الوقف.

خالد محمد تركي

مساعد المدير العام - الخدمات المصرفية الدولية والشركات.

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣١ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدبلوم العالي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة دبلوم الدراسات المصرفية المتقدمة من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم في الإشراف الأساسي من جامعه البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم علوم الحاسب الآلي من جامعة البحرين.
- شارك في برنامج قيادة الاستراتيجية في الخدمات المالية الذي تنظمه مدرسة هارفرد للأعمال.

أحمد عبدالرحمن سيادي

مساعد المدير العام - نظم المعلومات.

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٤ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة دبلوم في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة دبلوم متقدم في الدراسات المصرفية من المعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة دبلوم المشارك في المحاسبة من جامعة البحرين.
- شارك في برنامج قيادة الاستراتيجية في الخدمات المالية الذي تنظمه مدرسة هارفرد للأعمال.

عبدالناصر عمر المحمود

رئيس إدارة الرقابة الشرعية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في الرقابة الشرعية والصفيرة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٨.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات الشرعية والإسلامية.
- حاصل على شهادة الدبلوم المشارك في الرقابة الشرعية.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع) ٩-١١ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

طلال نبيل المحروس مدير إدارة الإستثمار

- الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٢ سنة في مجال الإستثمار، والصيرفة الإسلامية.
 - إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة البحرين.
- حاصل على دبلوم متقدم في الإدارة التنفيذية من جامعة فيرجينا-الولايات المتحدة الأمريكية (مدرسة داردن لإدارة الاعمال).

محمد حمد فخري

مدير إدارة التدقيق الداخلي

- الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٩ سنوات في مجال التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والحوكمة ورقابة الإلتزام في القطاع المصرفي الإسلامي التجاري والإستثماري.
 - إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٢.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة محلل مالي معتمد من قبل معهد المحللين الماليين بالولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة مدقق داخلي معتمد من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين بالولايات المتحدة الأمريكية.

٩-١٢ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

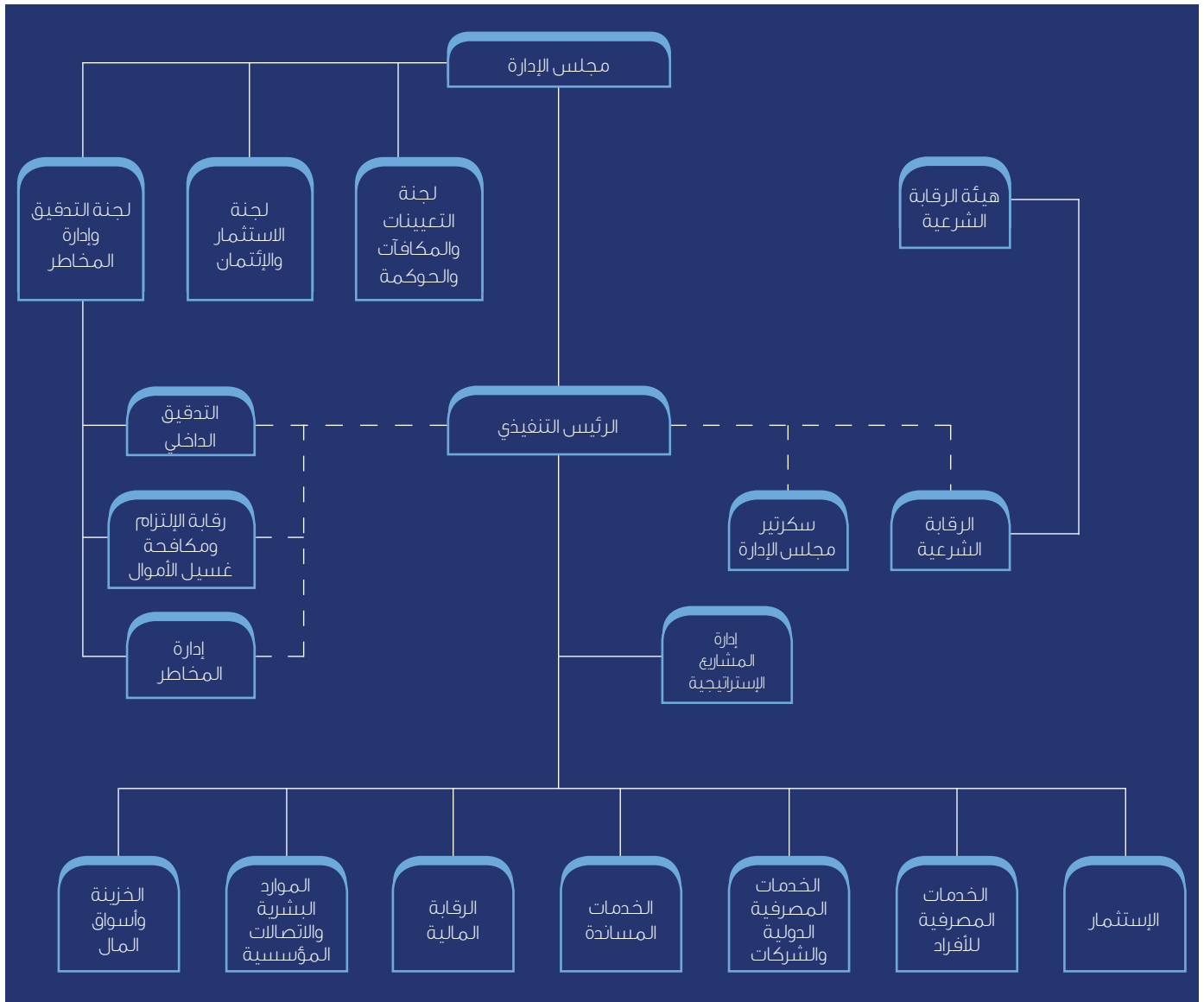
أعضاء الإدارة والتنفيذية والإدارة العليا		عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
خليل إسماعيل المير	-	٢٧٢,٢١٨	-
مهدي عبدالنبي محمد	١,٤٢٠,٤٢٤	١,٥٨٠,٨٨٩	-
توفيق محمد البستكي	-	٢٠,٩١٨	-
خالد محمد تركي	٦	٤٧,٥٦٢	-
حسام غانم سيف	٥٨٨,٧٩٧	٦٥٩,٨٢٧	-
ياسر إسماعيل مظفر	٤٨٧,٢٨٢	٥٨٢,٣٠١	-
مازن سلمان ساتر	-	-	-
محمد عبدالله صالح	-	-	-
أحمد عبدالرحمن سيادي	٣٦٥,٧٠٤	٤٣٧,١٩٣	-
عبدالناصر عمر المحمود	-	-	-
طلال نبيل المحروس	-	-	-
محمد عبدالله التميمي	-	-	-
محمد حمد فخري	٤,٨٤١	٥٠,٨٣	-
الإجمالي	٢,٨٦٧,٠٥٤	٣,٦٠٥,٩٩١	

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٣ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح الإدارات المختلفة وتبعيتها الإدارية:



٩-١٤ مكافآت الإدارة التنفيذية

لدى البنك هيكل مكافآت قصير وطويل الأجل لإدارته التنفيذية والذي تم إعداده بناءً على بحث السوق وأعراف القطاع الحالية. كما يوجد لدى البنك برنامج حوافز حيث يتم فيه مكافأة الموظفين المستحقين خليطاً من الأسهم وحوافز نقدية في حال تحقيق أهداف محددة مسبقاً. للمزيد من التفاصيل الرجاء الرجوع للإيضاح رقم ٢٢ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على تعويضات مقابل حضور الجلسات ويخضع تعويضهم السنوي لموافقة المساهمين نهاية كل سنة.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٥ الرقابة الشرعية، ورقابة الالتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك البنك مسؤلياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ البنك قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً من مهام الإلتزام، لدى البنك سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتددها من قبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك من قبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة حيث يتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم البنك بمكافحة غسيل الأموال وتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يلتزم البنك بما جاء أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، إلا فيما يلي:

- المادة ١-٤-٦: التي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقل.

٩-١٦ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

سوف يقوم البنك بتوفير المعلومات حول رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي والخدمات الأخرى غير التدقيق التي يوفرها المدقق الخارجي لمساهميهم عند قيامهم بطلبها. سيتم توفير هذه المعلومات لمساهمي البنك بناءً على طلبهم الشخصي شريطة ألا يؤثر الإفصاح عن هذه المعلومات سلباً على مصلحة البنك ومقدرته على المنافسة في السوق.

٩-١٧ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال سنة ٢٠١٦، تم إحتساب غرامتين على البنك بمبلغ ١٠٠ دينار بحريني للمخالفة الواحدة، قام مصرف البحرين المركزي بفرضهما. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تمكّن البنك من غلق حسابات كانت مفتوحة عن طريق الخطأ في أنظمة مركز البحرين للمعلومات الإئتمانية.

١٠ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكميّة الأساسية لأداء البنك:

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	
٪٠,٦٤	٪١٦,٠٦-	٪٣,٠٠	٪٧,٤٨	٪٤,٧٧	العائد على متوسط حقوق الملكية
٪٠,١٨	٪٣,٦٩-	٪٠,٥٣	٪١,٢٧	٪٠,٧٧	العائد على متوسط الموجودات
٪٢,١٨٩	٪١٤٧,٧٧	٪١٩٧,٠٥	٪٢٣١,٠٢	٪٢٦٤,٩١	العائد من التمويلات على مصروفات التمويلات
٪٨٤,٥٤	٪١٥٦,٥٦	٪٧٥,٨٠	٪٥٣,٦٤	٪٤٤,٨٢	نسبة المصروفات إلى الإيرادات*

* تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

إفصاحات إدارة المخاطر

II الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة البنك المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار في وضع السياسة.

تبني البنك خلال سنة ٢٠١٤ سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي واقترح مراجعة لإطار المكافآت المتغيرة. تمت الموافقة على السياسة المُراجعة وإطار ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية المُنعقد في مارس ٢٠١٥، حيث تم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة ٢٠١٤ والسنوات التي تليها.

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

II-1 استراتجية المكافآت

يتبع البنك فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءً على ثقافة الأداء التي توازي بين مصالح الموظف ومساهمي البنك على حدٍ سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقر طويل الأجل. تمت صياغة استراتيجية البنك ليشترك الموظفون في صنع النجاح ولمحاذاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع البنك، والذين سيقومون بدورهم في اهتمامات المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت البنك العناصر التالية:

١. مدفوعات ثابتة:

٢. منافع:

٣. مكافأة الأداء السنوي:

٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

من خلال وضع إطار حوكمة قوي وفعال يضمن البنك العمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شئون التعويضات، والالتزام بالمطلوبات القانونية الشاملة من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالبنك بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في البنك ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر البنك.

من أجل ضمان الموازنة بين مائدعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم الأداء الفردي بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل. ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم البنك، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة. بأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيم الأداء ليس بناءً فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءً على كيفية تحقيقه. فتعتقد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

II-2 دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي البنك. حيث تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية أو الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط المتعلقة بها. من مسؤولياتها تحديد، ومراجعة واقترح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة، ومن مسؤولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص بعدل ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر البنك.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٢-١١ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

تتضمن مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بعد الأخذ في الحسبان مجموع المكافآت متضمنة المعاشات، والرسم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الاعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثل جزءاً كبيراً من مجموع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
- مراجعة نتائج اختبار الضغوط والاختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمنة المعاشات، والرسم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التقييم بعناية للممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة، تخضع توزيعات الربح الذي لا يمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى احتمالية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساءلة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
- التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الالتزام يتم ترحيحه لصالح المكافآت الثابتة.
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم التزاماً بالمادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية.
- التأكد من توافر آليات التزام ملائمة لضمان أن الموظفين يلزمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.

كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، إلى جانب وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في اللجنة، وذلك على النحو الآتي:

إسم عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي تم حضورها
عبدالرحمن محمد جمشير	مايو ٢٠١٣	٢
بشار محمد المطوع	إبريل ٢٠١٤	٢
خالد راشد آل ثاني	إبريل ٢٠١١	٢
الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح	فبراير ٢٠١٥	٢

تم دفع مجموع مكافآت لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت ٣,٠١٦ ألف دينار بحريني (٤,٥٢٤,٢٠٥ ألف دينار بحريني).

٣-١١ المستشارون الخارجيون

قام البنك بتعيين مستشارين لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافرها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وعُرف القطاع، تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك، كما قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال سنة ٢٠١٥ لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل البنك.

٤-١١ مجال تطبيق سياسة المكافآت

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق البنك ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٥ مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة البنك بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) ٥% من صافي ربح البنك، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لا تتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

١١-٦ المكافآت المتغيرة للموظفين

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهماتهم في تحقيق اهداف البنك الاستراتيجية.

تبنى البنك إطار موافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتعزيز الشفافية بين آلية دفع المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المُرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في البنك أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم البنك أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للتوصل إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف، يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متطلعة للمستقبل).

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المُحتملة التي يبقى توقيتها وإحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك آليات شفافة لتعديل وعاء المكافآت بما يتوافق مع جودة الإيرادات. يهدف البنك لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعيل أساس الربح بناءً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالبنك، يجب تحقيق الحدود الموضوعية للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك، إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمسندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن البنك أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمسندة يجب ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالبنك دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المسندة والرقابية بناءً على أهداف موضوعية لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع) ٦-١١ المكافآت المتغيرة للموظفين (يتبع)

المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعية من خلال نظام إدارة الأداء للبنك. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر، والإلتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إثنان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملان مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

٧-١١ إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، في إطار سعيه للقيام بذلك، قام البنك باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسب مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وضمن القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواءً قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى البنك مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل البنك وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل البنك بضمان عدم تقييم هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية وعلى الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ جميع المكافآت في عين الاعتبار أداء البنك وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءً على إعتبارات المخاطر والأحداث البارزة.

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:

أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.

ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.

ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء البنك مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الاعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد والمخاطر والمكافآت.

تعديلات المخاطر

لدى البنك إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها البنك لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل البنك يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٧ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

- احتمالية تغيير فترات الاستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهم الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر البنك في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.
- تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:
- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً

تقوم بنود إطار عمل البنك في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين البنك من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي و بناءً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لا تتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على البنك خلال الفترة.

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل البنك في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء و متعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل البنك أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أداؤها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبق الاسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

١١-٨ مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي سيتم دفعه نقداً وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدمة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
مكافآت أسهم مؤجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.

يتم الإحتفاظ بالأسهم الممنوحة للموظفين لفترة ستة أشهر تبدأ من تاريخ الإستحقاق يستطيع الموظفون بعدها الإستفادة من هذه الأسهم. يتم ربط عدد أسهم الملكية الممنوحة بسعر سهم البنك وذلك وفقاً لبرنامج خطة الحوافز. في حالة دفع أي أرباح على هذه الأسهم، سيحصل الموظف عليها بعد انقضاء فترة الإحتفاظ.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٩-١١ إطار تقييم المخاطر

يخضع الموظفون ما فوق رتبة مدير تنفيذي لنظام المكافآت المؤجلة، وعلى النحو التالي:

عناصر المكافآت المؤجلة	مدير عام فما فوق	مدير تنفيذي فما فوق	فترة التاجيل	فترة الإحتفاظ	التعديل	الاسترجاع
نقد مدفوع مقدماً	%٤٠	%٥٠	فوراً	-	-	نعم
مكافأة أسهم مقدمة	-	%١٠	فوراً	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	%١٠	-	خلال ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	%٥٠	%٤٠	خلال ٣ سنوات	٦ شهور	نعم	نعم

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين والمخاطر التي يتحملونها بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

١٠-١١ تفاصيل المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

٢٠١٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠١٦ بآلاف الدنانير البحرينية	
١٨٠	٩٣	رسوم الجلسات
لاشيء	لاشيء	المكافآت
١٦	١٥	مدفوعات أخرى*

* تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة.

(ب) مكافآت الموظفين

الإجمالي	٢٠١٦ بآلاف الدنانير البحرينية						عدد الموظفين		
	المكافآت المتغيرة			المكافآت الثابتة					
	مؤجلة	مدفوعة مقدماً	نقد	نقد	أخرى	نقد			
٩٤٠	-	٢٧	٦	١	٢٤	١٤	٨٦٨	٦	الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية - الأقسام التجارية
٧٨٠	-	٣٦	-	٩	٦٤	٢٤	٦٤٧	١٢	- الإشراف والمساندة
٢٨٩	-	١٤	٢	١	١٤	٨	٢٥٠	٤	الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية
٤٢٠٨	-	-	-	-	٣٠٥	٢٧٧	٣٠٦٦	٢٤٣	الموظفون الآخرون
٦٠٢٧	-	٧٧	٨	١١	٤٠٧	٣٢٣	٥٠٣٩١	٢٦٥	الإجمالي

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-١ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(ب) مكافآت الموظفين (يتبع)

٢.١٥ بآلاف الدنانير البحرينية

الإجمالي	المكافآت المتغيرة				المكافآت الثابتة		عدد الموظفين		
	أخرى	أسهم	نقد	مدفوعة مقدماً	أخرى	نقد			
٨٩٩	-	٩٠	١٨	-	٨٤	١٥	٦٩٢	٦	الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية
٨٩٥	-	٤٤	-	١١	٧٣	٢٧	٧٤٠	١٢	- الأقسام التجارية
٣.٢	-	١٧	٣	-	٢٢	١٣	٢٤٧	٥	الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية
٣.٧٤٥	-	-	-	-	٣٥٢	٢٧٧	٣.١١٦	٢٢٠	الموظفون الآخرون
٥.٨٤١	-	١٥١	٢١	١١	٥٣١	٣٣٢	٤.٧٩٥	٢٤٣	الإجمالي

(ج) المكافآت المؤجلة

٢.١٦ بآلاف الدنانير البحرينية

الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)	
		(العدد)	(المبلغ)		
٢٨٧	-	٢٥٣	٤.٤٨٩.٢٤٣	٣٤	الرصيد الإفتتاحي
٩٦	-	٨٨	-	٨	الممنوح خلال الفترة
(٤٤)	-	(٤٠)	(٨٥٥.٩٦٦)	(٤)	المدفوع خلال الفترة
.	-	.	٢٢٣.٦٩٦	.	قرارات الشركة
٢	-	٢	(٢٨.١٨٦)	.	تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر
٣٤١	-	٣٠٣	٣.٨٢٨.٧٨٧	٣٨	الرصيد الختامي

٢.١٥ بآلاف الدنانير البحرينية

الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)	
		(العدد)	(المبلغ)		
١.٧	-	٩٤	٢.٨٩.٨٣٩	١٣	الرصيد الإفتتاحي
١٨٤	-	١٦٣	٢.٥٥١.٧٧٠	٢١	الممنوح خلال الفترة
(٥)	-	(٥)	(١٢٣.٤٦٤)	-	المدفوع خلال الفترة
١	-	١	٢٨.٩٠٢	-	قرارات الشركة
-	-	-	-	-	تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر
٢٨٧	-	٢٥٣	٤.٤٨٩.٢٤٣	٣٤	الرصيد الختامي

(د) مكافآت نهاية الخدمة

لم يقم البنك بدفع أية مكافآت نهاية خدمة خلال ٢٠١٦.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-١١ سياسة المجلس المعتمدة بشأن توظيف أقارب الأشخاص المعتمدين

لا يسمح نظام المصرف بتوظيف أقارب الموظفين الحاليين من الدرجة الأولى، ولكن يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى، بشرط أن لا يتم تعيين الأقارب في نفس الإدارة أو تحت إشراف نفس المسؤول المباشر.

وفي حالة الزواج، فإن من حق المصرف إنهاء عقد عمل أحد الزوجين، كما تقوم إدارة الموارد البشرية بشكل سنوي بإبلاغ مجلس الإدارة بالحالات التي يكون فيها للإشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف رئيسية أقارب من الدرجة الرابعة.

